قاسيون

العدد 405
السبت 23 أيار 2009
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (8.937.564) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

الاشتراكية.. مجرد تفاؤل تاريخي؟!

بعد الانهيارات التي حصلت في نهاية القرن الماضي للبلدان الاشتراكية، والتقدم العام الذي حققته الرأسمالية على مستوى الكرة الأرضية من حيث تكوين ميزان القوى، كانت ردود الفعل مختلفة، فصيحات الانتصار التي أطلقها الغرب، رافقها من الجانب الآخر طيف واسع من المواقف بدأت بالتخلي عن الاشتراكية كفكرة، واعتبارها غلطة تاريخية، إلى اعتبارها أنها جاءت قبل أوانها والبشرية ليست جاهزةً لها، وصولاً إلى اعتبارها مجرد تفاؤل تاريخي وحلم إنساني مشروع لن يطرق باب البشرية قريباً، لأن الرأسمالية أثبتت أنها قادرةٌ على تجديد نفسها وإصلاح ذاتها..

وقلائل هم الذين بقوا قابضين على الجمر قائلين: إن الرأسمالية لا تجدد نفسها إلا على حساب الطبيعة والبشر، وإنها غير قادرة على حل أي من مشكلات البشرية بل ستزيدها تفاقما وتعقيدا.. وإن طريقها مسدود حتماً في الأفق التاريخي المنظور..

وبعد حوالي العقدين من الزمن استباحت فيها الإمبريالية- أعلى مراحل الرأسمالية- الكرة الأرضية، انفجرت أزمتها الكامنة بشكل مدوٍّ لم يسبق له مثيل في التاريخ، وتأكد أن الخط العام لسير البشرية هو الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وأن سمة العصر ما زالت كما هي لم تتغير رغم التعرجات والصعود والهبوط الذي يرافق هذه العملية..

وصدقت نبوءة ماركس الذي قال: إن الاشتراكية في تجاربها الأولى إذا سقطت، فإنها ستستمد القوة من الأرض التي ستسقط عليها للنهوض مجددا..

والأكيد اليوم، أن الاشتراكية القادمة- اشتراكية القرن الواحد والعشرين- ستكون أفضل وأرقى وأقوى من أخواتها السابقات في القرن العشرين، لأنها ستستفيد من مادتها الخام لكي لا تقع في الأخطاء نفسها.. وللإنصاف يجب أن يقال إن التجارب الأولى إذا لم تقدم شيئاً إلاّ المادة الخام التي ستسير على هديها- بإيجابياتها وسلبياتها- التجارب اللاحقة، مع أنها قدمت أكثر من ذلك بكثير، فإنها ستكون قد قدمت للبشرية وتقدمها خدمة كبيرةً لا تقدر بثمن..

والأمر كذلك، يمكن أن يسأل سائل: وهل سقوط الرأسمالية محتم اليوم؟.. نعم إنه محتم، وفي المدى المنظور بالنسبة للبشرية جمعاء..

فلنعد إلى التاريخ قليلاً.. فإذا وضعنا أنفسنا بشكل افتراضي في عام ١٩٠٠، من كان سيتوقع خريطة البشرية والعالم في عام ١٩٢٠؟.. وإذا وضعنا أنفسنا في عام ١٩٢٠، فمن كان سيتوقع حال البشرية والكرة الأرضية في عام ١٩٤٥؟.. وإذا وضعنا أنفسنا في عام ١٩٤٥ فمن كان سيتوقع وضع العالم في عام ١٩٩١؟.. وإذا وضعنا أنفسنا في عام ١٩٩١ فمن كان سيتوقع وضع العالم في عام ٢٠٠٩؟...

لذلك، ومن ارتفاع ٢٠٠٩، يجب أن ننظر إلى العقد القادم، وأن نتوقع غير المتوقع، لأن التاريخ كما تثبت التجربة يسير عادةً باتجاه غير المتوقع بالنسبة للوعي الاجتماعي..

قلائل جداً من المفكرين الذين توقعوا خط سير البشرية منذ أواسط القرن التاسع عشر وعلى رأسهم يأتي حتماً ماركس، أنجلس ولينين.. وإذا أردنا أن نكون أمينين لمنهجهم في التفكير والممارسة يجب أن نرى ونقرأ اليوم المشهد العالمي بشكل صحيح بكل تداعياته الممكنة خلال المستقبل المنظور..

وإذا خرجنا من التاريخ لنعود إلى الواقع، فالوقائع تقول:

إن كل النظريات المعادية للماركسية قد سقطت اليوم سقوطاً مدويا، والواقع حسم النقاش معها..

إن الأزمة الرأسمالية العالمية الحالية لا مخرج منها، لأن المخارج السابقة التي اعتمدتها قد انسدت نهائيا..

إن العالم كله تحول إلى ساحة معركة ضد الرأسمالية التي ستنقل تناقضاتها الحادة إلى مراكزها الرئيسية، مع كل ما يمكن أن يرافق ذلك من تغيرات جيو- استراتيجية- عالمية..

إن الاشتراكية اليوم، ليست مجرد تفاؤل تاريخي وحلم مشروع، بل إنها المشروع الوحيد القادر على إخراج البشرية من مآزقها التي أدخلتها الرأسمالية فيها.. إنها تدق الباب بقوة، وهي اليوم على جدول أعمال البشرية جمعاء.. لأنها الشرط الضروري الوحيد لاستقرارها وتطورها وحلها للمشكلات المنتصبة أمامها..

وبلادنا في حال وعي هذه الحقيقة، أمام فرصة تاريخية لانتزاع المبادرة والتأثير الجاد على محيطها الإقليمي، وبالتالي على التطور العالمي، والمطلوب فقط رمي السياسات الليبرالية الاقتصادية- الاجتماعية في سلة المهملات والانتقال إلى سياسات اقتصادية- اجتماعية تلبي مصالح الجماهير الشعبية الواسعة بالقول والفعل، وفي ذلك ضمانة لتحقيق كرامة الوطن والمواطن...

■■

«السلام» على الطريقة الإسرائيلية..



ملصقات «سياحية» إسرائيلية تمحو فلسطين والجولان عن الخارطة..!

ظهرت في مرافق ومحطات مترو الأنفاق في العاصمة البريطانية، لندن، مؤخراً ملصقات تروج لـ«إسرائيل» بوصفها مقصدا سياحيا، وتدعو مشاهدي هذه الملصقات «لاختباره»..! (انظر الصورة أعلاه)

غير أن هذه الملصقات الصادرة عن «وزارة السياحة الإسرائيلية» تصور «إسرائيل» باللون الأصفر وهي تضم الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، أي كامل مساحة فلسطين التاريخية، بل مضافا عليها بكل صفاقة، مرتفعات الجولان السورية المحتلة..!

«لجنة التضامن مع فلسطين» سارعت إلى تعميم رسالة بالبريد الالكتروني موجهة إلى «إدارة خدمة مترو الأنفاق في لندن» و«وكالة معايير الإعلان» و«شركة سي بي اس آوت دوور»، المسؤولة عن مواقع الملصقات، تطلب منها جميعا إزالة تلك الملصقات لأنها تنكر عمدا وجود فلسطين، وتضم إلى الكيان الإسرائيلي المناطق المحتلة بعد عدوان ١٩٦٧ والتي تعد حسب القوانين الدولية ذات الصلة مناطق خاضعة للاحتلال العسكري أو الحصار.

فإلى جانب كل الممارسات القمعية التي تفرضها على الأهل الصامدين في الجولان السوري المحتل، المتمسكين بالانتماء للوطن الأم سورية، فإن قطاع غزة محاصر منذ ٢٠٠٥ وينجم عن ذلك نقص في الغذاء والدواء والمياه النظيفة، بما يهدد حياة ١,٤ مليون فلسطيني. وإذا كانت سلطات الاحتلال تمنع وصول حتى عمال الإغاثة الإنسانية للقطاع المحاصر فكيف بها مع أي «سياح» يريدون قصده..؟!

وبالمثل يواصل الكيان الإسرائيلي بناء جدار الفصل العنصري على امتداد الضفة الغربية ليقضم ٥٠٪ من أراضي الفلسطينيين حارما إياهم من الوصول إليها أو إلى مصادر المياه مع جعل حركتهم وتنقلاتهم شبه مستحيلة، علما بأن بناء «الجدار» بحد ذاته يمثل خرقا بالجملة لعدد من الاتفاقيات الدولية بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر تدمير الأراضي أو الملكيات (المادة ٥٣) وكذلك ممارسة سياسة العقاب الجماعي (المادة ٣٣).

ولينعم المطبعون، بهذا السلام، على الطريقة الإسرائيلية..!

■■

القائد النقابي الشيوعي إبراهيم بكري.. يترجل!



غيب الموت صبيحة الأربعاء ٢٠٠٩/٥/٢٠ المناضل الشيوعي الكبير، والقائد العمالي والنقابي البارز الرفيق إبراهيم بكري (أبو بكري) عن عمر ناهز السابعة والثمانين عاما، بعد معاناة طويلة مع أمراض الشيخوخة التي لم تضعف من نصاعة فكره، ولكنها أنهكت جسده الذي أوهنه العمر العريض الحافل بالنضال العلني والسري والمشقّات المختلفة..

وُلد الرفيق إبراهيم بكري في دمشق عام ١٩٢٢، وتعلم في مدارسها حتى المرحلة الثانوية، لكن ضيق ذات اليد أعاقه من إتمام تعليمه الجامعي، فعمل فنيا في مهنة النسيج بدءا من العام ١٩٣٧، وهو العام نفسه الذي انخرط فيه في صفوف الحزب الشيوعي السوري بعد أن تعرف على مبادئه عن طريق الرفيق بهجت قوطرش، لتبدأ مسيرته النضالية كشيوعي، وتستمر حتى آخر لحظات حياته..

أول هيئة تنظيمية انتظم فيها جمعته إلى جانب الرفاق الراحلين شكري صدّيق، عمر سوركلي، بهجت قوطرش، والشهيد البطل حسين عاقو..

كان من أوائل المنخرطين في صفوف الاتحاد العام لنقابات العمال عندما تأسس في ١٨ آذار عام ١٩٣٨، ليساهم لاحقاً مع عدد من الرفاق في الحزب والعديد من الوطنيين الشرفاء في تكوين عدد لا بأس به من النقابات العمالية.

ومع صدور قانون العمل عام ١٩٤٦، كان على رأس الشيوعيين والوطنيين الذين هبوا للنضال مع النقابيين الشرفاء من أجل تنفيذ هذا القانون، سعياً من أجل الحريات النقابية وحرية الإضراب كسلاح أساس لتحقيق مطالب العمال ورفع مستوى حياتهم وجعل النقابات منظمات جماهيرية فعلاً.. ولم يزل ذلك في رأس المهمات التي عمل من أجلها طوال عقود مما أكسبه احتراما كبيرا بين صفوف الطبقة العاملة السورية.

انتخب الرفيق (أبو بكري) عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري منذ الخمسينات، ثم أصبح عضواً في المكتب السياسي، وبقي كذلك حتى أواخر الثمانينات.. كما كان سكرتيرا لمنظمة دمشق في الخمسينات من القرن الماضي.

كان من ضمن الوفد السوري الذي ساهم في تأسيس الاتحاد العالمي لنقابات العمال.. فأصبح من الشخصيات النقابية المرموقة على المستوى الأممي..

للرفيق الراحل إبراهيم بكري (أبو بكري) الخلود.. ولأهله ورفاقه وأصدقائه والطبقة العاملة السورية الصبر والسلوان..

أسرة تحرير قاسيون تتقدم من عائلة الرفيق الراحل بصادق العزاء وترجو لهم دوام الصحة والعمر المديد.

■■

في اجتماع مجلس اتحاد عمال دمشق..
نبرة مطلبية تتصاعد: «لا لاقتصاد السوق»!!

بعد مضي يومين فقط على انعقاد المجلس العام لاتحاد نقابات العمال، عقد مجلس اتحاد عمال دمشق اجتماعه الشهري، الذي افتتحه جمال القادري، رئيس اتحاد عمال دمشق، بحديث مختصر لخّص فيه النقاشات والحوارات التي دارت في المجلس العام، وأكّد على ضرورة تحقيق المطالب التي طرحها عمال دمشق في مؤتمراتهم، وانتقد الطريقة التقليدية في الاحتفال بعيد الأول من أيار، وطريقة تناول الإعلام السوري لمعاني هذا العيد، فمن المستغرب بقاء العمال واقفين تحت الشمس الحارقة طيلة الاحتفال، بينما المسؤولون يجلسون في المنصة الرئيسية متلذذين بالظل والرطوبة. وأكد القادري على ضرورة إيجاد الطرق المناسبة لإقامة الاحتفال، والمحافظة على رمزيته.

ثم تابع المجلس أعماله، وبدأ الأعضاء بإلقاء مداخلاتهم، والتي كان من أبرزها:



●غسان السوطري
(رئيس نقابة عمال الصناعات الكيميائية)

أنني أشكر الأزمة المالية التي جعلت القطاعين العام والخاص الصناعيين في خانة واحدة، وخصوصاً أن تصريحات وزير الصناعة التي وقفت في وجه إصلاح القطاع العام الصناعي، قد أذهلتنا بعد كل الوعود التي أطلقت في السنوات العشر الأخيرة حول إصلاحه، ومع احترامنا لكل العاملين في القطاع الخاص فإن هناك من يريد أن يسيّره على أسس مناطقية وأقليمية، بل وحتى أسرية، يجب الحذر من كل هذه الأفعال التي تضرُّ بالقطاع العام.

كما من حقنا أن نتساءل: إلى أين وصلت الانقسامات البينية بين الاتحادات العربية؟

●هدى اليوسف
(عضو مجلس):

هل القيادة السياسية راضية عن الفريق الاقتصادي لدرجة أنها لم تغير أحداً من رموزه رغم كل الانتقادات التي طالته من مختلف الجهات، واتفاق الجميع على أن هذا الفريق هو المسؤول عن كل ما حصل من كوارث اقتصادية في الفترة الماضية؟! كنا نتوقع أن يطال التعديل الوزاري على أقل تقدير عدداً ممن كانوا ومازالوا عائقاً في وجه إصلاح القطاع العام الصناعي.

●الرفيق حاتم الجغصي
(عضو مجلس):

بعد الأزمة المالية لاحظنا عدة أمور خطيرة، من إغلاق بعض المعامل في القطاع الخاص، وهروب أرباب العمل إلى الدول المجاورة. نطالب القيادات برصد كل هذه الحالات، وإعلام الاتحاد فوراً للمتابعة، والأخذ بيد العمال الذين سيصبحون في الشارع دون عمل.

أما فيما يخصُّ المستوصف المركزي في مدينة عدرا فعلينا إيجاد طريقة جدية وعملية لاستثماره.

●حسام إبراهيم
(رئيس نقابة عمال الكهرباء)

لقد لاحظنا أن الاحتفال بعيد العمال في هذا العام كان هزيلاً وبارداً، إذا كان لهذا دلالة فإنه يدل على أشياء كثيرة، أهمها برأيي: إن احتفالاتنا تتناسب مع إنجازاتنا، فالعمال المؤقتون مازالوا مؤقتين، ونحن مازلنا نتلعثم في الإجابة على أسئلتهم حول التثبيت، ولا نستطيع أن نبدد قلقهم حول المستقبل، حتى أننا أصبحنا في قرارة أنفسنا شبه مقتنعين أن التثبيت هو وهم اخترعناه فصدقناه، وهذا هو الواقع الذي يجب أن نتعايش معه إلى ما شاء الله.

أما التعويضات فمازالت تعيش المفارقة الصعبة بين المقونن والمطبق، أليس مؤسفاً أن قانوناً يصدر منذ عام ٢٠٠٤ وبعض فقراته لم تطبق حتى الآن؟!! والوجبة الغذائية التي رفعت قيمتها بعد نضال طويل اصطدمت بحاجزين: الأول أنها لم تعد تكفي بعد ارتفاع الأسعار الجنوني؛ والثاني عدم توفر الاعتمادات في أغلب الموازنات!!

●أسعد حمدان
(رئيس نقابة عمال الثقافة والإعلام):

تم بموجب القرار ٩٤٣/٣٦٠ الصادر عن وزير التربية بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٤ ، تشكيل لجنة بشأن تخصيص العاملين في المؤسسة العامة للطباعة بالوجبة الغذائية (البيض والحليب)، بعد تحديد الوظائف التي يستحق شاغلوها الوجبة الغذائية، مع بيان الكلفة الحالية الناتجة عن استحقاق هذه الوجبة. وقد تمَّ اجتماع اللجنة على عدة جلسات، وتمت الموافقة على كافة المقترحات المطلوبة لإعطاء الوجبة الغذائية للعاملين، وصرفها اعتباراً من تاريخ صدور القرار من وزارة العمل ورئاسة مجلس الوزراء، إلا أن العمال المنقولين للمؤسسة العامة للطباعة منذ تاريخ ٢٠٠٨/٧/١، كانوا يحصلون على الوجبة الغذائية سابقاً ولأكثر من عشر سنوات، وحين تمَّ دمجهم في المؤسسة العامة للطباعة توقفت عنهم الوجبة، واللجنة المشكلة من أجل إعطائهم تلك الوجبة لا تخول إعطاؤهم إياها منذ تاريخ الدمج. نرجو من أصحاب القرار إنصاف العمال وإعطاؤهم حقهم.

●علي مرعي
(نقابة عمال النفط)

إن موضوع ضم شركة الغاز سيؤدي إلى أرباك شركة المحروقات، وهو سيضر بالشركتين، مع العلم أن شركة الغاز تؤمن الغاز المنزلي لكل القطر.

نطالب بتفعيل شركة الغاز، ونعارض استئجار الصهاريج التي تنقل الغاز من المصافي إلى الوحدات بقيمة ٩٢ مليون ليرة سورية، بموجب عقد مع شركة تركية، وبعمالة تركية، فلدينا من الخبرات الوطنية ما يغنينا عن عقود كهذه.

إن تعليق الإجازات الساعية يؤدي إلى إرباك العمال لعدم منحهم إجازاتهم، مع أنها تحسم من إجازاتهم الإدارية، مما يضطرهم إلى التحايل على الإدارة بإجازات وهمية.

●محمود رحوم
(نقابة عمال الصناعات الغذائية)

اشتكى عمال شركة ميس من وقف ترفيعاتهم لهذا العام، بسبب الكساد، وسألنا وزارة العمل عن هذا الموضوع، فأجابت بأنه لا يوجد في القانون /٩١/ ما يلزم رب العمل بالترفيع.

نرجو أن يتم استدراك هذا الموضوع في قانون العمل الجديد، ووضع مادة فيه تلزم رب العمل بإعطاء الترفيع الدوري.

الحكومة أنشأت صندوقاً لدعم المنتجات الزراعية، ولم تتطرق لموضوع دعم القسم الحيواني منه، مثل الحليب، فشركة الألبان أبرمت عقداً مع شركة المباقر على أساس أن سعر الكيلو الحليب يبلغ /٢٤ ل.س/ وكان ذلك أثناء فترة غلاء الأسعار، أما الآن فسعر كيلو الحليب في السوق يبلغ حوالي /١٥ - ١٧ ل.س/ فطالبت شركة الألبان شركة المباقر بتخفيض السعر، إلا أن الأخيرة لم تستجب، علماً أن سعر العلف قد أنخفض، ولا تستطيع الشركة رفع أسعار المنتجات.

هناك أشياء غير واضحة فيما يخصُّ موضوع السكن العمالي، فهل يحقُّ للزوج والزوجة إذا كانا موظفين في شركة واحدة التخصص بسكن لكل منهما، أم نخصص أحدهم فقط بالسكن. علماً أن هذا الموضوع قد أخذ ضجة كبيرة في شركة الصوامع المخصصة بـ ٧ شقق.

●أيهم جرادة
(نقابة عمال الصناعات المعدنية):

إذا كنا قد شخصنا المرض والعلل التي أصابت القطاع العام، فالحل لا يكمن بمجموعة إجراءات منتهية الصلاحية، لم نلحظ لها حتى الآن أي أثر في إصلاح القطاع الصناعي، مع أن الكل يبدي رغبته ونواياه الحسنة في إصلاح هذا القطاع، إلا أن هذه الرغبات والنوايا لا تؤدي إلى أي تقدم على أرض الواقع.

ألا تستوجب الأزمة الاقتصادية العالمية، والأزمة الداخلية التي عانيناها منذ بدء تطبيق اقتصاد «السوق الاجتماعي»، قانوناً للإصلاح الشامل؟!

■■

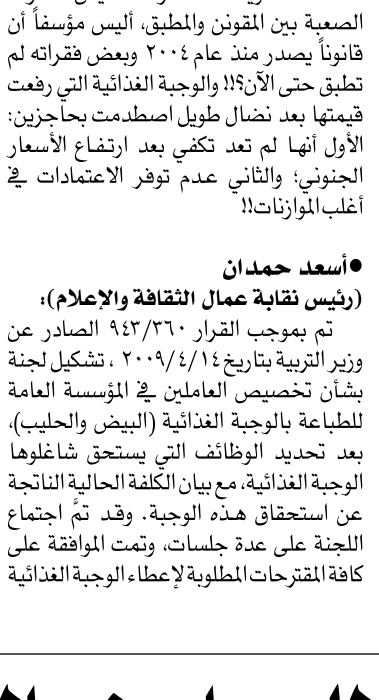
المؤتمر العام للمحامين باللاذقية..
وللمحامين معاناتُهم أيضاً!!

◄ **المحامي رياض الهفل**

انعقد مؤتمر المحامين العام باللاذقية من ٢٧ -٢٩/٤/ ٢٠٠٩- تحت شعار «المقاومة أساس لبقائنا واستمرارنا فلنكن عمقها لكي تكون ضمانتنا»

وقد تم في المؤتمر مناقشة أمور مهنية، كالتأكيد على ضوابط اختيار المحامين في اللغة والشخصية والأخلاق وغيرها، وعلى تحسين العلاقة بين الشرطة والمحامين، وكنا نتمنى أن يحضر المؤتمر وزير الداخلية أو من ينوب عنه لتوجيه عناصره فيما يتعلق بتبليغ وتبلغ وتنفيذ المذكرات القضائية، والتأكيد على أن حصانة المحامي كحصانة القاضي باعتبار أنهما جناحا العدالة.

وطالب الحضور بتطوير قانون السلطة القضائية وإعادة النظر بانتقاء الزملاء القضاة من المحامين، بحيث يصبح الدور الرئيسي في التقييم للنقابة وليس الاعتماد على بعض التقارير الأمنية. وكذلك فتح اعتماد وزارة العدل لتعيين أكبر عدد ممكن من القضاة من الزملاء، وتحديد الحاجة الفعلية والمستقبلية، وإخضاع المساعدين العدليين لدورات تدريبية، واعتماد أسلوب التخصص القضائي حتى لا تصدر قرارات حكم متناقضة في الموضوع نفسه، وأكد النقابيون على دور إدارة التفتيش



وضرورة أن يكون المفتشون القضائيون متفرغين للتفتيش فقط، وذلك في المركز والفرع، وأن يكون التفتيش عشوائياً ودورياً، ولا يقتصر دوره على الشكوى فقط.

وأكد النقابيون على أن إدارة التشريع يجب أن تأخذ دورها التام، بحيث يكون هنالك قضاة مختصون ومتفرغون للتشريع والاجتهاد والرد على كافة التساؤلات.

أما مؤسسة الطب الشرعي فلم يصدر عنها أي قانون حتى الآن، وكذلك قانون المحاكم المسلكية والتي لم تشكل بعد في المحافظات كافة، وإلغاء القضاء الخاص وقوانينه، مثل لجان التسريح، وإزالة الشيوع ونقل كافة اختصاصاتها إلى القضاء العادي، أما إدارة قضايا الدولة فيجب أن يقتصر دورها على الوزارات فقط.

كما تمت المطالبة باستثمار اقتصادي لأموال النقابة تحت إدارة فريق اقتصادي متخصص ومتفرغ لهذه الغاية، وتمت مناقشة المرسوم ٤٩ والذي أضر بمصالح المواطنين وخاصة في المناطق الحدودية مثل الحسكة والرقة ودير الزور، والتأكيد على إعادة النظر فيه وجعل الموافقات الأمنية لذلك محلية من المحافظات التابعة لها، حيث قيدت حركة الزملاء المحاميين وأصبحوا شبه عاطلين عن العمل،كما تم التأكيد على الاهتمام والاعتناء بالزملاء المحامين الشباب وحل مشاكلهم المعيشية وغيرها وتحسين مستواهم الفكري والمهني.

كما تمت مناقشة مشروع الضمان الصحي للمحامين، على أن يكون هذا المشروع مركزياً وتشرف عليه النقابة المركزية، وليس فرعياً تحت إشراف مجالس الفروع التي لا تستطيع أن تدعمه، وخاصةً الفروع الفقيرة والصغيرة التي ليس لديها إمكانيات مادية لتغطية نفقات هذا الصندوق، وخاصة أن هناك وفراً مالياً لدى النقابة .

كما تم في المؤتمر زيادة الراتب التقاعدي للمحامي بحيث أصبح يتقاضى عشرين ألف ليرة، وزيادة معونة الوفاة والتقاعد إلى مليوني ليرة.

■■

رد جديد من مؤسسة التأمينات

وصل إلى «قاسيون» الرد التالي من السيد خلف العبد الله، المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية:

السيد رئيس تحرير قاسيون المحترم

إشارة إلى ما نشر في صحيفة قاسيون العدد رقم /٤٠٢/ تاريخ ٢٠٠٩/٥/٢ تحت عنوان «مأساة عمالية برسم مؤسسة التأمينات!!» نبين ما يلي:

انطلاقاً من معتقدنا الراسخ بدور الصحافة، وما تملك من أهمية كبيرة لكشف النقاب عن أماكن الخلل وتقديم الحلول لها، بالإضافة إلى إيماننا أنها أحد الداعمين الأساسيين بهدف الارتقاء بعمل المؤسسة، ليشمل كافة جوانبها، ولاسيما توسيع المظلة التأمينية حتى تطال جميع عمال وطننا الحبيب، فقد قمنا بتوجيه فرع تأمينات ريف دمشق لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بحق العمال المتوفين والعامل المصاب، ولكن يتوجب مراجعة أصحاب الحق لفرع التأمينات ريف دمشق لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

أما فيما يتعلق بالفقرة الثانية من الصفحة نفسها تحت عنوان «إلى متى الاستخفاف بحقوق العمال»

فالمؤسسة تسعى جاهدة بكل إمكانياتها لتوسيع المظلة التأمينية، بإضافة إلى نشر الوعي التأميني لدى صاحب العمال والعمال.

■ **المدير العام خلف العبد الله**

بصراحة

الحركة النقابية في مجلسها جوبهت بردود تحذيرية!!

◄ **علي نمر**

عندما أكدنا لدى تغطيتنا لمعظم المؤتمرات النقابية أن تصاعد اللهجة المطلبية غير كاف في هذه المرحلة، كنا نقول ذلك بسبب إدراكنا لصعوبة المرحلة، و للسياسات التي تحاصر الحركة النقابية وتجمد قوتها الحقيقية. فالردود الحكومية تأتي دائماً دون المطلوب وأقل من المستوى المأمول، وكأن مهمتها تحذير النقابات، وإجهاض كل مشروع جديد تطلقه الحركة النقابية التي لم تقصر طيلة السنوات الفائتة في التنبيه إلى الوضع المتردي الذي وصل إليه القطاع العام، بسبب السياسات الحكومية المهمشة لدوره، بعد أن ذهبت كل مبادرات إصلاحه أدراج الرياح، في الوقت الذي تتصاعد فيه السياسات الليبرالية التي تسعى لإدخاله حالة الموت السريري، ومن ثم خصخصته بحجة «الاستثمار».

إن حضور الحكومة في الاجتماع الأخير لمجلس الاتحاد العام، والذي جاء في اليوم الثاني من أعماله، كان غير مقبول للكثير من القيادات النقابية، والبعض منهم وصلت به الجرأة إلى حد المطالبة أو التمني بعدم حضور الحكومة، وخاصةً أعضاء الفريق الاقتصادي، وهو الحضور الذي أصبح بروتوكولياً فقط. و بناء على هذا فإن على الحركة النقابية والاتحاد العام لنقابات العمال في سورية أن يعي ما سيجري في المرحلة القادمة، وأن يكون حذراً من أية خطوة تتخذ دون إشراكه مشاركة فعلية بها، وتحميل المسؤولية كاملة لكل من له صلة مباشرة أو غير مباشرة بإبقاء مؤسسات وشركات القطاع العام على وضعها الراهن، لأن إصلاح هذا القطاع يتطلب دون شك دراسة عمق المشكلة لكل شركة أو وحدة إنتاجية في كل قطاع، عن طريق تشكيل لجان خاصة يشارك فيها بشكل أساسي التنظيم النقابي، كشريك في العمل وليس كضيف شرف، وذلك لإيجاد حلول جذرية لهذه الشركات، بعيداً عن تصنيفها ضمن الشركات الرابحة أو الخاسرة أو الحدية.

وعلى الحكومة أن تعلم أنه على الرغم من التسهيلات التي قدمتها للقطاع الخاص، فإن هذا القطاع مازال يتهرب من التزاماته الضريبية للدولة، ومن التزاماته القانونية تجاه حقوق العمال، ويتهرب من تسجيل عماله في التأمينات الاجتماعية، حتى أصبح كل شيء مباحاً له. وليس بخاف على أحد ما يفرض على العمال من ظروف عمل لا إنسانية، مثل إجبارهم على العمل لمدة /١٢/ ساعة يومياً بدلاً من /٨/ ساعات، دون أي تعويض، وعدم تنفيذ أرباب العمل حتى الآن قرار زيادة الأجور بنسبة ٢٥٪ بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٢٤ تاريخ ٢٠٠٨/٥/١، علماً بأن تنفيذ هذا المرسوم على أرض الواقع من مهمة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي لم تحرك ساكناً لإجبار أرباب العمل على تنفيذه، الأمر الذي أدى بأرباب العمل إلى التمادي بفرض عقود الذل والإذعان على العمال، وإجبارهم على التنازل عن حقوقهم وأتعابهم القانونية في المجالات كافة، والتوقيع المسبق على الاستقالة من العمل قبل المباشرة به، وتخويفهم بلقمة عيشهم، وتهديدهم بشكل علني، وبحضور جميع العمال، أن كل من يطالب بحقوقه العمالية أو يلتقي بأحد الصحفيين أو أحد موظفي التأمينات الاجتماعية –الشرفاء منهم بالأخص– سيتم تسريحه من العمل مباشرة، ناهيك عن حرمانه من الإجازات السنوية، والطبابة المجانية، والتعويض العائلي، وتعويض التدفئة.

إن مثل هذه الحقوق والامتيازات مازالت سمة للقطاع العام وحده، وهذا ما يدعونا للمطالبة بضرورة تنفيذ الأحكام العمالية المكتسبة لدرجة القطعية، وإلى عدم تقليص الاعتمادات المالية التي ترصد للباس العمالي والطبابة والفحص الطبي الدوري، خاصة بعد أن تأكد قيام وزارة المالية بشطب أو تقليص هذه الاعتمادات، مما انعكس سلباً على الطبقة العاملة السورية، في حين يجب أن يكون هدف هذه السياسة المالية تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، والمساهمة في إعادة توزيع الدخل لمصلحة الطبقات الاجتماعية الأضعف، والأكثر فقراً، والعمل على تقليص الفجوة بين طبقتي الأغنياء والفقراء بعد تلاشي الشريحة الوسطى من المجتمع، نتيجة السياسات التي اعتمدتها الحكومة، وفريقها الاقتصادي.

إن دعم الإنتاج الوطني وحمايته قد أصبح ضرورة موضوعية حفاظاً على الاقتصاد الوطني، وعلى فرص العمل للطبقة العاملة في مختلف القطاعات، ويجب على النقابات الحذر الكامل من بعض الأصوات في الفريق الحكومي التي تدعو للتماهي مع تجارب بعض البلدان النامية التي حررت اقتصادها وخضعت لوصفات المؤسسات المالية الدولية، في الوقت الذي تمارس فيه الدول الرأسمالية الكبرى سياسات تهدف إلى حماية إنتاجها الوطني!!

أخيراً يمكن القول إن الدرس الأول الذي يجب الأخذ به من المجلس العام، هو أن مطبقي السياسات الليبرالية مازالوا مصرين على خططهم التي عمقت صعوبات إصلاح القطاع العام، في ظل احتدام المنافسة مع القطاع الخاص، وتحرير التجارة، الأمر الذي يتطلب من الاتحاد العام لنقابات العمال وضع الإستراتيجية الوطنية المناسبة له في مواجهة كل ما يجري، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن. ■■

عمالة الفتيات بين الحاجة وانعدام العدل

تستقبلك الموظفة بابتسامة عريضة، بمجرد دخولك أياً من محال طرطوس التجارية، وتسألك باحترام عن طلبك، وقد لا تعلم أنت- كزائر- أنه خلف ابتسامة تلك الفتاة يختبئ الكثير من الأسى، فراتبها جد متدن ودوامها طويل ولا تأمينات اجتماعية لها.. قد تجد في بعض المؤسسات الخاصة الرابحة، وبعض المحال التجارية النشيطة أكثر من ٤ أو ٥ موظفين أو موظفات، رواتبهم قد تفوق العشرة آلاف ل.س ومسجلين بالتأمينات، والبعض منهم يتنقل على حسابه ولكن حالات مثل هذه تعد على الأصابع، ورغم ذلك فإن مكاسب هؤلاء الموظفين قليلة مقارنةً بدوامهم الطويل، دون عُطَل حتى في الأعياد. ويشذ عن هذه القاعدة المنتقصة لكرامة الموظفين في كثير من الأحيان، تلك المحال التي تعمل فيها موظفة واحدة أو اثنتان، وعيادات الأطباء وبعض ورش الخياطة.



خارج التأمينات

تعمل إحدى الفتيات في عيادة، راتبها ٤٥٠٠ ل.س ودوامها شتاء حتى الثانية ظهراً، وصيفاً حتى السادسة. هي خريجة معهد متوسط غير مسجلة في التأمينات، قالت لـ«قاسيون»: لقد مللت التقدم للمسابقات وخسرت كثيراً وتعبت، وأعرف زميلات لي دفعت كل واحدة مئة ألف ليرة لتتوظف بعقد، وقد وعدوها بالتثبيت لكن عبثاً.. فلو أن الدخل مقنع، ونتمتع بمزايا الموظفين في الدولة من إجازات وعطل وتأمين، كنا سنعمل بشكل دائم هنا، حتى لو كان الراتب أقل..

وقالت أخرى: أعمل في محل ألبسة، راتبي خمسة آلاف ليرة، دوامي من التاسعة صباحاً وحتى الثامنة والنصف مساءً، وفترة الغداء ساعتان فقط. وطبعاً هي مثل كثيرات غيرها لم تسجل في التأمينات، وقد أكدت الفتاة لـ«قاسيون» أنها تعرف أكثر من ١٥ بنتاً، ثلاث منهن فقط مسجلات بالتأمينات، وعدد كبير منهن لا يزيد راتبهن الشهري عن ثلاثة آلاف ليرة سورية، ودون أي تعويض آخر.

وفي مكان آخر قالت موظفة في إحدى العيادات: لا يتجاوز راتبي ٤ آلاف ليرة، وفي كل مرة يأتي موظفو التأمينات يقول لهم الطبيب الذي أعمل لديه: «إنها أختي!.. وتساعدني مؤقتاً ريثما تتزوج، والعمل سيئ جداً. فيذهبون..

وتؤكد إحدى الموظفات في محل لألعاب الأطفال وجود مثل هذه الحالات، قائلةً: كنت أعمل في إحدى العيادات الطبية بخمسة آلاف ليرة سورية، وعندما طلبوا تسجيلي في التأمينات قال لهم الطبيب: البنت لن تستفيد من التأمين، سأعمل لها عقداً على أن أدفع لها التأمين في نهاية الخدمة عن عدد السنوات التي عملت فيها لدي، فلم يوافقوا. تركت العمل دون أن أبلغ التامينات، وبعد عدة سنوات اضطررت للسفر إلى ألمانيا، فمنعوني من السفر إلى أن سدد الطبيب ما يقارب ١٣ ألف ليرة، متراكمة عن سنوات لم أعمل بها، وقدمت استقالة نظامية، ولكنهم لم يعطوني ليرة واحدة.

الاعتراف لا يكفي!

وبدوره أقر مالك إحدى المحال لـ«قاسيون» بسوء الواقع واصفاً إياه بغير الإنساني، ومبرراً سوداويته بأنه «لا صاحب المحل ولا البنات لديهم أطلاع كاف على قانون التأمينات، ومعظم البنات تعملن بشكل مؤقت بانتظار وظيفة أو زواج»!.. وهذه هي حال معظم أصحاب المحال، يكسرون أيديهم ويعرّفون الماء بالماء، مهملين أن لهم يداً في ما يعانيه الموظفون وتعانيه الموظفات في محالهم ومتاجرهم الواسعة.

ولمعرفة وجهة نظر الجهات المعنية حول هذه المسائل مجتمعة، حملت «قاسيون» هواجس العاملات وتوجهت إلى الاتحاد النسائي حيث التقت السيدة ندى علي رئيسة الاتحاد، والتي قالت: «دورنا هو توجيه وتوعية المرأة في ميدان عملها، ونقوم بتدريب البنات لإتقان مهنة معينة، لكن إذا اشتكت امرأة من شيء نشجعها ونقف إلى جانبها، ونساعدها في الحصول على حقوقها». وفي التأمينات الاجتماعية شرح الموظفون بإسهاب قوانين التأمينات الاجتماعية. وقالوا إن القانون ٧٨ لعام ٢٠٠١ للتأمينات الاجتماعية حمل تعديلاً جوهرياً على القانون ٩٢ لعام ١٩٥٩ الذي شمل العمالة بكل القطاعات العام والمشترك والخاص. وكرّم المرأة عند تصفية الحقوق التأمينية بخمس سنوات عن الرجل.. وقالوا إن دائرة الصحة والسلامة المهنية تقوم بجولات في القطاع الخاص وترصد واقع العمل، وتوفر عوامل الأمان ونشر الوعي. وأكدوا أن الكثير من أصحاب المحال يحجمون عن كشف ما لديهم من عمال، مبررين ذلك بأنه حالة من حالات الفساد الاجتماعي، ففي حال دخولهم متجراً أو عيادة طبيب وعثورهم على عامل غير مسجل بالتأمينات، فإنهم يغرمون مالك المحل بـ ٥ آلاف إلى ٣٠ ألف ليرة عن كل حالة تكشف تهرباً من التأمين.

ويذكر أن المادة ١٠٩ من القانون تنص على أن أية معلومات كاذبة تقدم وتكشف في ما بعد، يقدم أصحابها إلى المحاكمة، ولدى صاحب المنشاة ١٥ يوماً للتبليغ عن العامل عنده. وأوضحت التأمينات الاجتماعية أنها تعاني من مشكلة النقل في تغطية كل المحافظة، ولا يوجد لدى هذه المؤسسة سوى سيارة واحدة. وفي الشؤون الاجتماعية والعمل قالوا: إن كل عامل أو عاملة يجب أن يكون له عقد مع صاحب العمل يحدد فيه (الأجور، الإجازات، مدة العقد، ساعات العمل، صفة العمل والتأمين) شريطة عدم تشغيل الأحداث، وعمل يوم العطلة أجره مضاعف.

لا صلاحيات؟!

وعند سؤال السيدة فاطمة ونوس رئيسة لجنة المرأة العاملة وعضو المكتب التنفيذي في الاتحاد عن صلاحيات مفتشي اللجنة خلال الجولات التي يقومون بها مع التأمينات والشؤون وعلمهم بأن صاحب المحل أو العيادة لا يصرحون بما لديهم من عمال، أجابت: «لا شيء، ما دامت هي تقول لا أريد التأمين، أنا أعمل بشكل مؤقت، رغم معرفتنا أنها تقول ذلك مكرهة»!!. وتابعت: «ذكرت لي إحدى المعنيات بالأمر أن ما صرحت به الفتيات للمفتشات، أكثر بكثير مما صرحن للمفتشين، لان هناك قضايا تتعلق بالأخلاق والابتزاز، لا يتجرأ البعض منهن على ذكرها»!!.

كفاكم اختباءً

لم تجد قاسيون أحداً من الذين التقتهم قادراً على تسمية الأمور بمسمياتها: إن ما تعانيه العاملات في طرطوس، وفي غير طرطوس من انتهاك للحقوق لم يعد مقبولاً، وقد قدم جميع القائمين على الأمر في كل من الاتحاد النسائي والتأمينات الاجتماعية مبررات لا يمكن قبولها بأي ظرف كان، فمن المعروف أن الإرادة هي أصل العمل، وإذا توفرت هذه الإرادة لدى الجهات المعنية فإن حق هؤلاء العاملات لن يموت، لذلك فإن المطلوب هو الخروج من عقلية التحجج بالقوانين وقراءة بنوده عند أول طارئ أو خلل، ومواجهة الواقع المتردي بإجراءات كفيلة بإحقاق الحق وذلك لضمان كرامة الوطن وكرامة عماله وعاملاته!.

■ **محمد سلوم. طرطوس**

الدوري السوري لكرة القدم..
غياب الأخلاق الرياضية واستمرار الفساد!!



المشهد نفسه يتكرر منذ عدة عقود قبيل نهاية الدوري الكروي السوري، إذ يجري تبادل الاتهامات والتقاذف بها هنا وهناك، ويصبح الحديث عن بيع المباريات بين الأندية أمراً طبيعياً واعتيادياً، لينعكس ذلك على الشارع الرياضي والاجتماعي بصورة سلبية، حتى أن البعض أصبح يتنبأ بما سوف يجري بشكل شبه دقيق، ويأخذ بالانتظار منذ بداية الدوري الضحية القادمة لقرارات اتحاد الكرة، هذا الاتحاد الذي لم يعالج ولو لمرة واحدة بصورة موضوعية التجاوزات الكثيرة التي تحصل في الملاعب وخارجها، ولم يستطع تطوير واقع الرياضة ولو بشكل طفيف..

واليوم، من المنتظر أن تعالج لجنة التحقيق التي يتم الحديث عن تشكيلها في الاتحاد مجموعة من حالات الفساد الرياضي، والأمل أن تكون قراراتها شجاعة وصائبة، فتقوم بوضع النقاط على الحروف في كثير من القضايا، وتعلن إثباتات وقرائن قراراتها بغض النظر عن أسماء الفرق التي يمكن أن تكون متورطة في عمليات غش أو تزوير أو تواطؤ أو رشى، ومعاقبة المسيئين، خصوصاً وأن هذا الأمر طالما أدى إلى هبوط أندية إلى مصاف الدرجة الثانية بشكل مجحف، ونجاح أخرى بطرق ملتوية في البقاء بدوري الأضواء.. مع كل ما يرافق ذلك أحياناً من تهديد ووعيد، قد يصل إلى حد الأذى الجسدي والنفسي للاعبين والحكام معاً..

ولعل من القضايا التي يجب التركيز عليها، هي ظاهرة العنف في الملاعب، ولعل ما حصل في مباراة الوثبة وجبلة من الأمثلة الكثيرة على الحالات التي يتكرر حدوثها، ففي هذه المباراة التي من المفترض أنها مباراة كرة قدم، تحول البساط الأخضر إلى حلبة مصارعة أو ملاكمة، وخرج معظم لاعبي فريق الوثبة مصابين إصابات متنوعة، بعضها خطرة، جراء الضرب والعنف الذي تعرضوا له أثناء المباراة، وبعدها..

إن أحداث هذه المباراة، التي حصل ما يشبهها في أكثر من مباراة أكدت إن الشارع الرياضي، لاعبين وفنيين ومهتمين ومتابعين، كان ومازال يذوق الأمرين نتيجة عدم صوابية القرار الكروي وضبابيته وعدم حزمه في معالجة المشكلات والأخطاء..

إن على اتحاد الكرة حل الإشكاليات المزمنة بشجاعة عسى أن يتطور دورينا، أو يصل إلى ربع ما وصلت إليه الدوريات العربية الأخرى وخاصة الخليجية، فهل نرى ذلك اليوم يأتي متسماً بتصدي الاتحاد لمهامه بغيرية ووطنية وموضوعية، أم سيبقى الخيار والفقوس والترقيع والانتقائية قاعدة الدوري السوري كما هو الحال اليوم؟

■ **مراقب**

استغاثة من قرى عطشى.. تقع على نهر!!

في كل أصقاع الأرض، يتم إشادة السدود من أجل أن تكون نعمة للبشر لا نقمة عليهم وعلى مصالحهم وأعمالهم وخدماتهم، لأن أهم غاياتها المفترضة درء الفيضانات وتأمين مياه الري للزراعة، وتوفير الكهرباء وغيرها.. وبالتالي يرتجى منها أن تحمل بشائر خير للناس، وخاصة لمن يسكنون قرب تلك السدود، حيث يستبشرون بأن الخيرات سرعان ما ستنهال عليهم بعد إتمامها.



لكن ما يجري في منطقة المالكية بمحافظة الحسكة، هو العكس تماماً، فبعد أن تمت إشادة سد السفان جاءت النتائج مخيبة لآمال الجميع، ولحق ضرر شديد بمصالح أهالي وسكان أكثر من ثماني قرى محيطة بوادي جريان نهر السفان، ومنها (كربلاء، خان الزهور، الزهراء، الهامة، الرشيدية، الشامية، الصحية، وشرم الشيخ... وقرى غيرها بشكل أخف)، حيث أصبح مجرى النهر من بعد السد باتجاه الشرق، أي باتجاه تلك القرى، غير منتظم الجريان، وخصوصاً بعد انتهاء فصل الشتاء حيث يصبح جافاً تماماً على الأغلب، وبالتالي لا يعد بمقدور أهالي تلك القرى تأمين المياه اللازمة لسقاية أراضيهم الواقعة على سرير النهر، كما لا يستطيعون تأمين مياه الشرب لمواشيهم، حتى ولو من المياه الآسنة!!

هذا الوضع السيئ، دفع سكان القرى الآنفة الذكر لتكرار مطالبة المعنيين في محافظة الحسكة بإعادة النظر بوضعهم، والعمل على منحهم كمية أكبر من المياه أسبوعياً أو شهرياً حتى تصل المياه إلى كل القرى الواقعة شرق النهر، انتهاء بقرية كربلاء.. وذلك لكي تمتلئ البرك والحفر الكبيرة المخصصة من أجل سقاية مواشيهم وأراضيهم التي هي بالأصل حيازات صغيرة واقعة بجانب النهر وعلى أطرافه، ولكن حتى الآن ما من مجيب، وكأن المسؤولين لا يسمعون ولا يبصرون.. وما يزال أصحاب الماء الحقيقيون محرومين منه.. فليس من العدل أن تنقل مياه السد إلى خارج المنطقة المستفيدة منه تاريخياً لحل مشكلة قلة المياه في قرى أخرى، في حين تحرم كل مواطني هذه القرى من الاستفادة من خيرات السد، ليصح فيهم قول الشاعر:

كالعيس في البيداء يقتلها الظما
والماء فوق ظهورها محمول!

إن قاسيون تضم صوتها إلى صوت أهالي القرى المتضررة لتأمين الحد اللازم من المياه لهم، وكلنا أمل بأن تكون استغاثتهم موضوع اهتمام المسؤولين في منطقة المالكية، وجميع الخيرين والغيورين من أبناء وطننا العزيز..

■ **مالكية ـ مراسل قاسيون**

أحداث من الذاكرة

إنجاز كبير.. وحلم تحقق!

◄ **عبدي يوسف عابد**

حتى عام ١٩٥١، لم يكن يوجد في كل منطقة الجزيرة أية ثانوية.. كانت هناك مدرسة التجهيز في مدينة الحسكة، والدراسة فيها كانت لا تتعدى الشهادة الإعدادية، وثانوية السريان الأرثوذكس الخاصة في مدينة القامشلي، التي بالكاد كانت تستوعب أبناء الطائفة.. أي أن طلاب المحافظة كانوا محرومين من متابعة دراساتهم الثانوية، إلا في مدارس الداخل، وهذا محصور طبعاً بمن استطاع مادياً إلى ذلك سبيلاً.

في عام ١٩٥١ نجحنا في امتحان الدراسة المتوسطة، وكان عددنا ثمانية عشر طالباً، فركبنا هم متابعة دراستنا الثقيل، أين؟ وكيف؟ وهل باستطاعة الأهل تحمل النفقات؟

توجهنا، الرفيق طلعت دباغ من عامودا، وأنا من الدرباسية، إلى دمشق كممثلين للطلاب الناجحين، وقابلنا السيد وزير المعارف الطيب الذكر رئيف الملقي، وتحدثنا معه مطولاً عن الإهمال الذي تعانيه منطقتنا الخيرة من نواح عديدة، إلى درجة أنها محرومة من مدرسة ثانوية واحدة، جئنا نلتمس تحقيقها..

رحب الوزير بنا وأثنى على مسعانا، وبعد تفكير عميق قال: إن طلبكم حق مشروع لكم، والوزارة سوف تسعى إلى تنفيذه، وأهلاً وسهلاً بكم..

لكننا لم نطمئن كثيراً، وعبرنا عن شكوكنا بالوعود، وعدنا إلى مناقشة الموضوع من جديد بحماس أكثر، فراح الوزير يؤكد لنا من جديد: كفى يا بني.. وعدتكم بأنني سأنفذ طلبكم.

ورغم ذلك عدنا إلى النقاش للمرة الثالثة، ونحن نرجو بإلحاح ألا تلحق هذه الوعود بسابقاتها الخلبية.. عندها نفذ صبر الوزير، ورن الجرس بقوة، فظننا بأنه سيستدعي الشرطة لإخراجنا بالقوة. بعد قليل حضر الحاجب فأمره الوزير:

- بلّغ مدير ثانويات سورية أن يحضر إلى مكتبي حالاً.

انفرجت أساريرنا، وعندما حضر هذا المدير قال له الوزير بحزم وجدية:

- هيئ مدرسين لثانوية الحسكة/ الفرع العلمي..

أجابه المدير:

- ولكن لا توجد ثانوية في محافظة الحسكة يا صاحب المعالي.

- الآن تأسست.

ثم التفت إلينا:

- هل صدقتم الآن؟ عليكما أن ترجعا إلى الحسكة فوراً، وتسجلا اسميكما في ثانويتها.

شددنا على يديه بقوة شاكرين بامتنان، والفرحة تكاد تطير بنا لنجاحنا في تحقيق هذا الإنجاز الكبير الذي طالما حلمنا به..

حدث هذا عام ١٩٥١..

أهدي هذا الإنجاز الذي حققته منظمة الشبيبة الديمقراطية في الجزيرة إلى الذكرى الستين المجيدة لتأسيس اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي..

وإلى إنجازات لاحقة

■■

مطبات

الأشباه..

◄ عبد الرزاق دياب

تتشابه المدن الصغيرة والكبيرة هنا.. تتشابه في الرحلة التي اضطررت لأن أذهب فيها من أقصى ريف دمشق إلى أقصاه.. تكاد لا تشعر بأنك تغادر أو تنتقل، لدرجة شعورك أنك في البيت، الناس هم، يشبهون يأسك، وجهك الطافح بالخيبات، الشكوى المنسوخة من أوجاعهم، المتشابهة حتى في الآه.

تتشابه المدن... كل الريف الممتد من القرى المختبئة بحضن جبل الشيخ إلى آخر ذروة في القلمون، قرى ومدن وأشباه مدن تتشابه لدرجة الإعياء، لدرجة عدم الشعور بهواء جديد، على الأقل شعورك بنسبة أقل من التلوث.

شريط من الإسفلت يرقع الجانب الأيمن أو الأيسر مما يمكن أن تسمى شوارع معبدة، مشروع المياه الكبير الذي اخترق شوارع المدن والقرى كمشروع إرواء كبير، مشروع يمتد من الينابيع إلى المحرومين من جرعة ماء تبل الريق، مشروع استعانت الحكومة عليه بما استطاعت واقترضت لأجله وقدمت المساعدات لإنجازه، ثم لا تقوى على ترقيع مروره بما يليق، الأدهى أن مشروع نقل المياه من (ريمة) في جبل الشيخ إلى القرى القريبة لم ينجح بعد إتمامه بتمويل ومساعدة اليابانيين، لأن نبع الريمة قد جف.

تتشابه الصيدليات التي تبيع ظروف (الشامبو) من ماركات عالمية برخص إنتاج محلية، وبما يدر الأرباح السريعة من حبوب الإثارة من الفياغرا إلى المراهم المستوردة لإطالة المتع، وبيع حبوب التخدير من البالتان والفوستان ومشتقاتهما، بالإضافة إلى الهدايا وملطفات الجو، عربات الأطفال، وفوط الأطفال، ومعاجين الأسنان، ولم يتبق سوى بطاقات الموبايل.

الوجوه الموزعة على الريف الدمشقي تؤانس بعضها بما يعتريها من عيون لا لون لها، وألوان مغبرة، وملامح لا يمكن أن تعبر عن شيء، الفرح والأسى والحزن والدهشة كلها تأخذ ردة الفعل نفسها، تتشابه حتى الآهات، الخطوات، السير المتعثر، التأتأة، اللهاث، البحث عما يمكن أن يأتي بربطة خبز دون طأطأة ذل.

تتشابه الأحاديث التي تبدو جريئة في بعض الأحيان، الأحاديث التي تتناول الفساد، والهمس الذي يطال بعض من لم تطالهم المحاسبة، وعلى الأغلب لن تطالهم أبداً، والتهكم على ما يرويه البعض من بين ظهرانينا حول شجاعته في الكتابة عن الفاسدين، وعن وصم الصحافة (حكي جرايد)، والجرأة في الحديث عن اللصوص والذين أثروا فجأة واستغلوا مناصبهم ونفوذهم، ثم الصمت المخاتل عند مرور غريب، ثم يقطع الحديث الشجاع، مهادن يرشق المتعضين بمثل من قبيل الوصول إلى التوافق، (على قد فراشك مد رجليك)، يا صديقي المخاتل عن أي فراش تتحدث وأية أرجل؟؟.

في طريق العودة عكس الطريق، سائق السرفيس المخنوق من صيف جاء قبل أوانه، يلعن المهنة التي تضطره ليتعامل مع البشر، وأجرة الدولة التي لا يلتزم بها المواطن، والنماذج التي تركب معه، لولا الحاجة ثلاثة أرباع الركاب سيتركهم على قارعة الطريق، مخالفات المرور الغيابية والظالمة، غلاء المازوت، لم تعد مهنة للعيش، أربع عائلات تعتاش على السرفيس، من كان وراء هذه الصفقة اللعينة، مع الحديث تفوح رائحة تعرق تسكت ثرثرة السائق المتبرم.

يخترق السرفيس المدن المتشابهة، في مداخلها المقنطرة، رسائل الترحيب... أهلاً بكم في مدينة.. قرية، وتتشابه في عبارات الوداع (نشكر لكم زيارتكم)، في الطريق الذي يعبره السرفيس لا يمكن أن تشاهد ما يمكن أن يبعث على السرور من زيارة مفاجئة، وتبقى كلمات الشكر مجرد رسالة غير مفهومة، رسالة هل المقصود فيها نحن، أم من يدخل إلى قرانا المتشابهة ومدننا المتناسخة عن غير قصد؟.

من أقصى الريف إلى أقصاه نسخ متشابهة، تخترقها بيوت لا تنسجم ولا تتشابه مع المتشابهين، بيوت من الممكن أن تكون مزروعة في شارع صامت، شارع لا يعبره المارة، ولا راكبو الأحذية، بيوت مسروقة لا تشبهنا.

■■

محافظة الحسكة.. تلك المحافظة المنكوبة..

وعود النائب الاقتصادي بين حضور الأمس.. وهروب اليوم..

◄ جمعة خزيم - الحسكة



لسبب ما (؟؟) ألغيت، أو تأجّلت زيارة النائب الاقتصادي لمحافظة الحسكة التي كانت مقررة في الرابع عشر من الشهر الجاري، وبالتالي لم يعد حامل الوعود للمحافظة المنكوبة، ليفوته حضور صلاة الغائب على قمح البعل الذي هجر الأرض في الحسكة ومناطقها وسكن بيوت الشعر علفاً.. وهو الذي كان يعد الناس هناك بأحلام وردية وسلال مليئة، فإذا بسلة الغذاء السورية تصبح فارغة، وربما لهذا السبب كان مقرراً أن جميع لقاءات واجتماعات الدردري ستكون مغلقة أو داخلية وبدون تغطية إعلامية، وفقا للتعليمات المكتوبة التي تم تعميمها قبل إلغاء الزيارة.

بائع الأحلام الوردية!

لم نجد كلاماً معسولاً لمسؤول أوضح وأكثر مباشرة وأشمل تعبيراً من كلام الدردري في سياق زيارته الأخيرة للحسكة، وهو يعلن صراحة عن مهمة الحكومة وهي: خدمة المواطن وإرضاؤه، ليطلب المحاسبة عند التقصير في عملية التنمية التي هدفها ومحورها المواطن، وزاد في ذلك الاجتماع المشهود له أنه وعد المنطقة الشرقية بأموال استثنائية لتنعم بإنجازات طالما حلمت بها، ومشروعات تنقذ اقتصاداتها وتلملم جراح بطالتها، لتتحول المنطقة الشرقية إلى نموذج يحتذى به. وأكد الدردري حينها أن النهوض بالمحافظة يأتي في مقدمة أولويات الحكومة عبر تنفيذ العديد من المشاريع الصناعية والسياحية والزراعية التي ستسهم في زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة ورفع مستوى الخدمات. وأشار إلى أن الحكومة جادة بزيادة الإنفاق على متطلبات البنية التحتية في محافظة الحسكة، منوهاً إلى البدء بدراسة المدينة الصناعية في المحافظة وعرضها للاستثمار كمشروع استثماري متكامل، إضافة إلى المشافي الجديدة والكليات الجامعية المحدثة، ومشروع تنمية شرق سورية الذي يهدف إلى تفعيل الحراك الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية في عملية التخطيط للتنمية والإشراف عليها ومتابعتها من المجتمع المحلي. ونوه إلى أن الهدف الأساسي للخطة الخمسية العاشرة، التي لم ير أهل المنطقة خيرها من شرها، هو مضاعفة دخل الفرد خلال عشر سنوات، والأهم من ذلك هو تحسين عدالة توزيع هذا الدخل..

اسم يدغدغ ذاكرة الحسكاويين

ولعل اللقاء الذي أجراه النائب الاقتصادي في مدن الحسكة مع فعالياتها الاجتماعية لشرح برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشرق سورية، كان غنياً وحميمياً لأقصى درجة كما وصفه الدردري، حيث تم التأكيد على أن المشروع يعتمد على اختيار اللجان المحلية من المجتمع الأهلي والمحلي وهذه اللجان هي التي ستضع أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقوم بالإعداد وحث المواطنين على تحمل مسؤولية تنمية هذه المنطقة مشيراً إلى القدرات الرائعة المتوفرة فيها، والتي تؤهلها للمشاركة الفاعلة والمؤثرة في عملية التنمية، كمن يضحك على الذقون، وهو لا يعلم أن المواطن لن يقبل بمن يضحك على ذقنه.

وقال إنه آن الأوان لكي يقلع مشروع تنمية المنطقة الشرقية، وتبدأ مرحلة العمل التنفيذي على أرض الواقع، ويبدأ أبناء المنطقة برؤية بداية المشروعات الملموسة والكفيلة بتطوير هذه المنطقة. وأوضح أن الإنفاق شيء والدخل شيء آخر، وأن موضوع معيشة المواطن قضية ذاتية وليست موضوعية.. (توضيح هام دخلنا به موسوعة غينيس)، من يفسرها سوف يدخل برنامج من يربح المليون مع الاستعانة بصديق اقتصادي. وقال إنه «على المواطن أن يطمئن إزاء تشديد الرقابة على الأسواق وتوفير المواد الاستهلاكية بالإضافة إلى ما تبذله الحكومة خلال الأيام الحالية لدراسة واقع الرواتب والأجور وإمكانيات التحرك إيجاباً لتحسينها بالإضافة إلى توزيع التوفر الحاصل من خلال رفع أسعار الوقود على كل الأسر السورية في المرحلة الأولى».

تيتي تيتي!

جاءت وعوده برداً وسلاماً على أهالي المنطقة الشرقية عندما زارها، وهو كعادته بدبلوماسيته المتفوقة على ذاتها، طلب منهم أن يستمعوا إليه معلناً مقولته الشهيرة آنذاك: «حاسبونا إن قصرنا في التنفيذ، والمواطن هو هدف التنمية ومحورها والحكومة في خدمة المواطن ومهمتها إرضاؤه». هذه الأقوال التي شبع منها المواطن، أثارت استياء شعبياً في الشارع، وهو يعلم أن أصحاب الدخل المحدود لا يستطيعون استيعاب الأقوال دون تنفيذ الأفعال التي يصرح بها، المنظر، المحلل الراعي، المنفذ، المنقذ، المسوق، المبرر بين الحين والآخر.

المنطقة الشرقية تحتاج اليوم لمن يرعاها بصدق وشفافية وقدرة على التحليل ومعرفة الواقع للنهوض به، تحتاج إلى تنمية، وتنميتها تحتاج إلى مشروعات نوعية جديدة ذات طبيعة اقتصادية بكل أبعادها، لأن المنطقة الشرقية ليست فقط ضماناً لأهلها، ولكنها ضمان لكل سورية. وإذا في كلامنا ما هو غير صحيح نقول: صححوا لنا معلوماتنا، أو حاسبونا إذا قصرنا أو أخطأنا.

رغم غنى المحافظة بالخيرات، فإن سكانها يعيشون في فقر مدقع، ونسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر تبلغ حوالي خمسين بالمئة.. مما اضطر الآلاف من الأسر للهجرة تحت وطأة الجوع والحاجة في ظل كارثة زراعية وديموغرافية واجتماعية بدأت تحل بالمحافظة أمام قصور أداء بعض المسؤولين عن تدهور الواقع الزراعي على ما هو عليه. و تشير الأرقام التقديرية إلى هجرة ٢٠٠ ألف شخص تركوا قراهم باتجاه العاصمة دمشق وريفها ودرعا وحمص واللاذقية وطرطوس وغيرها من المحافظات، بحثاً عن العمل، فضلاً عن الهجرة الخارجية إلى بعض الدول المجاورة وهي أفضل المتاح، في حين تشير تقديرات أخرى إلى أن منطقة القامشلي وحدها قد هاجرت منها ٣٠ ألف عائلة، ومن منطقة (الشدادي) حوالي ٥٠ ألف شخص، ومن عامودا ٢٠ ألفاً، والدرباسية ١٠آلاف.. فيما لم يعرف الرقم الحقيقي لعدد المهاجرين من المناطق الأخرى، وخاصة منقطة (جنوب الرد) التي تحولت قراها إلى أطلال بعد أن تركها أهلها، وأغلقت مدارسها، وعينوا حارساً على ما تبقى من ممتلكاتهم بين جدران طينية لا تذكر إلا ببقايا الحضارات الغابرة.

ولم يكن حال الذين هاجروا بحثاً عن لقمة العيش أفضل ممن بقي يقاسي مرارة الجفاف والعوز، فقد قدموا إلى مناطق انتهز بعض أبنائها حاجة هؤلاء للعمل، بحيث تم استغلالهم من الناحية المادية فضلاً عن الكثير من التجاوزات اللاإنسانية..

حتى الآن مازال أغلب المسؤولين عن معالجة قضايا المنطقة بعيدين عن استيعاب التوجيه والمسؤولية، ويتخذون قراراتهم من مكاتبهم الوثيرة والمكيفة في العاصمة، وتقارير المسؤولين المحليين إلى هؤلاء تصلهم بالفاكس حاملة إليهم صوراً وردية عن واقع المحافظة، فتلون القبور بألوان الربيع والإنجازات التي ينعم بها أبناء المنطقة الشرقية التي تدعم الاقتصاد الوطني بمنتجات أربعة هي الماء والنفط والقمح والقطن، ولا تأخذ من اهتمام بعض الوزراء والمسؤولين أكثر من زيارات استعراضية مصورة وقرارات بعيدة عن الواقع تتخذ وراء المكاتب وتحت الطاولات.

أسئلة مريرة

أهل المنطقة حائرون يتساءلون، لماذا لم تبدأ الحكومة بمشروعاتها التنموية حتى الآن؟ هل كانت وعودها أمام أهالي المنطقة الشرقية وعوداً إعلامية ليس إلا؟ هل يعرف السيد الدردري معنى عبارته: حاسبونا إذا قصرنا؟ لماذا يعتبر بعض المسؤولين أن ذاكرتنا لا تحفظ التاريخ؟ هل وعوده استخفاف بعقولنا أم استخفاف بذواكرنا أم استخفاف بمصائرنا؟ هل جاءت هذه التصريحات من فراغ وذهبت إلى فراغ؟ وهل هناك من يستطيع محاسبته على كل هذه الوعود وهذا التقصير، كي لا يتهدم جدار الثقة بين المواطن والمسؤول؟؟؟.

كل هذه الأسئلة وأكثر منها نضعها على طاولة الحكومة التي لم يعد هناك ما يجعلنا نثق بها..

■■

مجلس الشعب في جلسته الأخيرة:

مطالب وأسئلة متأخرة



طالب مجلس الشعب في جلسته الأخيرة الحكومة باستلام المحاصيل الزراعية من الفلاحين مهما كان تصنيفها، إستراتيجية أو غير إستراتيجية، وذلك وفق الخطة التي تراها الحكومة مناسبةً من أجل فسح المجال للفلاحين للاستمرار في زراعة الأراضي بشكل موسمي.

ورغم أهمية هذا الطلب الذي يتكرر كل عام عند بدء موسم الحصاد، فمن الواضح أن الحكمة الشهيرة التي تقول: «أن تأتي متأخراً خيرٌ من أن لا تأتي أبداً» لا تنطبق عليه، وذلك لأن مؤسسة الحبوب قد رفضت مسبقاً استلام محصول الشعير بأعذار واهية، وهي: عدم توافر مخازن كافية لحفظ المحصول، وعدم حاجة المؤسسة للأعلاف!!

وقد رأى الكثيرون من أعضاء مجلس الشعب في رفض المؤسسة لاستلام المحصول تهديداً للأمن الغذائي الوطني، مما دفع رئيس المجلس إلى القول متندّراً: «المفارقة أن قانون حماية المنتج الوطني يطبَّق على القماش ولا يطبق على الشعير، وهذا الأمر بالنسبة لنا مرفوض بصورة مطلقة».

لا ندرى حقاً كيف سيفسر النواب للفلاح السوري البسيط هذه السياسة المزدوجة المعايير التي يرزح تحت وطأتها: فإذا زرع أرضه فإن المؤسسات الحكومية سترفض استلام محصوله، وإذا امتنع عن الزراعة فسيصبح مضطراً لدفع العديد من الضرائب الباهظة على أرض بور لم تعطه أي محصول أو مردود!! فما الذي يمكن أن يخلّصه من هذه الحال البائسة التي ما انفك أسيرها منذ انتهاج الحكومة السياسات الليبرالية التي تزيد من فقره وسوء حاله يوماً بعد يوم؟؟

وفي الختام يحقُّ لنا أن نتساءل: هل يمكننا أن نضع هذه السياسة الحكومية في سياق القرارات سيئة الصيت التي اتخذتها الحكومة في السنوات الماضية، كرفع الدعم عن المحروقات، ومن ثم قرار تحرير أسعار الأسمدة؟ وهل سيستمر فلاحنا بالصبر على كل هذه القرارات كارثية النتائج التي أدت إلى هجرة عشرات الآلاف من العائلات الريفية لأراضيها وقراها ومناطقها، وراحت تتسول العمل في محافظات ومناطق أخرى قد لا تؤمن لها الحد الأدنى من الشروط الإنسانية؟!!

«بعبع» في مشفى «المجتهد»!



يعد مشفى دمشق في حي المجتهد من أهم مشافي العاصمة، ولعله صار في مقدمتها بعد التحسينات التي طرأت عليه، والإصلاحات التي أجريت في العديد من أقسامه، وخاصة في قسم الإسعاف الذي بات الأنظف والأكثر تجهيزاً واستعداداً لقبول الحالات الإسعافية بمختلف أنواعها.. وإن كانت ضريبة كل ذلك (نصف خصخصة) طالت المشفى عبر اعتماد إدارته مبدأ ضريبة الاستشفاء، أي تقاضي أجرة من المرضى المقبولين فيه تعادل تقريباً نصف ما يتقاضاه القطاع الخاص..

ولكن رغم تغير أسلوب التعاطي مع المواطنين، وتحولهم إلى زبائن يدفعون ما يترتب عليهم من أجور وبدل نفقات التحاليل والصور الشعاعية والأدوية، إلا أن بعض الموظفين، وخصوصاً بعض رؤساء الأقسام، ما يزالون يتعاطون مع المرضى وزائريهم بطريقة سيئة، فيتذمرون ويغضبون ويشتمون لأتفه الأسباب، ولا يراعون خصوصية أحوال المرضى..

ونضرب مثالاً على ذلك الممرضة المسؤولة عن قسم (الداخلية العصبية)، إذ تشكل جولاتها اليومية هماً حقيقياً للمرضى وزوارهم، حيث تتعمد إهانة الجميع دون سبب، وتأخذ برمي الورود وعبوات المياه ومغلفات الشوكولا في القمامة، وهي تلقي الكلام المهين والمعيب كيفما اتفق، مظهرة لكل من حضر سوء مزاجها.. ولا تعطي بالاً أو اهتماماً للأطباء والممرضات الذين يحاولون ثنيها عما تقوم به، ولكن دون جدوى..

هذه الوقائع نضعها برسم إدارة المشفى للتحقيق فيها.. فلا يجوز لا إنسانياً ولا قانونياً استمرار مثل هذه السلوكيات في مشفى وطني..

برسم محافظ طرطوس..

خط سير جديد لا يخدم أحداً

تم بتاريخ ١٤\٥\٢٠٠٩ إخطار سائقي السرافيس العامة على خط طرطوس – الشيخ سعد – دوير الشيخ سعد – بيت جحي، بتعديل خط سيرهم، حيث كان يشمل مدخل المدينة الشرقي – حي الرابية – كراج القد موس – حديقة الباسل – موقف نقابة المعلمين – دوار أمية – خروجاً من حي الرابية إلى القرى المذكورة، ليصبح خط السير الجديد خط دخول المدينة نفسه حتى موقف نقابة المعلمين، ثم الانعطاف شمالاً باتجاه الكراج القديم – الكراج الجديد – مشفى الباسل – اوتوستراد طرطوس اللاذقية، ثم الخروج إلى الشيخ سعد وبقية القرى. علماً بأن المسافة بين نهاية مدينة طرطوس شرقا (حي الرابية)، وبداية الشيخ سعد لا يتجاوز (٥٠٠م)، وهي مسافة الاوتوستراد والجسر، وأن طول خط الشيخ سعد هو \٥كم\، وهذا يمثل طول القرية من بدايتها وحتى آخر نقطة في قرية اسقبولة.



عدد سكان القرى التي يخدمها خط الشيخ سعد يفوق ٦٠٠٠٠ مواطن، وبحكم طبيعة هذه القرى وانتشار مؤسسات الدولة في نهاية المدينة شرقاً، وانتشار مؤسسات أخرى في بداية الشيخ سعد كسوق الهال – ومخفر الشيخ سعد – والمقبرة الجديدة – والتبعية العقارية لأحياء من المدينة للشيخ سعد، وانتشار الوحدات الإدارية والوحدات الإرشادية ووجود حركة الطلاب من المعاهد والجامعات والثانويات من أطراف المدينة إلى الشيخ سعد وبالعكس، وانتشار المشاريع الاقتصادية والزراعية وحركة العقارات والبناء، أصبحت حركة المواطنين نتيجة أعمالهم بين طرفي المدينة والشيخ سعد أكثر من حركة المواطنين من القرية إلى الكراج أو بالعكس. أي حاجة المواطنين ماسة وأساسية أن يكون هناك خط سرفيس يربط الجزء الشرقي من المدينة بهذه القرى.

والمشكلة أن خط السير الجديد زاد مسافة الطريق عن المسافة السابقة نحو ١٠ كم، وقطع الصلة بين أهم قسم في المدينة وبين هذه القرى، حيث أن الكثير من المواطنين ينتقلون مسافة تتدرج من الـ ٥٠٠ م إلى ٥ كم، وبسرعة زمنية لا تتجاوز ١٠ دقائق. الآن سيضطر القسم الأعظم لأخذ سرفيسين ويقطع المسافة الجديدة زيادة ١٠ كم على المسافة الأصلية، وهذا يترك أثراً سيئاً وضغطاً في الأجرة المضاعفة والزمن الطويل.

من ناحية أخرى يضطر السائق بعد أن يملأ سيارته بالركاب أن يذهب بهم إلى شمال المدينة ويخرج إلى الأوستراد ثم يتجه بهم جنوباً حتى يصل إلى بداية الشيخ سعد، ولا راكب له مصلحة أن يسلك هذا الطريق. وبالتالي الأجرة التي كانت مقدرة من ٧ إلى ١٠ ل.س كانت للمسافة ٦ كم من مركز المدينة حتى نهاية الخط. الآن أصبح الخط لا يقل عن ١٤ كم وبالأجرة نفسها، مما خلق توتراً لدى السائقين وانعكس سلباً على علاقتهم مع المواطنين..

لقد خلق القرار مشكلة للمواطنين تتفاقم يوماً بعد يوم، كانوا بغنى عنها، ومن آثاره السلبية نتيجة المسافة القريبة بين المدينة وهذه القرى، معظم أصحاب المصالح الخاصة والعاملين خارج قطاع الدولة الذين يقضون فترة استراحة الظهيرة في بيوتهم، أي يضطرون إلى ركوب السرفيس ذهاباً وإياباً ٤ مرات يومياً.. الآن أصبحوا حبيسي محلاتهم ومصالحهم، وخاصة الفتيات العاملات في العيادات الطبية والمحلات الخاصة وورش الخياطة، لأن لا الفترة الزمنية تكفي للذهاب والإياب، ولا الراتب يسمح بالتنقل بأكثر من سرفيس.

إن هذه القرى تمثل أعلى كثافة سكانية في محافظة طرطوس، ونتيجة تداخلها عقارياً مع المدينة أصبحت لها خصوصية ضاحية من المدينة أكثر مما ينطبق عليها وصف قرى، وبالتالي لا ينطبق عليها خط السير من القرية إلى الكراج. فإما أن تبقى السرافيس دوارة كما كانت حول حديقة الباسل دون توقف، وإما تُخصّص أماكن لها مثل الساحة بين المالية والصحة، أو خلف مؤسسة الكهرباء، أو على جانب مبنى الحرفيين مع المحافظة على خط الخروج من المدينة السابق نفسه.. وأن توضع ضوابط في أماكن التوقف للحفاظ على السلامة العامة، وألا يقف السرفيس أكثر من ١٠ دقائق لأن الركاب على الخط أكثر مما هم في الموقف، وأن تعطى صلاحية المراقبة لموظف يتولى هذه المهمة، وأن تكون المخالفة لمن يخالف، وليست فشة خلق تطال كل السائقين والمواطنين.

السيد المحافظ، هذا القرار ترك أثراً سلبياً كبيراً في نفوس المواطنين، ويتكرر هذا الموقف سنوياً، ثم ينقل إلى مكان آخر وخاصة على أبواب الامتحانات..

في لقاءاتك الجماهيرية المواطنون استبشروا خيراً بحرصك على مصلحة المواطن وأمام الضغط المعيشي الذي يتفاقم ويترك أثره السلبي يوماً بعد يوم على المواطنين، الأحرى بالجهات المسؤولة أن تفكر بتخفيف الأعباء لا بزيادتها، ولا أبالغ إذا قلت إن قرارات كهذه تشعر المواطن بالاستفزاز والاستعداء.

والسؤال، إذا كان كل المواطنين متضررين من هذا القرار، وكذلك كل السائقين، وإذا كانت كل الوحدات الإدارية والجمعيات الأهلية والهيئات الحزبية والفلاحية، وحتى المخاتير ضد هذا القرار، فلمصلحة من تم اتخاذه؟

■ محمد سلوم - طرطوس

مفهوم الدستور..

ومعنى خروج السلطة على أحكامه

ربما تكون معرفة محتوى الدستور والقواعد التي ينطوي عليها عنصراً هاماً من العناصر المكونة للثقافة القانونية والحقوقية في أي مجتمع، إلا أن إدراك مفهوم الدستور هو الجوهر الذي يحدد مستوى الثقافة الحقوقية لدى الأفراد والمجتمعات، لأن المحتوى – على أهميته – قابل للتغير على المدى الطويل، بل وأحياناً على المدى القصير، بفعل تغيرات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية مفاجئة

وبتعريف موجز وشامل يمكن القول إن الدستور هو مجموعة القواعد التي تنظم تأسيس السلطة وانتقالها وممارستها، أو لنقل مجموعة القواعد المتعلقة بالتنظيم السياسي في دولة من الدول، ولا يمكن الإحاطة بكل أبعاد هذا التعريف المدرسي الشائع والمختصر للدستور دون رصد نشأة المفهوم وتطوره التاريخي.

الدستور بمعنى القواعد المنظمة للسلطة ليس أمراً حديث العهد، بل ربما يرجع إلى نشأة أول نظام حكم في التاريخ، ذلك أن فكرة الدولة نشأت وتطورت ببطء، وكانت ترافقها مجموعة قواعد تنظم السلطة وكيفية إدارتها، وكانت هذه القواعد ذات طابع عرفي، فلم تكن تدون أو تدرس، وأول محاولة لتجميع أنظمة الحكم بشكل مكتوب فيما يشبه الدساتير المعاصرة كانت على يد الفيلسوف اليوناني أرسطو.

إلا أن الدساتير المنظمة للدول والممالك بقيت عرفية بوجه عام، حتى بعد انتشار عملية التدوين، لأن هذه القواعد «الدستورية» كانت تدون بهدف الدراسة والتأريخ وتسهيل الرجوع إليها عند الضرورة، لا لتكون نصاً ملزماً واجب الاتباع، لأن الأساس فيها كان ارتكازها على ضمير الجماعة، بمعنى أن تغير الأوضاع الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية والسياسية هو الذي كان يغير مضامينها أو يثبت هذه المضامين في ضمير الجماعة. وكان الذي يحدد مشروعية السلطة من عدم مشروعيتها هو مدى تطابق كيفية تنظيمها للسلطة وإدارتها لها مع القواعد المستقرة في ضمير الجماعة، وأما كيفية الوصول إلى السلطة أو الشق المتعلق بتأسيس السلطة في القواعد الدستورية، فقد ظل لقرون طويلة قائماً على أساس إلهي إن من خلال إعطاء الحاكم صفة إلهية، أو من خلال اعتباره مكلفاً من الإله بالحكم في مراحل لاحقة، وغالباً ما كان الولاء للملك في الغرب و للسلطان أو الخليفة في الشرق على حد سواء يقوم على مبررات دينية ووراثية واقتصادية في آن واحد.

إلا أن النقلة النوعية في مفهوم الدستور تمت في نهاية القرن السابع عشر، ثم في القرن الثامن عشر، وجاءت تحت تأثير عاملين أساسيين متراكبين، الأول يتعلق باتجاه فقهاء القانون الغربيين نحو ضرورة تدوين جميع القواعد الدستورية في كل دولة وتبويبها وتجميعها في مجموعة واحدة بسبب التعقيد الذي بدأ يطرأ على بنية الدولة وأجهزتها من جهة، وتخلخل الأعراف الدستورية بشكل واضح بسبب ظهور النظريات المعادية لتفرد الملوك وسيطرة الكنيسة من جهة أخرى، وأما العامل الثاني وهو العامل الجوهري الذي أضفى على الدستور معناه الجديد فيتمثل في تبلور وشيوع اتجاه « جون لوك» و«جان جاك روسو» في نظرية العقد الاجتماعي التي تتلخص في اعتبار المجتمع ناشئاً عن عقد يبرم بين الأفراد المكونين لهذا المجتمع يتنازلون فيه عن حريتهم للمجتمع ككل أو «للسلطة العليا للإرادة العامة» حسب تعبير «روسو» نفسه، وبالتالي فإن أفراد المجتمع هم الذين يعطون السلطة لصاحب السيادة وينزعونها منه إذا أساء استعمالها. وكان نتيجة هذا الاتجاه العام ظهور الدساتير المدونة في الربع الأخير من القرن الثامن عشر في الولايات المتحدة بعد استقلالها، ثم في فرنسا بعد ثورتها، ليكون الدستور المدون أداة تنظيم المجتمع بعد أن كان العقد الاجتماعي أداة خلق المجتمع، أو يمكن القول بأن الدستور ما هو إلا النص المكتوب للعقد الاجتماعي المتفق عليه رضائياً بين أبناء مجتمع من المجتمعات. وشاعت الدساتير المدونة في الدول الأوربية تباعاً، ثم انتقلت إلى دول العالم كافة، حاملةً معها مفهوم الدولة القائمة على العقد الاجتماعي. ومما ساهم في تثبيت هذا المفهوم للدستور واعتباره شرط مشروعية أنظمة الحكم أن ميثاق الأمم المتحدة اشترط تنظيم السلطة بموجب دستور في كل دولة لكي يمكن قبولها عضواً في الأمم المتحدة، وبالتالي قبولها كجزء من المجتمع الدولي.

وهكذا، يمكن القول إن الدستور ليس مجرد نصوص تشريعية تنظم السلطة في الدولة، بل هو المعبر عن مشروعية الدولة وعن قبول الشعب لنظام الحكم القائم وموافقته على أسلوبه في الإدارة، ولأنه كذلك، فإن تغييره منوط بأبناء المجتمع الذين توافقوا عليه، كما أن تغيير بند من بنود أي عقد منوط بأطراف العقد مجتمعين.

وهكذا فإن خروج السلطة الحاكمة في دولة من الدول على الدستور الذي أصبحت صاحبة السيادة بموجبه يخرجها من دائرة المشروعية إلى دائرة اغتصاب السلطة. أما اختراق السلطة للدستور وبقاؤها في السلطة دون معارضة جدية من المجتمع، فهو مؤشر على عدم مشروعية السلطة من جهة، ومؤشر على أن الدستور نفسه لم يعد معبراً عن عقد اجتماعي توافق عليه أبناء المجتمع من جهة أخرى، مما يفقد الدستور والسلطة القائمة بموجبه شرط المشروعية الذي هو شرط لازم لأحقية نظام ما في قيادة مجتمع من المجتمعات.

■ نجوان عيسى

دير الزور.. التهاب الكبد الوبائي .. بين التلوث والتستر!!

في خطوة ايجابية غير مكتملة تُشكر عليها مديرية الصحة كان التهاب الكبد الوبائي بأنواعه الخمسة، موضوع ثلاث ندوات أقامتها مديرية الصحة في البوكمال والميادين وآخرها يوم الخميس ٥/١٤ في ديرالزور. تركزت هذه الندوات حول معلومات طبية مع شرح مفصل عن المرض، ولم تتطرق إلاّ جزئياً للأسباب والحقائق بالأرقام في سورية، وهذا يندرج تحت باب التستر على السبب الحقيقي وهو التلوث، خاصة المياه، بل وصل الأمر إلى أن أحد المسؤولين اعتبر من يتحدث عن تلوث المياه خيانة وطنية، وهذا الاتهام لن نقبله ولن نسكت عنه، وسنكشفه لأنه يمس حياة المواطنين!!



ولتبيان حجم المأساة نذكر بعض الحقائق من الواقع والندوة:

- رئيس مكتب نقابة عمال الصحة في مؤتمر سابق لاتحاد عمال المحافظة قال إن ٤٠٪ من إصابات التهاب الكبد في سورية تتمركز في ديرا لزور، وتساءل كيف تخفض وزارة الصحة كمية العلاج وفترته من سنة إلى ٦ أشهر في ديرالزور وتبقيه في دمشق؟ وطالب بتشكيل لجنة مختصة لدراسة التلوث ومنه تلوث المياه. فأجيب بإجابة وحيدة من أحد المسؤولين بأن يترك الحديث عن المياه لأهل المياه، وعندما حاول توضيح الأمر مُنع من ذلك.
- نقابي آخر أشار إلى تلوث المياه، وان التعقيم بالكلور لم يعد يجدي وطالب بالتعقيم بالأوزون، ففي عموم محافظة ديرالزور لا توجد أية محطة معالجة للصرف الصحي، وجميع المجاري في المدينة والريف تصب في نهر الفرات، ونسبة التلوث فيه عالية، والتهاب الكبد ينتقل بالدرجة الأولى عن طريق التلوث بالبراز، والخضروات والمزروعات تروى من مياه النهر، إضافة إلى مياه الشرب التي تؤخذ منه!
- تبين أن نوعاً واحداً من التهاب الكبد يدخل في اللقاح الوطني، وأغلب المشافي العامة والخاصة لا توجد فيها محارق نظامية للنفايات الطبية، أحد الأسباب الرئيسة للعدوى.
- الإحصائيات التي قُدمت في الندوة تناولت فترة زمنية قصيرة وأماكن محدودة جداً خلال شهر وفي مشفى أو بنك الدم واقتصرت على شريحة واحدة مثلاً المتبرعين بالدم وهم من الذكور حصراً وفي سن محددة، ومقدمة من منظمة الصحة العالمية بَشكل شمولي عام، ولدول أجنبية وعربية، بينما لم تُذكر إحصائيات لوزارة الصحة خاصة بسورية.
- تبين ارتفاع النسبة من الإصابات في منطقة البوكمال كونها آخر منطقة حدودية مع العراق وآخر نقطة للنفايات النهرية.
- اتساع المساحة التي تغطيها المراكز الطبية المختصة بالوباء، وقلة الإمكانات والعناصر الطبية المخصصة.
- الحديقة البيئية التي أنشأتها جمعية أصدقاء البيئة (حياة) لتكون متنفساً بيئياً للمواطنين الفقراء، تتعرض للتخريب والسرقة، وقد سرقت ثلاث مرات وآخرها سرقة الخلايا الضوئية للطاقة الشمسية، مع أنها تبعد عن قيادة شرطة المحافظة حوالي ٢٠٠ متر فقط، ولم يحرك أحد ساكناً.

واقع ليس مؤلماً فقط، وإنما يتنافى مع ما يقال عن تنمية المنطقة الشرقية. فعروس الفرات موبوءة وكل من يتهاون أو يتستر على هذا الواقع تجب محاسبته، لأن ذلك يمس عدداً كبيراً من أبناء الوطن يستحقون الحياة، كما جاء في الفقرة الأخيرة المصورة من برنامج الندوة التي لم تُعرض لضيق الوقت!

نطالب المسؤولين كافة عن هذا الأمر، وخاصة وزارة الصحة ورئاسة مجلس الوزراء، بحلول إسعافية وجذرية للمرض، وحل مشكلة التلوث، وأولها ماء الشرب ونهر الفرات والهواء والتربة، وخاصة التلوث الناجم عن شركات النفط المستثمرة، ونقترح جرّ مياه الشرب من بحيرة سد الفرات، لأن أغلب محطات التصفية في الريف تقع عند مصبات الصرف الصحي، وهذا يشكل تلوثاً بيئياً وصحياً خطيراً، يهدد كرامة المواطنين النابعة من كرامة الوطن، التي هي فوق كل اعتبار!

■ زهير مشعان

مدير كهرباء البوكمال..
نموذج مختلف!!

تقبل المواطنون في البوكمال بكثير من الرضى المشوب بالاستغراب الأسلوب الإنساني الذي اتبعه معهم مدير كهرباء البوكمال في تحصيل المتراكم من الفواتير الكهربائية بذممهم.

فبعد ارتفاع تسعيرة الكهرباء، ووصول قيمة المتراكم منها بذمة المواطنين إلى مئات الألوف مشكلّة هماً وهاجساً يقلقهم، فإما التسديد أو الحرمان من نعمة الكهرباء، كان لحسن الإدارة والتصرف الذي سلكه مدير كهرباء البوكمال مفعولاً إيجابياً، فلا هو أرهق المواطن، ولا هو تقاعس في تحصيل المبالغ التي وصلت إلى مئات الملايين.. وقد استطاع خلال أربعة أشهر من تحصيل مبلغ وصل إلى ما يقرب /١٠٥/ ملايين ليرة سورية بطريقة جداً مختلفة عما اتبع سابقاً، إذ اعتمد أسلوب التقسيط المريح للمواطن وحسب استهلاكه للطاقة الكهربائية بشكل تصاعدي في حال الاستهلاك القليل، وبشكل مخفض في حال الاستهلاك الكبير، وكان تجاوب المواطنين معه كبيراً وسريعاً مما زاد في دعم السيولة المالية لشركة الكهرباء.. وأنقذ المواطنين من الوقوع في العتمة.. وهذا يدل على أن المواطن عندما يجد من يفهمه ويقدر وضعه المادي يصبح متجاوباً.. فمرحى لمدير شركة كهرباء البوكمال..

■ البوكمال تحسين الجهجاه

تراجُع الإنتاج الزراعي في سورية

تحديات ومعوقات كبرى يواجهها الفلاحون بعيداً عن رعاية الدولة

◄ إعداد يوسف البني

ليس رفع الدعم عن السماد والمحروقات هي المشكلة الوحيدة فقط التي تواجه الفلاح السوري، ولا هو التحدي الأكبر المعيق لتطور الزراعة السورية، فهناك مشكلات وتحديات موضوعية تنفرد بها كل منطقة من مناطق الإنتاج الزراعي المختلفة، فالمنطقة الساحلية لم تتفاجأ كثيراً بقرار رفع الدعم عن السماد، بل اعتادت على الضربات المتلاحقة التي تنهال على الزراعة، من سياسات لا يهمها الحفاظ على الأمن الغذائي والوطني، وأمان المواطنين... وقد شرح رئيس اتحاد فلاحي محافظة اللاذقية علي سليمان مرتكوش مجمل الصعوبات والتحديات التي يواجهها الفلاحون في المحافظة، حيث قال:



الري الحديث اهتمام ظاهري وإهمال حقيقي

«لقد بدأ الاهتمام الملحوظ بهذا الموضع لما له من تأثيرات هامة في حياتنا حيث يلعب دوراً أساسياً في زيادة الإنتاج وموضوع البيئة. والفلاحون بأمس الحاجة لتطبيق أساليب الري الحديث، لتوفير الجهد وللمردودية الجيدة في الإنتاج وتوفير الأسمدة التي تكاد تقصم الظهر.

لكن رغم كل الاهتمام وإقامة الندوات المتواصلة لشرح مضمون هذا الموضوع والتوجيهات وإصدار المرسوم ٩١ للعام ٢٠٠٥ المتضمن إحداث صندوق تمويل للري الحديث الذي يشمل إعطاء القروض لمدة عشر سنوات دون فوائد وسنتين راحة ثم إعفاء الفلاحين من القيمة الفعلية ٤٠٪ مجاناً لمن يسدد بشكل مباشر، وتم نقل دراسة الأضابير المقدمة من الفلاحين من أجل الحصول على القروض إلى مديرية الموارد المائية، وهذا عرقل الأمور كثيراً وصعبها، لأن المطلوب من الفلاح أن يقدم ثبوتياته للموارد المائية التي تقوم بدورها بإرسالها إلى مشروع التحول للري الحديث.. وبدوره يحول الإضبارة إلى دمشق حيث تمضي هناك شهوراً طويلة وقد تضيع للأبد!! لماذا لا تكون هذه الإجراءات محلية تسهيلاً للعمل وخدمة الفلاح؟ أم أن المطلوب إرسالها إلى دمشق كي يتم تسديد الإتاوات من الشركات المتعاقد معها؟!!»

الترخيص الزراعي تعجيز وعرقلة

«في كل عام يطلب من الأخوة الفلاحين تقديم وثائق ملكية للحصول على الترخيص الزراعي وهنا يتعثر تقديمها في محافظة اللاذقية بسبب (تعاقب الملكيات منذ عشرات السنين، إضافة لوجود بعض المناطق الحدودية) وكذلك إشارات الاستملاك من وزارة السياحة والري وبعض الجهات العامة الأخرى والتي نقلت ملكيتها دون الرجوع لأصحابها ودون رفع بدلات قيم هذه الاستملاكات بالإضافة إلى الآلاف من الدونمات المشغولة من الفلاحين في غياب أصحابها خارج القطر. وهذا العام أكدت وزارة الزراعة أنه لن يعطى أي ترخيص دون تقديم هذه الوثائق فماذا يفعل فلاحو المحافظة؟ علماً أن ثمانين بالمائة من الفلاحين لا يمكنهم تقديم هذه الوثائق!! نرجو إيجاد الحلول والسماح بإعطائهم التراخيص وفق الجولات الإحصائية للوحدات الإرشادية سابقاً، مع تساؤلنا المشروع كيف يمكننا الحصول على الأسمدة للموسم القادم في حال تطبيق هذا القرار؟ حتى لو كانت هنالك آلية جيدة لدعم الأسمدة فلن تفيد الكثير من الفلاحين، حيث يصعب تقديم وثائق الملكية، فهذا طلب تعجيزي الهدف منه العرقلة وعدم المساعدة!!»

المخطط التنظيمي انتهى إلى ظاهرة فساد

«إن موضوع المخطط التنظيمي أحدث ضجة كبيرة في المحافظة، بسبب تعديل الحدود الإدارية والدخول إلى الأراضي الزراعية المستصلحة والمغطاة بشبكات الري والمغروسة بالحمضيات، الثورة الوطنية التي تعتبر إحدى الإنجازات الزراعية الهامة، حيث وصل الإنتاج إلى المليون طن، وتضمنت منطقة التوسع للمخطط التنظيمي نصف مليون طن تماماً. بينما توجد مساحات ضمن المخطط القديم للمدينة تكفي عملية التوسيع لأكثر من خمسين عاماً، ولدينا الوثائق التي تثبت صحة ذلك. فهناك جمعيات سكنية (المشروع العاشر) يتضمن ٥٠٠٠ شقة، المشغول منها ١٠٠٠ شقة فقط، والباقي يملكه التجار والسماسرة والمحتكرون. وهنا نطلب بعض التوضيحات: استملك مجلس مدينة اللاذقية منطقة وطى البسليس عام ١٩٧٥ لإنشاء منطقة صناعية، وهذه البقعة أراضي طمي خصبة ومميزة بمزروعاتها من الحمضيات والأرز والخضار، وهي أخصب أراضي سورية!! ولكن ماذا حصل؟! لقد استُثمرت المنطقة المذكورة لأغراض لا علاقة لها بالمنطقة الصناعية، بعد أن قُطعت الأشجار وهُدمت المنازل المسكونة، وقد تم وضعَ الشركات الإنشائية (شركة الغزل، المطاحن، الإنشاء والتعمير، الطرق والجسور، الصرف الصحي، قاسيون، سوق الهال، مكتب الدور، ومستودعات لإدارة الريجي وغيرها) إضافة إلى تخصيص التجار الكبار بالمحافظة لإقامة مستودعات ووضع المواد المستوردة فيها من قبلهم، والمساحات المتبقية تتسع لإقامة منطقة صناعية ضخمة. وقامت بلدية اللاذقية بتخصيص مقاسم لغير الصناعيين بقصد الإيجار والسمسرة ولأصحاب نفوذ لا تربطهم بالصناعة أية علاقة. وقامت بلدية اللاذقية ببناء ١٠٦ محلات، أعلنت عن نيتها ببيعها لثلاث مرات ولم تتمكن إلا من بيع نصفها والباقي بيع بالتراضي بأقل من سعر التكلفة، ما يدل على أن المنطقة الصناعية أخذت حاجتها الفعلية، ورغم ذلك مازالت بلدية اللاذقية تقوم باكتساح الأشجار ضمن المنطقة الخضراء المخصصة للمنطقة المذكورة، وهي غابات من الحمضيات يزيد عمرها عن ثلاثين عاماً. وبعد كل ذلك جاءت بلدية اللاذقية بفكرة ضم آلاف الدونمات من جديد لصالح التوسع بالمنطقة الصناعية لتشمل قرى (اليغنصة، الشير، الخلالة، ستخيرس) وهي عبارة عن بيارات حمضيات وطمي نهر غير صالحه للبناء».

زراعة الحمضيات الإستراتيجية في دوامة الخطر

«زراعة الحمضيات صارت عبئاً على الفلاحين، وليس مبالغة أن مساحات على امتداد محافظة اللاذقية باتت عرضة للاقتلاع من الجذور، لأن عائداتها لا تساوي حجم التكلفة والجهد، بعد أن تطور إنتاج الحمضيات بسبب براعة الفلاح وجهده المتواصل، ووصل الإنتاج اليوم إلى مليون طن في محافظة اللاذقية، وتحولت سورية من الندرة إلى الوفرة، ولكن هذا الإنجاز الكبير قوبل بقرارات جائرة، تؤخذ دائماً لا لمصلحة الفلاح، بل لتفتيت جهده وعرقه وتشتيت أبنائه. فقد قامت اللجنة الاقتصادية بالسماح باستيراد الحمضيات من لبنان ومصر في ذروة إنتاج بلدنا من هذه المادة، علماً أن المادة المستوردة رديئة النوع والطعم، بينما يتميز إنتاجنا بالجودة والمطابقة للمواصفات الصحية وخلوه من كل الآثار الكيميائية والضارة. وكذلك أصدرت وزارة النقل قراراً بمنع تصدير الحمضيات بالشاحنات، وحصرها بالبرادات فقط، لا لشيء إلا لتكبيد الفلاح أضعافاً مضاعفة في أجور النقل. ومن جهة أخرى ضربت موسمنا موجة الكوارث الطبيعية وموجات البرد التي أتلفت المحصول في أماكن عدة من محافظتنا هذا العام، وكالعادة تشكلت لجان لتقدير الأضرار وبقيت تقديراتها حبراً على ورق ولعباً بالأعصاب، فأين نحن من صندوق الضمان لدعم الحاصلات الزراعية؟

والأخطر من كل ذلك هو قرار تحرير الأسمدة، القرار غير المنصف، بل الظالم، فمن منا لديه القدرة أن يشتري طن السماد من نوع بوتاس بـ ٦٠٠٠ ليرة سورية؟! إن لهذا القرار منعكسات سلبية على مئات الآلاف من فلاحي هذه المحافظة.

أرجو باسم فلاحي رابطة اللاذقية وكل الفلاحين في بلدنا إعادة النظر بهذا القرار، والرجوع عنه، وإعادة دعم الأسمدة والاستمرار ببيعها حتى نهاية ٣٠/٦/ من كل عام، فمعظم جمعياتنا الفلاحية لم تحصل إلا على ٣٠٪ من حاجتها الفعلية وفقاً للتراخيص النظامية لهذا العام.

أليس من واجب الحكومة إلزام أصحاب المعامل المحدثة على قانون الاستثمار رقم ١٠، الذين حصلوا على مئات الملايين كقروض، لامتصاص قسم من الفائض من مادة الحمضيات بدلاً من استيراد الملونات الضارة بصحة الإنسان؟ ومن الضرورة بمكان وضع محصول الحمضيات ضمن المحاصيل الإستراتيجية، لأنه يشكل جزءاً من الثروة الوطنية في بلدنا».

الاستملاك السياحي للشريط الساحلي

«صدرت مراسيم الاستملاك عام ١٩٧٥، وتضمنت وضع إشارة استملاك على الشريط الساحلي بعمق ٢.٥ ـ ٣ كم، وتم تخمين قيم الأراضي المستملكة بأسعار بخسة تراوحت ما بين ٧٠٠٠ إلى ١٣٠٠٠ ل.س للدونم الواحد في معظم المناطق، وفي منطقة رأس البسيط وصلت بعد الاعتراض إلى ٣٢٠٠٠ ليرة سورية وهذا أيضاً سعر غير عادل. واستمر الفلاحون بممارسة عملهم حتى عام ٢٠٠٤، فاهتموا ببساتينهم وحسنوا منازلهم وتم بناء مساكن جديدة وبساتين جديدة أيضاً، وتم تغطية هذه المناطق بشبكات الري والكهرباء وغيرها من البنى التحتية التي كلفت ملايين الليرات السورية، ما جعل الفلاح يعيش باطمئنان على ملكيته، لكن المفاجأة حصلت عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ حيث نقلت ملكية معظم هذه المساحات لمصلحة وزارة السياحة دون الرجوع إلى أصحابها، ووضعت بدلات القيم للاستملاك بالمصارف أيضاً دون إعلام أصحابها، والمطلوب من الفلاح إحضار براءة ذمة للحصول على مستحقاته، وعند إحضار براءة الذمة سيدفع رسوم الري والكهرباء، التي تساوي غالباً ضعفي ثمن الأرض، وبالتالي يكون الفلاح قد خسر أرضه وقيمتها الحقيقية، وتراكمت عليه الرسوم والديون تجاه المالية!!!»

بعض معوقات الزراعة في المنطقة الشرقية

القطن والقمح والشعير والشوندر السكري وغيرها من المحاصيل الإستراتيجية في سورية، تناقصت أهميتها خلال السنوات القليلة الماضية مع ظهور دعوات لتقليل المساحة المزروعة منها، جراء تحديات الجفاف، فضلا عن التحديات الاقتصادية المتمثلة برفع الدعم عن المحروقات والأسمدة، ما دفع المزارعين لتقليص المساحات المزروعة بهذه المحاصيل التي يفترض أنها إستراتيجية. فمحافظة الرقة تقع بالمرتبة الثانية بعد محافظة الحسكة بإنتاج القمح والشعير، وحسب تقرير مديرية الزراعة في الرقة، فقد بلغ إنتاجها في موسم ٢٠٠٧-٢٠٠٨ من القمح المروي ٣١٠٠٠٠ طن، ومن الشعير المروي ١٠٠٠٠ طن. وتزيد المساحة القابلة للزراعة في الرقة عن ٨٣١٥٦٠ هكتاراً، منها ٢١٨٨٧٥ هكتاراً مروية، و٦٠٢٢١٠ هكتارات بعل، من مجمل مساحة المحافظة البالغة حوالي ١٩٦١٥٨٥ هكتاراً. ويبلغ عدد المشاريع المروية من الآبار الارتوازية نحو ٥٨٤٠ مشروعاً، ويعمل بها أكثر من سبعة آلاف أسرة، تنتج قرابة ٧٥٠٠٠ طن من الحبوب، و٣٠٠٠٠ طن من القطن، إضافة للمحاصيل الموسمية والخضار. وقد أدى رفع الدعم عن السماد وقبله المحروقات إلى ارتفاع أسعار العمليات الزراعية الملازمة لخدمة المحصول إلى أربعة أضعاف، وقد وصلت تكلفة السماد وحدها حدوداً لا تحتمل، كما أن الدولة توزع نوعاً واحداً من السماد في الرقة، رغم الاختلاف في نوع التربة من قرية لأخرى، ما يجبر الفلاح على شراء السماد الذي يوافق أرضه من السوق السوداء، وبذلك تحولت الزراعة إلى مهنة خاسرة، ويفكر الفلاحون بهجرها إلى عمل آخر لأنها أصبحت مغامرة كبيرة، ولا تكفي وحدها للحياة الكريمة.

وفي محافظة الحسكة التي تنتج ٣٥ - ٤٠٪ من إنتاج القطن في سورية، حسب المجموعة الإحصائية لوزارة الزراعة لعام ٢٠٠٥، تتبدى ملامح تدهور أحوال الفلاح بشكل واضح من خلال عرض المساحة المزروعة للقطن خلال الأعوام الثلاثة الماضية، حيث زادت في موسم ٢٠٠٦ عن ٦٠٠٠٠ هكتار من المساحة المخططة البالغة ٦٩٠٠٠ هكتار، وبإنتاج ٢٩٤٠٠٠ طن، وفي موسم ٢٠٠٧ بلغت ٥٢٠٠٠ هكتار من المساحة المخططة البالغة ٧١٠٠٠ هكتار، بإنتاج ٢٨٠٠٠٠ طن، وكان الفرق كبيراً في الموسم الأخير، حيث وصلت نسبة الأراضي غير المزروعة إلى ٣٦٪، بسبب ارتفاع سعر المحروقات وتأخر صدور تسعيرة القطن، ما دفع الكثير من الفلاحين لعدم سقاية حقولهم بعد زراعتها.

وحسب الخطة الإنتاجية لزراعة القطن الصادرة عن وزارة الزراعة لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تم تخصيص مساحة ١٨٠٣١٦ هكتاراً بمردود وسطي ٤٫٠٥٧ كغ/هكتار، حيث ستعطي إنتاجاً يقدر بـ ٧٣١٦١٥ طناً، موزعة على المحافظات المنتجة حسب المخطط المأمول: «حمص: ١٠١٤ طنا، حماة: ٧٠٧٧ طناً، الغاب: ٥٣٣٤٠ طناً، إدلب: ١٨٠٠٠ طن، حلب: ١١٠٨٠٠ طن»، وتم الطلب من مديريات الزراعة في المحافظات المعنية بزراعة القطن، بالتنسيق مع مديريات الموارد المائية، على أن يتم النظر في مساحات محصول القطن في المحافظات «حمص- حماة- إدلب- الغاب» في ضوء كمية المياه المتاحة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه ستتم إعادة النظر في مساحات محصول القطن في الحسكة، مع إمكانية زيادتها، بعد موافقة وزارة الري على إدخال مساحات على نهر دجلة والآبار المساعدة على شبكة الخابور والسدود.

■■

في درعا مطالب زراعية ملحة

إضافة إلى الضربة المدمرة التي تواجهها الزراعة في سورية عموماً بسبب رفع الدعم عن السماد والمحروقات، الذي أدى إلى رفع تكاليف الإنتاج بنسب عالية، هناك متطلبات موضوعية ملحة لفلاحي محافظة درعا أوجزتها مذكرة اتحاد الفلاحين بدرعا المقدمة إلى اجتماع اللجنة الزراعية الفرعية بالمحافظة، وجاء فيها:

«من خلال ما طرحه الإخوة الفلاحون في مؤتمرات الجمعيات والروابط الفلاحية حيث كانت المتطلبات كالآتي:

أ - في مجال الري:

١ - دفع تعويضات للإخوة الفلاحين عن الأراضي المستملكة في سد كوكب.

٢ - وضع عبّارة على وادي الكتيبة.

٣ - رفع وتيرة العمل في مشروع الري الحديث، من حيث تأمين الكوادر الفنية، وإلزام الشركات بالدراسات لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

٤ - منع مجاري الصرف الصحي القادمة من محافظة القنيطرة باتجاه السدود في محافظة درعا منعاً للتلوث.

٥ - عدم تشميع الآبار المرخصة المخالفة للخطة، والاكتفاء بتنظيم ضبوط حسب الأصول.

ب - في مجال الزراعة:

١ - إعادة النظر في تصنيف مناطق الاستقرار الثانية والثالثة.

٢ - إنجاز عملية تبادل الآبار الملوثة بين مديرية الزراعة ومؤسسة المياه، أو تأهيل هذه الآبار من مؤسسة المياه، على أن يتم بيع المياه للأخوة الفلاحين لسقاية الأشجار بأسعار رمزية.

٣ - متابعة طرق المكافحة لحشرة السونة بالتنسيق مع الروابط الفلاحية والجمعيات.

٤ - تخفيض أسعار الجرارات الزراعية المصنعة في معمل الجرارات بحلب.

ج - في مجال الخدمات:

١ - حفر بئر لمياه الشرب في قرية الرويسات علماً أن محافظ درعا قد وعد ووافق على ذلك في ١٢/٢/٢٠٠٧.

٢ - التنسيق بين اتحاد الفلاحين وجهاز الإطفاء بدرعا بعد أخذ رأي السيد محافظ درعا استعداداً للموسم الحالي.

٣ - تسييج مكبات النفايات في المحافظة وتجنيبها عن مداخل المدن والبلدات والقرى.

د - المنعكسات السلبية على الوضع الزراعي نتيجة غلاء الأسمدة والمحروقات وما ترتب على ذلك:

١ - رفع تكاليف الإنتاج الزراعي وزيادة أجور اليد العاملة.

٢ - ارتفاع أجور النقل وثمن العبوات الفارغة.

٣ - زيادة البطالة بين الأخوة الفلاحين.

٤ - عزوف الإخوة الفلاحين عن الزراعات غير المدعومة شملت العديد من البقوليات والخضار.

هـ - المقترحات:

١ - تعديل المرسوم ٢٩ المتضمن إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي، بحيث يشمل دعم الأسمدة والمحروقات.

٢ - تشميل صندوق دعم الإنتاج الزراعي للمسلحات المزروعة بالقمح في المحافظة.

٣ - دعم المساحات المزروعة بمادة الشعير المنظمة وغير المنظمة نظراً لانحباس الأمطار وصغر حجم المساحات المزروعة والقابلة للحصاد.

٤ - نؤكد على ضرورة دعم الأشجار المثمرة (زيتون ـ كرمة) ومادتي البطاطا والبندورة.

٥ - بالنسبة لتحرير مادة السماد وأنواعها، وارتفاع أسعارها، وإلزام الفلاحين بنسبة توزيع الآزوت على الشكل التالي: ٥٠٪ يوريا، ٢٥٪ سوبر فوسفات تركيز ٣٣، ٢٥٪ سوبر فوسفات تركيز ٣٠. نلفت نظركم إلى أن طبيعة الأرض والمناخ في المحافظة لا تحتاج إلى كميات عالية من مادة اليوريا، إضافة إلى ارتفاع أسعار هذه المادة، لذا يفضل الإخوة الفلاحون استعمال الفوسفات ٣٣ والفوسفات ٣٠، نظراً لكونها تفي بالغرض المطلوب حسب طبيعة الأرض، فمع تحرير أسعار الأسمدة نرى أن تكون الحرية للفلاح باختيار المادة المناسبة لزراعاته، دون الالتزام بنسبة معينة.

رئيس اتحاد الفلاحين بدرعا ـ ماجد الشحادة»

. يتعذر تقديم وثائق ملكية زراعية في محافظة اللاذقية للحصول على الترخيص الزراعي بسبب تعاقب الملكيات منذ عشرات السنين ووجود بعض المناطق الحدودية

. قضمت منطقة التوسع للمخطط التنظيمي نصف مليون طن من الحمضيات بينما توجد مساحات ضمن المخطط القديم للمدينة تكفي عملية التوسيع لأكثر من خمسين عاماً

. زراعة الحمضيات صارت عبئاً على الفلاحين ومساحات كبيرة على امتداد محافظة اللاذقية باتت عرضة للاقتلاع من الجذور لأن عائداتها لا تساوي حجم التكلفة والجهد

الثلاثاء الاقتصادي يعرض لمشروع «سورية 2025»..

جمال باروت: المشروع تجربة استشرافية فريدة بالنسبة للبحث العلمي والتنمية في سورية

الدردري: لم يقرأ أحد منا هذا المشروع بكامله!

«الأستاذ عبد الله الدردري إنسان متفهم وديمقراطي نسبياً، ولكنه لم يتحمل أن يبقى ليسمع أنه يجب عليه الاعتذار عما قاله في محاضرته التي قدمها في أولى ندوات جمعية العلوم الاقتصادية هذا العام، إذ قال (حينها): لم تقدم الجمعية العلمية الاقتصادية السورية أية قيمة مضافة في البحوث التي تقدم إلى الحكومة السورية.. إنه لم يتحمل أن يقول ما قاله الآن دون أن يعتذر، أن يعتذر علنا!..».

هكذا رد د. معن نعمة على مداخلة النائب الاقتصادي في ندوة الثلاثاء الاقتصادية الأخيرة التي قدمها الأستاذ جمال باروت تحت عنوان «الاستشراف ومشاريع الاستشراف في المنطقة: حالة مشروع (سورية ٢٠٢٥)»، وكان النائب الاقتصادي ترك جمهور الندوة- لضيق وقته- بعد أن تحدث عشر دقائق، ومما قاله في الندوة الأخيرة: «أردنا مشروعاً وطنياً لسورية من المجمع العلمي السوري ولم نرد مشروعاً حكومياً، وكان هذا مقصوداً، لأننا كحكومات إنما نحن زبائن لمشروعات مثل هذه، ولسنا مولدين لها، (..) ولكن كيف سنستفيد من هذا المشروع؟! لقد قرأنا نتاجه قدر الإمكان، ومن يدعي أنه قرأ نتاج هذا المشروع بكامله فهو مدع.. لم يقرأ أحد منا هذا المشروع بكامله!..».

وفي المحاضرة، قدم الأستاذ باروت عرضاً أكاديمياً لمشروع (سورية ٢٠٢٥)، بيّن فيه خطوات إتمام هذا المشروع موضحاً ماهية هذه الأنواع من المشروعات، وقال: «كان هذا المشروع تجربةً فريدة بالنسبة للبحث العلمي المرتبط بقضايا التنمية في سورية، وقد بُدئ التفكير به عام ٢٠٠٥ على أساس أن يتم إنجازه ليكون إطاراً مرجعياً لبناء ووضع الخطة الخمسية العاشرة، ولكن أموراً ومشكلات عديدة لعبت دوراً في عدم إنجاز أهداف المشروع وتحديداً هذا الهدف: أن يشكل قاعدةً أساسيةً لوضع الخطة الخمسية العاشرة».

وأشار باروت إلى أن (سورية ٢٠٢٥) هو المشروع الاستشرافي الأول من نوعه في سورية، ولكنه ليس الأول في المنطقة، فقد سبقه على مستوى المنطقة العربية مشروع شديد الأهمية هو مشروع استشراف الوطن العربي ٢٠١٥، وكان هذا المشروع بدأ عام ١٩٨٥، وعدّد الباحث مجموع المشروعات الاستشرافية في المنطقة مبيناً موقع المشروع السوري بين أبرزها، كما تطرق إلى الصعوبات التي واجهت إعداد المشروع السوري.

> **تحديات مستقبلية كبيرة تواجهها سورية على مختلف الصعد بأدوات وإمكانيات لا ترتقي لمستوى الطموح**

وأوضح باروت أن إعداد دراسة المشروع شملت وضع ثلاثة سيناريوهات استشرافية كلية للمشهد الاقتصادي السوري حتى ٢٠٢٥ هي: المشهد المرجعي، أو مشهد استمرار الاتجاهات؛ والمشهد الليبرالي؛ ومشهد الدولة التنموية.. كما أوضح أن الدراسة قامت بتحديد الفرضيات والفرضيات المضادة في كل مشهد على حدة، وحددت القطاع- القاطرة لتحقيق التنمية في كل مشهد أيضاً، إلى جانب تحديدها للاعبين الأساسيين وتحديد الاتجاهات الإيجابية والسلبية لكل مشهد من المشاهد الثلاثة.

كما أوضح باروت أن كل المشاهد الاستشرافية تبدأ بالمشهد المرجعي أي بفرضية أن التطور سيكون وفق ما تم خلال العقود الماضية، وأن العوامل والظروف التي حكمت التطور الاجتماعي- الاقتصادي- السياسي ستستمر في حكم التطور المستقبلي خلال العقدين القادمين، وهذا اسمه مشهد استمرار الاتجاهات، وهو فرضي، لكن تعاملنا معه على أنه ليس تطوراً خطياً خيطياً، بل إنه يحتمل عملية انحراف نحو اليمين أو اليسار، أي نحو الدور الليبرالي أو الدور التنموي التدخلي، ودليل ذلك أن المرحلة السابقة شهدت هذه الاتجاهات، لكن هناك اتجاهات تكون بازغة واتجاهات ضعيفة نسبياً، حيث شهدت فترة الثمانينيات صراعاً بين الاتجاهات التحريرية والتصحيحية، وهذا أثمر عن حل وسط هو قانون الاستثمار، وبيّن الباحث أن الاقتصاد السوري شهد خلال العقود الثلاثة الماضية ثلاث عمليات إصلاح تحريري، أو عمليات لبرلة هي على التوالي: الأولى جرت عام ١٩٧٣ حين تم فتح بعض المجالات للقطاع الخاص، ولكن تدفق القروض الخارجية والمنح الريعية قبل وبعد حرب تشرين أقفل الباب أمام هذا التوجه الذي لعب دوراً هاماً في تخفيض عجز الموازنة السورية، والثانية جرت عام ١٩٨٧ حين أفلست الدولة السورية من القطع النادر، وكانت البلد على شفير المجاعة بسبب الجفاف حيث تم اللجوء إلى طريقة التحرير الانتقائي الإلزامي لحل مشكلة المستوردات، ووصل التحرير إلى ذروته بصدور قانون الاستثمار. أما مرحلة الإصلاح التحريري الثالثة فيمكن أن تسمى بالإصلاح التحريري، وبلغة أخرى بعملية اللبرلة الاقتصادية التي قد تكون لمصلحة فئة جديدة من رجال الأعمال، أو يمكن أن تسمى بالليبرالية المتوحشة، وقد انطلقت بعد عام ٢٠٠٣، وترافقت مع تحرير شامل في عدة مجالات..





ومع تطرقه للأزمة العالمية، تناول باروت مشهد الدولة التنموية الذي يشتمل على بعض عناصر ما يسمى بالتنمية الوطنية المستقلة المعتمدة على الذات، وأوضح باروت أنه كان هناك اتجاه قوي في المشروع لاعتماد هذا النوع من التنمية، ولكن الباحثين انطلقوا من أنهم يطرحون مشاهد وصفية وليس مشاهد معيارية، وأنهم لم يكونوا مفوضين بذلك، ولكن الباحثين ارتأوا أن عملية تقرير مشهد معياري للذي يريده السوريون لأنفسهم تحتاج إلى إجراء حوار وطني معمق ما بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات الاجتماعية كافة، ويحتاج ذلك إلى مسوح معمقة وإلى ندوات مفتوحة واسعة لتقدير هذا المشهد المعياري، ولذلك وقف الباحثون عند حدود الاستشراف.

وبيّن باروت أن الباحثين اعتمدوا مشهد الدولة التنموية الذي يقوم على الدور التدخلي للدولة موضحاً أن بعض الفرضيات الموجودة كانت تشير إلى أن الموجة الليبرالية الجديدة تتكسر في العالم، وأن هناك اتجاهاً جديداً في نظيرات المداخل التنموية الجديدة تحاول أن تستفيد من تجارب منظمة شرق آسيا، ولكن في شروط تعمق العولمة وتشكل منظمة التجارة العالمية الحرة وفي شروط نشوء محظورات ومقيدات كثيرة لعملية انتقال الاختراعات والابتكارات المثبتة في منظمة حقوق الملكية الفكرية، فقد كان هناك بعض التصورات أنه لابد من وضع الموجة الليبرالية بين الفرضيات المطروحة.

وتحدث باروت كذلك عن التحديات المجالية المستقبلية الأساسية في سورية، وعن مفاهيم وأدوات الإدراك الجديدة، وحيز الإمكانيات والفرص والخيارات، مقدماً نموذجاً لذلك: الأرض، والموارد المائية حيث أوضح أن سورية تنتمي واقعياً إلى دول العالم مرتفعة الكثافة السكانية، وأن هذه الكثافة تعادل ثلاثة أضعاف الكثافة السكانية الحسابية، وبالمقارنة مع الكثافة الفعلية بالصين لفت باروت إلى أن الكثافة الفعلية في الأجزاء المأهولة من سورية هي أعلى مما هي في الصين، وتبلغ الكثافة السكانية في سورية ٢٦٩ نسمة في الكيلومتر مربع، بينما لا تتجاوز في الصين ٢٣٠ شخصاً. وبين كذلك أن المناطق المأهولة في سورية تشكل ٣٣,٥٪ من المساحة الكلية وأن الكثافة الحسابية للسكان مرشحة للارتفاع من ٩٨ إلى ١٥٥ شخصاً في الكيلومتر المربع والكثافة السكانية المجالية المعمورة مرشحة لارتفاع وسطي من ٢٧٣ إلى ٤١٠ بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٢٥، ورأى أن هذا يفرض ضغوطاً غير مسبوقة على مورد الأرض في حال استمرار الخلل في التوزع الجغرافي للسكان، وارتفاع حدة المنافسة على الأرض.

وأنهى باروت محاضرته بالقول: إن هذا المشروع تمتع بدعم كامل ومطلق من الإدارة السورية، وتمتع الباحثون القائمون عليه البالغ عددهم ٢٦٤ باحثاً بحرية كبيرة، ولم يكن لديهم سوى الاعتبار العلمي في كل المسائل في مجال الجيوستراتيجية أو مجال السياسة الداخلية، وإذا كانت هناك نقاط قوية في هذا المشروع فتعود إلى سبب واحد هو الحرية العلمية التي تمتع بها الباحثون، وحسب الحكمة القديمة: من لم يكن حراً في لسانه فلن يكون حراً أبداً. ■■

هل نيأس من إمكانية محاربة الفساد؟

◄ سنان علي ديب

هل وصل الفساد عندنا إلى مرحلة لا نستطيع التصدي له؟ هل أصبح قدراً لابد منه، وهل انعدمت القدرات والكفاءات القادرة على مواجهته؟

الفساد مرض مشخص انتشر بشكل واسع، ولكن برأينا ليست هناك صعوبة بمواجهته والتصدي له، على الرغم من محاولة البعض قوننة الفساد بحيث أصبح الفاسد في كثير من المؤسسات هو المعيار الصحيح، والمنضبط والأخلاقي هو المتخلف الرجعي عن مواكبة الحضارة والقوانين العالمية. وهنا لا بد من ذكر الحادثة الطريفة الواقعية التالية والتي تعبر عن سلوك الفاسدين ودورهم التدميري: في إحدى الجلسات، وبحضور زوجة أحد الأشخاص الذين استلموا منصباً هاماً لعدة سنوات، بعد سنوات من التنظير والنضال (على ذمتهم). هذه الزوجة التي كانت تتكلم عن الفاسدين والنهابين، أصبحت بعد أن أبعد زوجها بعد حوالي ثلاث سنوات عن منصبه تقول، إنه يحق لمن يحمل شهادة الدكتوراه أن يسرق حوالي خمسة عشر مليوناً من أجل ضمان المزرعة والبيت والسيارة والفيلا، وتتحدث باستهجان حول من يدافع عن المال العام أو عن الأخلاقيات العامة، حتى لو كانت هذه الأخلاقيات تتكلم حول منح الجسد مقابل المنافع..

بالمحصلة الوصول إلى مرحلة كهذه هو ناقوس خطر، بالإضافة إلى وجود مدراء لا يخضعون لأي سلطة رقابية، يحسبون أنفسهم فوق القانون والنظام وفوق جميع المؤسسات، فيتصرفون بمؤسساتهم كمزارع خاصة، ويعتمدون الأسلوب الميكافيلي في الإدارة الذي يعتمد على وضع الإنسان ذي الكفاءات في أماكن لا تناسب كفاءاته، وافتعال المشاكل بين الموظفين.. هؤلاء يحاولون مأسسة الفساد عبر محاولة إظهار انعدام الكفاءات.. على العكس مما هو موجود.

لقد آن الأوان للبدء بحملة وطنية للحد من الفساد عبر تعاون الجميع وترك كل الأمور الخلافية لما بعد، فليس المهم مغالبة الناطور، ولكن المهم هو العنب، وحتى لا يفهم من موضوعنا حماية أحد، قلنا تأجيل الأمور الخلافية والبدء بحملة شاملة تبتدئ من القضاء والتعليم تحت رعاية لجان شريفة يشهد لها تاريخها. وهنا نقول إنه بلا تعاون الجميع ودون النظرة الوطنية للجميع لا يوجد حل، فالكلام العبثي غير المنظم لا يجدي نفعاً، والجهود بحاجة إلى تعاون تام يبدأ من الأسرة التي لها دور كبير في التنشئة الصحيحة والصائبة والمرممة لأخطاء المؤسسات التعليمية وللثقافات المستوردة، مروراً بإصلاح التعليم للوصول لإنتاج الكفاءات، وتلازم ذلك مع إصلاح القضاء عن طريق تعيينات جديدة واصطفاء الموجود.

وهنا نقول لا ضرر من أن تكون المسؤولية القصوى في هذه الفترة لأية مؤسسة قادرة وجاهزة، فالمهم الحد من الفساد، وليس المهم من يحد، وكذلك هنا لابد من ذكر دور الإعلام، هذا الدور الكبير والفاعل في تسليط الضوء على أماكن الفساد وعلى التشهير بالفاسدين خلال فترة المجابهة من أجل الوصول إلى فرض الانضباطية الذاتية المحمية بالقوانين المناسبة.

وكذلك لابد لنا من ذكر دور المؤسسة الدينية في هذه المواجهة باتجاه وضع قيم الأديان السماوية في مكانها المناسب لخدمة المجتمع والولاء للوطن، فالوطن للجميع، وملكيته للجميع، وبالتالي تفعيل دور هذه القيم الدينية المتأصلة في محاولة القضاء على الأفكار الخاطئة التي تحلل سرقة المال العام..

وهكذا يجب أن تكون الانطلاقة هي الحد مرحلياً من الفساد وتأجيل الأمور الخلافية التي أغلبها مغلوط الذي يربط الفساد بزمن معين أو بايديولوجية معينة أو بقومية معينة أو بطائفة معينة أو بمنطقة معينة، إذ لا يوجد فساد مصبوغ بشكل كامل بلون واحد، فلا يوجد دين أو حزب أو هيئة أو منطقة إلا وتحوي فاسدين، وهم أقلية، ويحوي حاملي قيم رفيعة وهم الأكثرية، فالمهم هو استمرار الوحدة الوطنية، والأهم هو التهيئة الصحيحة والقوية للعواصف القادمة، ويجب أن تبقى سورية قوية في مواجهة جميع المؤامرات والمعاهدات والمخططات كما كانت، وحتى نستمر هكذا فنحن بحاجة إلى جهود الجميع تحت مظلة القانون والوحدة الوطنية والالتزام الوطني.

■ عضو جمعية العلوم الاقتصادية

ما هذا الكرم الحاتمي يا وزارة المالية؟!

◄ حسان منجه

تعد الضرائب والرسوم من الموارد الأساسية الدائمة في الاقتصاديات غير الريعية لكافة دول العالم، حيث تضطر هذه الدول إلى فرض ضرائب عالية على المكلفين لديها (موظفين، شركات، شركات مساهمة). في حين تلجأ الدول متعددة الموارد (زراعة، صناعة، قطاع عام منتج، سياحة) فعلياً إلى تخفيف هذا العبء الضريبي، وذلك لتوفر البدائل القادرة على تغطية احتياجات الموازنة العامة بين إنفاق جار واستثماري، لكن الدول النامية تقوم عموماً بفرض ضرائبَ عالية على مستورداتها لحماية منتجها الوطني بالدرجة الأولى، والاعتماد عليه كمورد ضريبي أساسي للخزينة، كما تلجأ إلى تحصيل الوارد الضريبي الأساسي من الطبقة الأغنى في المجتمع، لأنها الأقدر على تحمل هذا النوع من الأعباء.

لقد أحدث قرار تخفيض الضرائب المفروضة على رواتب العاملين في القطاع العام، من حيث تأثيره الفعلي على أرض الواقع، ردة فعل سلبية أو غير مبالية في أحسن الأحوال لدى الغالبية الساحقة من الموظفين العاملين في سورية، لأنه بحسب قولهم: «لا يقدم ولا يؤخر»، فهو لم يساهم في رفع مستوى الرواتب بالطريقة التي حاول وزير المالية د. محمد الحسين تصويرها، ولم يخفف أعباءهم المعيشية.. وبناء عليه ندعو السيد وزير المالية ليقرأ معنا هذه الحسبة البسيطة:

كان حجم الضريبة المفروضة على الراتب قبل التعديل وفق مايلي:

الـ٥٠٠٠ آلاف الأولى معفاة من الضريبة.
الشريحة الأولى: ٥٠٠٠ - ٨٠٠٠ / ٥٪ = ١٥٠ ل.س.
الشريحة الثانية: ٨٠٠٠–١٢٠٠٠ / ٧٪ = ٢٨٠ ل.س.
الشريحة الثالثة: ١٢٠٠٠ –١٦٠٠٠/ ٩٪ = ٣٦٠ ل.س..
الشريحة الرابعة: ١٦٠٠٠–٢٠٠٠٠ / ١١٪ = ٤٤٠ ل.س.
الشريحة الخامسة: ٢٠٠٠٠–٣٠٠٠٠٠ / ١٣٪ = ١٣٠٠ ل.س.

أما بعد التعديل الضريبي فأصبحت على الشكل التالي:

الـ٦٠٠٠ الأولى معفاة من الضريبة.
الشريحة الأولى: ٦٠٠٠ – ١٢٠٠٠ / ٥٪ = ٣٠٠ ل.س.
الشريحة الثانية: ١٢٠٠٠ – ١٦٠٠٠ / ٧٪ = ٢٨٠ ل.س.
الشريحة الثالثة: ١٦٠٠٠ – ٢٠٠٠٠ / ٩٪ = ٣٦٠ ل.س.
الشريحة الرابعة: ٢٠٠٠٠ – ٢٤٠٠٠ / ١١٪ = ٤٤٠ ل.س.
الشريحة الخامسة: ٢٤٠٠٠ – ٣٠٠٠٠ / ١٣٪ = ٧٨٠ ل.س.

وبالاعتماد على مؤشر رواتب عام ٢٠٠٦، حسب الدراسة التي أعدتها هيئة تخطيط الدولة، بلغ متوسط رواتب وأجور العاملين في القطاع العام ٩٦٦٨ ل.س، بينما كان متوسط رواتب وأجور العاملين في القطاع الخاص ٧٥٣٢ ليرة، أي أنه وبعد إضافة زيادة عام ٢٠٠٨ والمقدرة بـ٢٥٪ على رواتب الموظفين والعاملين في الدولة والقطاع المشترك يصبح متوسط رواتب القطاع العام حوالي ١٢ ألف ليرة، أي أن التعديل الجديد أتاح لغالبية الموظفين السوريين الآن توفير ٤٣٠ –٣٠٠ = ١٣٠ ل.س، أي ما يعادل ١,٠٨٣٪ من الراتب الإجمالي لهذا الموظف.

أما إذا كان الراتب بحدود ١٦ ألف، فإن التخفيض سيكون: ٧٩٠ – ٥٨٠ = ٢١٠ ليرة سورية، أي بنسبة تخفيض تصل إلى ١,٣١ ٪ من الراتب الأساسي، أما إذا كان نحو عشرين ألفاً، فإن التخفيض سيكون ١٢٣٠ – ٩٤٠ = ٢٩٠ ليرة، التي تعني ١,٤٥ ٪ من الراتب الذي يتقاضاه الموظف، أي أن هذه الزيادة المتحققة من تخفيض الضريبة غير قادرة في أحسن الأحوال على تغطية تكلفة السرافيس (٦٠٠ ليرة)، التي توصل هذا الموظف إلى عمله يومياً، في حدها الأدنى، وتوضح عملية المقارنة أيضاً، أن الشرائح العليا التي تتقاضى رواتب مرتفعة تبقى هي المستفيدة الأكبر من هذا التخفيض، لأنه كلما ارتفع الراتب ازدادت نسبة الاستفادة، والسؤال يبقى: لماذا الكبار دائماً هم المستفيدون من أي قرار وأي (إصلاح)؟؟ ولماذا تفصّل القرارات على مقاس مصالحهم؟؟

وهنا لابد من الإشارة إلى أنه حتى لو تم إلغاء الضريبة كاملة على رواتب ذوي الدخل المحدود، فلن يكون هذا الإلغاء قادراً على تحسين سوية الراتب، وبالتالي رفع القدرة الشرائية لهذا الموظف، والتي هي حق تقتضيه ضرورة الواقع السيئ الذي يعيشه هذا الراتب المنهك وغير القادر على تحمل الضرائب.

وهذا يدفعنا للسؤال: لماذا تقدم الإعفاءات بالجملة للمستثمرين (أصحاب المليارات) سوريين، عرباً وأجانب، كما يتم إعفاء التجار من رسوم استيراد أكثر من ٢٠ ألف مادة في الوقت الذي يمنون بهذا التخفيض على أصحاب ذوي الدخل المحدود؟!

لماذا تأخذ الدولة الضريبة من شركات القطاع الخاص بناءً على أرباحها لا على إيراداتها كما تفعل مع الموظفين لديها، علماً أن هذا القطاع الخاص يعاني من تهرب ضريبي كبير يقدر بعشرات المليارات، حيث تراوحت نسبة مساهمته من الناتج المحلي بين ٦٣٪ - ٧٨٪، ما عدا القطاعات الاستخراجية، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه حجم التحصيل الضريبي لهذا القطاع نسبة ٢٠٪؟؟. ■■

في عراق «ديمقراطي مستقل تحت الاحتلال»..

إحصائيات لا يمكن أن تنسى..!



مليون (١,٠٠٠,٠٠٠) أرملة عراقية (حسب إحصائية رسمية صادرة عن وزارة المرأة العراقية عام ٢٠٠٨).

أربعة ملايين (٤,٠٠٠,٠٠٠) طفل يتيم (إذا كان معدل العائلة العراقية من ٤-٦ أطفال حسب تقديرات وزارة التخطيط).

مليونان ونصف المليون شهيد (حسب إحصائيات وزارة الصحة العراقية والطب العدلي حتى كانون أول ٢٠٠٨).

ثمانمائة ألف مفقود (٨,٠٠,٠٠) (حسب إحصائيات الدعاوى المسجلة لدى وزارة الداخلية العراقية حتى كانون الأول ٢٠٠٨)

ثلاثمائة وأربعون ألف معتقل في سجون المحتل وسجون مايسمى بالدولة وإقليم كردستان (حسب إحصائيات مراصد حقوق الإنسان، علماً بأن القوات الأمريكية كانت قد اعترفت رسمياً بوجود ١٢٠,٠٠٠ معتقل لديها.

أربعة ملايين وخمسمائة ألف (٤,٥٠٠,٠٠٠) لاجئ ومهجر خارج العراق (حسب إحصائيات المتقدمين إلى جوازات فئة (ج) لدى مديرية الجوازات العراقية حتى نهاية كانون الأول ٢٠٠٨).

مليونان وخمسمائة ألف مهجر داخل العراق (حسب إحصائيات وزارة الهجرة والمهاجرين والمهجرين العراقية).

ستة وسبعون ألف (٧٦,٠٠٠) حالة إصابة بمرض الايدز بعدما كانت ١١٤ حالة قبل الاحتلال (حسب الإحصائيات المسجلة في وزارة الصحة العراقية).

انتشار المخدرات في صفوف الشباب وبنسب مخيفة حسب إحصائيات وزارة الصحة العراقية ومركز مكافحة المخدرات والإدمان الكحولي في وزارة الصحة العراقية.

ثلاث حالات طلاق لكل أربع حالات زواج بعد الاحتلال (حسب إحصائيات وزارة العدل العراقية).

أربعون بالمائة (٤٠٪) من الشعب العراقي تحت مستوى الفقر (حسب إحصائيات وزارة حقوق الإنسان العراقية).

تدمير شامل للبنى التحتية في العراق (وزارة التخطيط العراقية).

انحدار التعليم الجامعي والأساسي (منظمة اليونسكو- سحب الاعتراف بالشهادات العراقية).

خمسمائة وخمسون (٥٥٠) كياناً سياسياً (إحصائيات مفوضية الانتخابات العراقية).

أحد عشر ألفاً وأربعمائة (١١,٤٠٠) منظمة «مجتمع مدني» (وزارة الداخلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية).

مائة وست وعشرون (١٢٦) شركة أمنية تدار من أجهزة المخابرات الأجنبية (مسجلة في وزارة الداخلية العراقية).

ثلاث وأربعون (٤٣) ميليشيا مسلحة تابعة للأحزاب (مسجلة في وزارة الدفاع ووزارة الداخلية العراقية- لجنة دمج الميليشيات).

مائتان وعشرون (٢٢٠) صحيفة وجريدة ممولة من أجهزة المخابرات الأجنبية (نقابة الصحفيين العراقية).

خمس وأربعون (٤٥) قناة تلفزيونية ممولة من أجهزة المخابرات الأجنبية (إدارة القمر الصناعي نايل سات وعربسات).

سبع وستون (٦٧) محطة راديو ممولة من أجهزة المخابرات الأجنبية (هيئة الإعلام والترددات العراقية).

أربع (٤) شبكات اتصالات لاسلكية قيمة كل شبكة ١٢ مليار دولار مملوكة لقادة الأحزاب (هيئة الإعلام والترددات العراقية):

أ- شركة «كورك»
ب- شركة «آسيا»
ت- شركة «زين» الكويتية
ث- شركة «أثير»

عشرات الآلاف من الشهادات المزورة للمسؤولين والضباط والمدراء العامين وكادر الأحزاب الذين يشغلون مناصب قيادية في الدولة (إحصائيات موثقة في هيئة النزاهة العراقية).

فساد كامل لهيكلية الدولة الإدارية والمالية وفي جميع المفاصل (منظمة الشفافية العالمية).

احتقان طائفي وأثني وطبقي بين مكونات الشعب العراقي (منظمة المؤتمر الإسلامي).

أكثر من ١١,٤٠٠ مقر لأحزاب السلطة بشكل رسمي أو غير رسمي كأن يكون مقر شركة مقاولات وهمية أو جمعية خيرية كغطاء لأعمال الأحزاب وهذه المقرات في الغالب أبنية دولة أو أبنية تم الاستيلاء عليها من أصحابها الشرعيين بعد تهجيرهم أو تصفيتهم، أو هي مؤجرة بإيجارات تدفع من ميزانية الدولة.

تبديد ثروات العراق النفطية والمعدنية وأراضيه ومعامله ومصانعه عن طريق توزيع أراضي العراق بموجب قانون الاستثمار سيء الصيت على المنتفعين من الأحزاب العميلة وبعقود طويلة الأمد وكذلك بيع وتأجير ثروات العراق ومعامله وهي ملك للشعب العراقي تم بيعها وتأجيرها لكي يضعوا موظفي وعمال تلك المصانع بين فكي سندان ويقضوا على موارد العراق وثرواته.

سيطرة التخلف على المجتمع العراقي بعد أن كان العراق قد مح الأمية في العام ١٩٧٧ وكان الدولة الأولى بالعالم التي تمحو الأمية بالكامل حسب منظمة اليونسكو. ■■

شبكات التجسس في لبنان..

◄ **محمد الجندي**

الاكتشاف المتتالي لشبكات التجسس يدل على يقظة السلطات اللبنانية، وهذا جيد، ولكنه يعطينا عدداً من الدروس، يتمنى المرء، لو ينصت لها عدد كبير من الناس في المنطقة العربية، ولو نصت لها بوجه خاص أصحاب القرار في منطقتنا المنكوبة.



معرفة العدو هي أمر أساسي في كل صراع، فهي التي تجعل بالإمكان توجيه الضربات إلى النقاط الحساسة، وتوفر مختلف الإمكانات للنصر. العدو المكشوف سهل على الضرب، مهما عظمت تحصيناته، لأن الأسلحة أصبحت فتاكة لدرجة لا تقف في وجهها أية تحصينات.

قوة أي بلد هي طبعاً في مختلف الأدوات التي يملكها، البشرية والاقتصادية والعسكرية، ولكن كل ذلك في حالة الاختراق التجسسي لا يحمي البلد، ويجعل دفاعه هشاً.

حروب العصابات غالباً ما تكون عصية على التصفية، لا بسبب ما تملكه من أدوات بشرية ومادية، هي غالباً ضعيفة، وإنما بسبب صعوبة اختراقها، والعصابات المخترقة تصفى بسهولة، لأن خصمها أقوى منها عدة وعدداً.

في البلدان العربية عموماً، في الوقت الذي تعرف فيه إسرائيل كما هائلاً من المعلومات، لدرجة أنها تعرف أسماء الضباط، وخرائط البلدان العسكرية والسياسية والاقتصادية فإن الأطراف العربية بالمقابل، لا تعرف عن إسرائيل شيئاً يذكر. بالعكس تقوم بالتعتيم على كل ما يخصها، على صحفها، ومواقعها الإلكترونية، وحتى أحياناً على اسمها. ففي الحروب الإسرائيلية العربية كانت الجيوش العربية مكشوفة أمنياً، عدا كونها هشة إستراتيجياً، سواء من الزاوية العسكرية البحتة، أو من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية.

إسرائيل تملك إمكانات تجسس تكنولوجية هائلة، فلديها الأقمار، والوسائل الأخرى، مثل الطيارات دون طيار، وتستفيد من شبكات المعلومات الأوربية والأمريكية. أيضاً لديها هشاشة الأمن العربي، فتصريحات المسؤولين كثيراً ما تفضح ما هو مبيت لديهم، والإعلام بقصد، أو من دون قصد، ينشر كثيراً من الأمور، التي لا يعتبرها إسراراً، ولكن الأمن الإسرائيلي يدرسها، ويستنبط منها الكثير. أقوال الناس أيضاً السياسية والاقتصادية والاجتماعية تؤلف مادة دسمة للأمن الإسرائيلي.

والتجسس الفردي ضروري من أجل التفاصيل. لكن هذا التجسس الفردي نوعان، الأول هو التجنيد المباشر على طريقة الشبكات اللبنانية المكتشفة، ولكن النوع الآخر هو الأشمل والأخطر، وهو غير مباشر. العلاقة الاقتصادية قد تتضمن في كثير من الحالات علاقات سياسية. رجال الأعمال العرب الصناعيين، أو التجاريين، علاقتهم وثيقة مع الشركات الدولية، وطواقم هذه غالباً ما تكون لهم انتماءات سياسية، تجعلهم يحاولون خدمتها بالمعلومات، التي يحصلون عليها من شركائهم الاقتصاديين، بل قد تؤدي الشراكة الاقتصادية إلى عمالة مأجورة، وتصبح حينئذ الخدمة غير المباشرة خدمة مباشرة.

أيضاً الانتماء السياسي قد يخدم أمن العدو بشكل غير مباشر، فالانتماء الليبرالي، وهو خيار شخصي قد يكون بريئاً، ولكن باتصاله بالخارج، أو بوكلاء العدو في الداخل يقدم خدمات هي في أحسن الأحوال غير مباشرة.

بل عدم الانتماء، الذي يشعر معه المرء أنه حيادي بالنسبة لمختلف التيارات الاجتماعية والسياسية، قد يقدم صاحبه خدمات مباشرة أو غير مباشرة، لا يعتبرها نفسه ذات أهمية.

الزوجات والأصدقاء، ذكوراً أم إناثاً، قد يكونون مادة دسمة لتقديم الخدمات، قصدوا ذلك أم لم يقصدوا. تجارة المخدرات والتجارات غير المشروعة قد تقوم أيضاً بنقل المعلومات، لأن هذه التجارة دولية ومتصلة، أراد المرء أم لا، بالمخابرات الدولية.

قد يكون كل ذلك مخيفاً بالنسبة لأي وطني في المنطقة العربية، غير أن الإدارات العربية، إذا ما أرادت الدفاع عن النفس تستطيع حماية أمنها، لا بالخوف، وإنما بالنزول إلى الميدان، وتوفير إمكانات المواجهة.

الأمن القومي يلتبس في كثير من البلدان الثالثية بأمن القائمين على النظام. مثلاً الرئيس المصري السابق أنور السادات حاسب علي صبري ورفاقه، وهم مجموعة مصرية وطنية، لأنهم زعماً تآمروا عليه، لا على البلد. طبعاً أي حاكم يحاول أن يحمي نفسه، وليس الخلل هنا، وإنما الخلل في الالتباس بين حماية النفس، وحماية الوطن. حماية النفس يمكن أن تضمن بسهولة من خلال الموقف الوطني والديمقراطي. أما إذا ما كسب المرء عداء العديد من الناس، فلا شيء يحميه. رؤساء الولايات المتحدة في جولاتهم الدولية يحاطون بإجراءات أمنية غير مسبوقة براً وبحراً وجواً، وذلك لأنهم معادون للشعوب، فيقتلهم الوهم أكثر مما يقتلهم خطر الاغتيال.

وقد يتناقض الأمن القومي، مع الأمن الشخصي، فتخصيص جزء كبير من إمكانات الدولة للأمن الشخصي يصرف الانتباه عن الأمن القومي، الذي هو أخطر، والذي من المفروض أن يشترك فيه جميع المواطنين.

الأمن الشخصي يحتاج الأجهزة القمعية، بينما الأمن القومي قد يحتاج تلك الأجهزة قليلاً أو كثيراً، مع توجيهها لحماية البناء الاجتماعي والاقتصادي، فالبناء ضعيف التطور، الذي يتصف به العالم الثالث عموماً، يؤلف بؤرة مريضة صالحة لنمو كل أنواع النخر، صالحة أولاً للفساد بكل أنواعه، وصالحة في الوقت نفسه للفتن الطائفية والقبلية والعنصرية، وصالحة أيضاً لنشوء العصابات وانتشار كل أنواع الجرائم، وصالحة أخيراً لتوفير الفرص الكافية للاحتلال وللاستعمار الحديث. إن ما يحدث في الصومال هو الصورة الأكثر بشاعة لانهيار المجتمع، وما يجري في السودان وباكستان وسريلانكا ليس فقط مأساوياً، وإنما هو صورة لما يهدد جميع البلدان الثالثية.

الاستعمار الدولي مقوداً بالإدارة الأمريكية يعمل بكل ما يملك من إمكانات تخريبية وتجسسية ومالية وإعلامية، على إبقاء بلدان العالم الثالث في حالات متدرجة من ضعف التطور الاقتصادي والسياسي، لأن هذا ما يسمح له بالتحكم بمصائر البلدان.

العولمة الاستعمارية لا تستطيع الاستمرار، إلا إذا بقيت الشعوب مهمشة بضعف التطور.

البناء الاقتصادي والاجتماعي المتطور يجعل الطروحات داخل المجتمع مختلفة بعمق، وهو لا يتم دفعة واحدة، وإنما تدريجياً وعبر نضال تعبوي يتصاعد أكثر فأكثر. وهو الوقت نفس هعلاج لمختلف أنواع النخر الاجتماعي، وحماية للأمن القومي.

قد يكون العدو هو الأقوى في البداية، ولكن النضال هو شرارة تتسع باستمرار ويصبح أقوى فأقوى.

مع البناء الاقتصادي والاجتماعي المتطور لا تستطيع أساليب التجسس أن تنال من الشعب، ولا تستطيع القوة العسكرية أن تخمد النضال. الليبرالية الجديدة، التي تنشرها الإدارة الأمريكية وأدواتها، ليست مجرد خيار يأخذه المرء أو يرفضه، إنها مفتاح لتخريب البلدان اقتصادياً، ولنخر المجتمع سياسياً واجتماعياً. وهذا يصح حتى بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتطورة، وهي تعاني منه حالياً. ■■

اللاهثون وراء السراب...

◄ **إبراهيم البدراوي - القاهرة**

الجهد الأكبر هذه الأيام الذي تبذله السلطة وأبواقها موجه إلى بث الأوهام حول الزيارات المتبادلة بين مبارك وأوباما خلال هذا الشهر والشهر المقبل.

ففي حين شدد المتحدث باسم رئيس الجمهورية على أهمية زيارة مبارك واصفا إياها بأنها «تستمد أهميتها من العلاقات الاستراتيجية بين البلدين...»، ثم مسترسلاً في الحديث عن الأهمية التي يحتلها موضوع «السلام» في الزيارة، فإن مدير مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية يزيد الأمر وضوحاً حين يقرر «سرعان ما تثبت الأيام الحاجة الماسة للبلد الآخر باعتباره شريكاً لا يمكن الاستغناء عنه»، وأن مصر «تمثل شريكاً استراتيجياً مهماً للولايات المتحدة في سعيها من أجل سلام الشرق الأوسط وجهود الاستقرار الأشمل في المنطقة».

بل ويصور أن أي تناقضات بين مصر وأمريكا هى مجرد هواجس، ويؤكد على الأهمية الكونية للأخيرة، وكذا الأهمية المتزايدة للعلاقة خاصة بالنسبة لمصر وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ يدرك هذا الاستراتيجي العبقري حجم الكارثة المحدقة بالولايات المتحدة، فإنه يمهد لما يسميه «التغيير الجوهري من المعونة إلى الاستثمار»، ويشير إلى تصاعد الاستثمارات الأمريكية التي وصلت نسبتها إلى ٤٨٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية والعربية عام ٢٠٠٧. أي أنه يلمح ويمهد لالغاء المعونة الأمريكية «الملعونة».

وكالعادة يؤكد على «وجود مرحلة جديدة من العلاقات المصرية الأمريكية» ويعزو ذلك إلى «التغيرات الموجودة في توجهات إدارة الرئيس باراك أوباما إزاء مصر ومنطقة الشرق الأوسط وحتى العالم كله». ويستطرد «أخيراً فإن كلاً من واشنطن والقاهرة تحتاجان إلى إعطاء العلاقة بينهما الشرعية التي تستحقها لأنها رغم الاختلاف حققت لكليهما في النهاية من المصالح والفوائد ما لم تحققه لهما علاقات خارجية كثيرة».

هكذا ببساطة، ورغم كل ما ارتكبته وترتكبه الولايات المتحدة من جرائم في منطقتنا وفي العالم كله، تضخ الآلة الإعلامية للسلطة أكثر مما يحلم به أوباما الذي لم يستطع أن يصمد لأسبوع واحد في التمسك بقراره الخاص بالتعذيب.

حينما يتم الكلام عن السلام والاستقرار، نتساءل أين الاستقرار والسلام الذي تحقق بعد الصلح المشين بين أكبر دولة عربية وبين الكيان الصهيوني، في ظل هذه «العلاقات الإستراتيجية»، وماذا عن احتلال العراق وأفغانستان، والعدوان اليومي على الشعب الفلسطيني، وعدوان تموز على لبنان، ثم العدوان الوحشي على غزة؟ لقد تحولت المنطقة لتكون بؤرة التوتر والصراع الرئيسي في العالم بعد تمكين السادات للأمريكيين من تحقيق حلمهم في الوجود والهيمنة على أغلب بلدان المنطقة وهو ما عمقه مبارك. وهل يمكن وجود علاقة استراتيجية بين التابع والمتبوع؟ أم أن التابع يكون بالضرورة (بحكم عدم التكافؤ) مجرد جزء من استراتيجية المتبوع؟

والأكثر غرابة، الحديث عن التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي حققته هذه العلاقة (الكريهة)، التي جلبت إغراق مصر في الديون، ووصول التفاوت الطبقي إلى مستويات غير مسبوقة، وإفقار الغالبية الساحقة من الشعب المصري والبطالة الهائلة والفساد، وتدمير الأصول الانتاجية، وعودة رأس المال الامبريالي والصهيوني، بعد أن أقصيناه، للهيمنة من جديد، مع تهميش دور مصر الإقليمي والدولي، وتهديد أمنها القومي، والاختراقات الهائلة عبر التمويل الصهيو- امبريالي للعملاء... الخ.

وحينما يتم الحديث عن المعونة، وأوهام الاستثمارات الخارجية، فإنهم ينسون أن «معونة العار هذه» كانت فادحة الثمن بما يفوق الخيال. لقد كانت ثمناً بخساً لأول إرساء واقعي لشرعية وجود العدو الصهيوني من ناحية، والارتداد عن الخط الوطني والقومي والتنمية المستقلة من ناحية أخرى. إن ما سلب منا مقابل هذه المعونة لا يمكن مطلقاً تقييمه بالمال، حتى بمال الدنيا كله.

لكن الأنكى هو الحديث عن الاستثمارات الخارجية التي جاءت بالخراب لمصر، والتي لم توجه إلى بناء أصول انتاجية (ولن تفعل) بل دمرت ما لدينا بدءاً من الاقتصاد حتى المنظومة القيمية. كما أن الاستثمارات الأمريكية التي وصلت إلى ثلاثة مليارات و٧٤٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ حسبما ذكر، كانت في جانب كبير منها موجهة إلى البورصة لاقتناص الأرباح في لحظة، والهروب في اللحظة التالية. كما أن الظروف الآن في ظل الأزمة العالمية (الأمريكية بالأساس) قد تغيرت، فالاستثمارات بالطبع تتراجع عالمياً بدرجات مخيفة.

لكن بيت القصيد في ذلك كله يتمثل فيما يعتبرونه «أهمية كونية» أطلقها ذاك الاستراتيجي المهم على الولايات المتحدة، رغم أن هذه الأهمية تتآكل منذ سنوات، ويتصاعد تآكلها الآن بوتيرة متسارعة. ومع ذلك فانهم يتشبثون بأمنياتهم باستمرار سيدهم الأمريكي على عرشه المتداعي.

إنهم لا يعرفون الخجل. وكعادتهم دائماً مع أي من سادتهم الجدد في البيت الأبيض يقدمون فروض الولاء بمذلة. وفجأة يروجون أن «أوباما الطيب» جاء ليصلح ما أفسده «بوش الشرير»، رغم أنهم طبلوا وزمروا ورقصوا لـ«بوش» حينما قام بغزو العراق، وطبلوا وزمروا ورقصوا حينما اعتدى العدو الصهيوني (بدعم معلن من بوش) على لبنان صيف ٢٠٠٦، واتهموا حزب الله وقائده بأنهم مغامرون. وطبلوا وزمروا ورقصوا عند العدوان على غزه مؤخراً (بدعم معلن من بوش). غير أن المقاومة في الميادين الثلاثة خذلتهم وانتصرت، وذهب بوش، وبدأ الطبل والزمر والرقص لـ«أوباما». وسيستمر ذلك حتى رحيله، أو إلى أن نواريهم التراب وقد يكون هو الأقرب.

إن الشعب المصري قد تعلم الكثير بتجربته الذاتية، ولا يمكن أن تخدعه هذه الأضاليل التي يبثها اللاهثون وراء السراب. ■■

سياسة أوباما الإمبريالية على محور باكستان - الشرق الأوسط

◄ شاموس كوك
ترجمة: د. عبدالوهاب حميد رشيد

نزع قفازاته المخملية، وبانت خططه الحقيقية في الشرق الأوسط: قبضة عارية، ماسكة بمقبض السيف، الموجه نحو أفغانستان وباكستان- مع تأجيل البت بمصير العراق إلى وقت لاحق.. بدأت مهمة التحضير الإعلامي منذ شهور في سياق إدعاء متواصل عن حملة لتخفيض القوات في العراق، مقابل دعم الحملة العسكرية في أفغانستان و«التهديد المباشر» المزعوم القادم من باكستان.



صار واضحاً الآن أن التغيير «الصفري»، يحوم حول السياسة الخارجية الأمريكية، لتستمر كما هي، ناقصاً إستراتيجية إحداث تغيير في مواقع القوات وتركزها. هذه الحقيقة أصبحت واضحة عندما طلب اوباما مبلغاً إضافياً لمواصلة القتال في حروب العراق/ أفغانستان/ باكستان. علينا ملاحظة ما يسمى بـ«التمويل الطارئ» طريقة بوش ليستمر في حروبه، بحيث مكنته من القفز على الميزانية العسكرية المتضخمة أصلاً..

تم من الآن تحديد الميزانية العسكرية للعام ٢٠١٠ بـ ٥٣٤ مليار دولار! باستبعاد النفقات الطارئة من حساباتها، وبزيادة ٤٪ عن ميزانية السنة السابقة.. هذا في وقت أخذت فرص العمل، التعليم، الصحة، والخدمات العامة تعاني من التمزق على مستوى البلاد، بحيث أن نعت مثل هذه الميزانية بأنها «لا أخلاقية إلى حد كبير»، هو تقدير قليل بحقها، لاسيما مع الأخذ في الاعتبار أن ١٢ مليون طفل في الولايات المتحدة الأمريكية مهددون بالمجاعة حسب تقدير صادر عنthe food bank advocacy Feeding America بتاريخ ٧ أيار بعنوان Child Food Insecurity in the United States: ٢٠٠٥-٢٠٠٧. كما وجدت الدراسة أن ٣,٥ مليون طفل تحت الخمس سنوات يواجهون المجاعة. وهذا الرقم يعادل ١٧٪- واحد من كل ستة- من أطفال الولايات المتحدة بعمر خمس سنوات فأقل!!

المسألة الأخرى محل مساءلة أخلاقية هي توسيع الحرب في أفغانستان ولتمتد إلى باكستان- الحبة المسمومة التي يبتلعها الآن هؤلاء ممن اقتنعوا- في وقت سابق- بمصداقية نبرة اوباما ضد الحرب.. حيث وافقت لجنة المخصصات المالية مؤخراً على مبلغ ٢,٣ مليار دولار في شكل «نفقات طارئة» لـ«مساعدة» باكستان، وغالبيتها لأغراض الحرب: تدريب قوات وشرطة باكستانية ضد المتمردين وبناء سفارة أمريكية ضخمة.

في محاولة لخداع الرأي العام الأمريكي بشأن باكستان، قام اوباما بنقلة نوعية، مكروهة شعبياً، عبر تصعيد الإجرام في الحرب، وبالنتيجة سقوط المئات من الضحايا المدنيين. كذلك أدار أوباما ظهره للقانون في تعامله مع الرئيسين الألعوبتين لأفغانستان وباكستان: سيقاتلان في حربه إلى ما لا نهاية أو يجري استبدالهما. إن المشهد الحديث لهذين الرئيسين في واشنطن هو «الوحدة والتعاون» مع خطط أوباما الحربية. وربما شكّل هذا المشهد المهزلة الإمبريالية الأكثر سطوعاً في التاريخ الحديث.

تحققت المقابلة «التاريخية».. وبعد أسابيع من تنكر حكومة الولايات المتحدة وقادتها العسكريين للرئيسين الألعوبتين، تم وضع قاعدة لهما لتطبيقها تتمثل في أن القائد «الأفضل» في أي من البلدين هو من يقاتل في حرب اوباما. ففي صحيفة واشنطن بوست.. نقرأ: «قال أحد كبار الموظفين.. بلغ حميد كرزاي مرحلة القائد على كل الجبهات»، و«ينوي اوباما أن يحتفظ باليد الطولى في العلاقة مع كرزاي على أمل أنها ستقوده إلى أن يُصرح (كرزاي) في مسائل تهم الولايات المتحدة ولمصلحتها، حسب موظف حكومي كبير».. ٥ أيار ٢٠٠٩.

ما معنى «مسائل مهمة»؟ حسب شرح الصحيفة: «أراد اوباما أن يعلن كرزاي تجديد التزامه باتجاه أفضل يخدم عمليات التنسيق مع باكستان والولايات المتحدة التي ستوسع وجودها العسكري في أفغانستان في ضوء التغيير المعاكس لإستراتيجية الحرب ضد طالبان».

فهم كرزاي الرسالة، وفعل الشيء نفسه زرداري باكستان الذي تسلّم رسالة مماثلة.. على خلاف النبرة المناهضة لأمريكا التي استخدمها كل من الدميتين في مناسبات عديدة سابقة حتى لا يظهرا على حقيقتهما في المشاركة بالمجازر ضد شعبيهما..

اجتماع الرئيسين أظهر أنهما نطقا وتصرفا وكأنهما يقرآن نصاً مسرحياً تلقينياً عندما تحدثا بأن «لاهوادة على الإطلاق» في القتال ضد طالبان. لكن من السخرية أن الاختبار المدروس لطاعتهما حصل أثناء الاجتماع: قامت طائرات أمريكية بمجزرة ذهب ضحيتها ١٤٧ من الأفغان، على الأقل. ظهر كل من اوباما والرئيس الأفغاني رابطي الجأش أو غير مكترثين.. فبدلاً من إصدار تصريح عاجل يشير إلى المعاناة الإنسانية الضخمة نتيجة هذه المجزرة، فإنهما جددا تعهداتهما باستمرار الحرب، في حين أضافا بشكل مغالط: «بذل كل جهد للتقليل من الإصابات المدنية».

إن التكتيك الاستعماري المجرب فعلياً لترهيب السكان المدنيين وفرض إذعانهم، يشكل حالياً الأسلوب المعتمد في أفغانستان (والعراق)- الصدمة والرعب- النموذج الفيتنامي.

رغم أن اوباما صرّح مراراً وتكراراً بأنه سيحاول «إنهاء» حروب بوش، لكنه في الحقيقة يقوم بتصعيدها.. والمبالغ المذكورة أعلاه دفعت عضو الكونغرس الديمقراطي لين وولسي إلى أن يشرح بوضوح: «أنها ستطيل احتلالنا للعراق لغاية نهاية العام ٢٠١١، على الأقل.. وستعزز حضورنا العسكري في أفغانستان إلى فترة غير محددة».

السؤال الذي يطرح نفسه.. لماذا يتابع اوباما هذه السياسة؟ أحد التفسيرات البسيطة هو أن اوباما يتودد بشكل مفرط من «وول ستريت». لكن المصارف الأمريكية هي مجرد نمط واحد من المؤسسة الاحتكارية التي تنتفع بدرجة كبيرة من هيمنة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط. أن تصبح المصرف الرئيس للإقليم يوفر فرصاً واعدة لتحقيق أرباح ضخمة.. وهذا يتطابق بوزن مماثل مع شركات إنتاج الأسلحة، وتلك التي تتسلم دفوعات «إعادة إعمار» البلد بعد تدميره.. هذا دون الحاجة إلى ذكر الشركات الكبرى في مجال: النفط، التعدين، الصادرات الأمريكية، الخ.. التي تنتفع بدرجة عظيمة من حصولها على الاحتكار على مستوى الدولة المنكوبة..

إن الخروج عن هذه السياسة يتطلب من الحكومة متابعة سياسات تنفع مباشرة عامة الناس بدلاً من هذه المؤسسات الضخمة ومالكيها القلّة من الأغنياء.. كما أن كسر هيمنة المؤسسة الضخمة على الحياة الاجتماعية يتطلب أن تتحرك الرأسمالية- اقتصاد السوق- على نحو معاكس لمصالحها طالما أن البديل هو المنافسة في السوق العالمي فقط.. وهنا الدافع لهذه المؤسسات الإمبريالية هو مواصلة سياسة عدم إنهاء الحرب أبداً..

■ **شبكة أورورك**

لماذا مات فراس أسعد المظلوم؟

◄ د. مصباح غيبة – خاص قاسيون

جاء في تقرير مراسل قناة الجزيرة في غزة أن الطفل فراس أسعد المظلوم البالغ سنتين من العمر قد مات.

الطفل فراس الذي كان الولد الأول للزوجين الشابين أسعد وآمال، ولد وعنده عيب خلقي في القلب، وقد قام الأطباء في غزة بكل ما يستطيعون لتقديم العلاج اللازم والرعاية لهذا الطفل. ولكن حالته أصبحت بحاجة لإجراء عملية في القلب لإصلاح العيب الخلقي فيه بأسرع وقت ممكن.

ولا يمكن إجراء مثل هذه العمليات إلا في مشاف عالية التجهيز والتقنية، الشيء الذي لا يمكن توفره في غزه في ظل الحصار الطويل عليها. فحاول الأطباء إرسال الطفل إلى مصر ولكن معبر رفح كان موصداً أمام خروج المرضى منه (سنذكر سبب منع خروج المرضى من معابر غزه لاحقاً) فاضطروا للتحول إلى «إسرائيل» وتجاوزوا إغلاق المعابر واتصلوا مباشرة بالأطباء هناك. وبعد جهود كبيره وافقت إحدى المشافي الإسرائيلية على إدخال الطفل فراس وإجراء العملية اللازمة له، مما جعل الحصول على تصريح بخروج الطفل من غزة ممكناً، ولكن الوصول لهذا التصريح يمر من خلال إجراءات عديدة ومعقدة وطويلة. وبعد معاناة مضنية وانتظار طويل ساءت خلالها حالة الطفل فراس تمكن والده من الحصول على تصريح بخروجه مع والدته من معبر «إيريز». وبينما كانت الأم آمال تحزم حقائبها للسفر وكلها أمل بإمكان شفاء طفلها كانت المنية أسرع ومات فراس.

وعن أسباب منع المرضى من الخروج من غزة نوضح أن منظمة الصحة العالمية نشرت على الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة قبل فترة من حادث وفاة فراس المفجعة تقريراً أعرب فيه (توني لورانس) نائب مدير المنظمة في الضفة والقطاع عن قلقة الشديد حيال الوضع القائم في غزة الذي قد يؤدي إلى وفاة العديد من المرضى فيها خاصة المرضى الذي يعانون من حالات خطيرة ومعقدة ويحتاجون للعلاج في الخارج. وجاء في التقرير أن حوالي /٩٠٠/ مريض ممن يحتاجون العلاج خارج غزة كان يجري تحويلهم شهرياً إلى مصر والأردن والقدس الشرقية وإسرائيل ولكن منذ أن أصبحت إدارة تحويل المرضى للخارج تابعة لوزارة الصحة لحكومة حماس في غزة في ٢٢ آذار الماضي، رفضت مصر وإسرائيل السماح لخروج المرضى من غزة إلا بعد حصولهم على موافقة السلطة الفلسطينية في رام الله، إلا أن هذه السلطة منذ التاريخ المذكور لم تمنح الموافقة لطلبات العلاج خارج غزة لأي من هؤلاء المرضى!!

وهذا ما دفع منظمة الصحة العالمية لإدانة تصرف السلطة الفلسطينية وحملتها مسؤولية، وفاة العشرات من المرضى في القطاع، وأشار التقرير إلى أن (ماكسويل غيلارد) منسق الشؤون الإنسانية في منظمة الصحة العالمية وممثل هذه المنظمة في الضفة والقطاع تدخلا لإيجاد حل عاجل لهذه المشكلة ولكنهما لم يلقيا أية استجابة من الجهات صاحبة القرار. وعبّر (غيلارد) عن استنكاره لهذا الوضع قائلاً إنه من غير المعقول إيقاف العلاج الضروري للمرضى بسبب نزاع داخلي أو تصرف وحيد الجانب.

ودعا الأطراف لتحمل المسؤولية وإيجاد حل سريع لاستئناف تحويل المرضى لخارج غزه. ولكن الأطراف صاحبة القرار صمت آذانها عن هذه الدعوة وبقي منع الخروج للمرضى سارياً مما أدى **لاستشهاد** الطفل فراس وعشرات غيره من الأطفال والكبار كما أدى إلى تعريض حياة مرضى آخرين كثيرين للخطر. ولا ذنب لهؤلاء جميعاً سوى أنهم من أهالي غزة الصامدة في مواجهة العدو المتوحش.

لاشك أن الجهات صاحبة القرار بمنع خروج المرضى من غزة تتحمل كلها المسؤولية المباشرة عن هذه الجرائم، ولكن لا يُعفى من تحمل المسؤولية كل من صمت تجاه هذه الجرائم ولم يحرك ساكناً رغم أنه قادر على فعل الكثير.

■■

الحقيقة عن خطر طالبان المزعوم

◄ جون مويلر
أستاذ العلوم السياسية في جامعة أوهايو

قاد جورج بوش الولايات المتحدة إلى حرب في العراق بحجة أن صدام حسين يمكن أن يقدم أسلحة الدمار الشامل التي لا وجود لها لديه إلى الإرهابيين. وها هو خليفة بوش الآن يطيل أمد الحرب في أفغانستان بحجة لا تقل ضعفا عن الأولى بشأن الخطر الذي تمثله طالبان والقاعدة.

يصر الرئيس باراك أوباما على نقطتين: ١) أن مهمة الولايات المتحدة في أفغانستان تتعلق بالتأكد من أن القاعدة لن تتمكن من مهاجمة أرض الوطن الأمريكي والمصالح الأمريكية وحلفائنا أو توجيه العنف ضد المواطنين الأمريكيين، والمنطق الذي تقوم عليه هذه المهمة هو أن طالبان إذا انتصرت في أفغانستان، فإن القاعدة ستتمكن من جديد من إقامة قواعدها هناك وتنفيذ أعمالها القذرة، حسب تعبير الرئيس الأمريكي. ٢) أن أفغانستان ستصبح مرة أخرى قاعدة للإرهابيين الذين يريدون أن يقتلوا أكبر عدد من أبناء شعبنا. ويجري تكرار هذه الحجة على الدوام، لكنها نادراً ما تختبر، وبالنظر لحجم الكلفة والمجازفة التي تنطوي عليها خطط إدارة اوباما بشأن المنطقة، فإن الوقت قد حان لإخضاع مثل هذه التصريحات للتمحيص الذي تستحقه.

بالنظر لمحدودية اهتمام طالبان بأية قضية خارج المنطقة الأفغانية- الباكستانية، فإن من غير المتوقع، إذا ما عادوا إلى السلطة ثانية، أن يقوموا بإيواء جماعات إرهابية مستفزة يمكن لنشاطاتها أن تقود إلى تدخل خارجي آخر. وحتى إذا تمكنت القاعدة من إيجاد موقع لها في أفغانستان بعد انتصار طالبان هناك فإنها ستضطر إلى العمل تحت نفس ظروف المحاصرة التي تُفرض عليها الآن فيما يسميه اوباما ملاذها الآمن في باكستان.

والأكثر من ذلك أن الفكرة القائلة بأن القاعدة تحتاج إلى تأمين قاعدة جغرافية لها كي تنفذ منها عملياتها الإرهابية، هي فكرة مشكوك فيها. فالقاعدة العملياتية لهجمات أيلول كانت في هامبورغ بألمانيا. والمؤامرات التي تشترك فيها أعداد صغيرة من الأفراد تحتاج إلى اتصالات، وأموال، وتخطيط، لكنها لا تحتاج إلى قواعد محمية كبيرة.

تتكون القاعدة، في الوقت الحاضر، من بضع مئات من الأشخاص المتنقلين داخل باكستان طلباً لتفادي الرصد وتقديم المساعدة لطالبان حيثما أمكن ذلك. كما أن لديها شبكة غير محكمة من الأشخاص المتنقلين عبر العالم والمتواصلين فيما بينهم عبر الانترنت. وعلى مدى العقد الماضي، خسرت الجماعة رصيدها في العالم الإسلامي بشكل يكاد يكون كاملاً بسبب ما تبع هجمات أيلول من نتائج وبسبب أعمال إرهابية سيئة المردود وجه الكثير منها ضد مسلمين آخرين. ولم يتوفر أي دليل مقنع يُظهر أن تنظيم القاعدة في المركز قد نفذ أية عملية متكاملة منذ الحادي عشر من أيلول. أما خارج مناطق الحرب فإن العنف الذي مارسته الجماعات المتفرعة عن القاعدة أو المتشبهة بها أسفر عن مقتل حوالي ٢٠٠ إلى ٣٠٠ شخص في العام وربما يكون الرقم في تناقص. ورغم أن الرقم يشكل ظاهرة مأسوفاً عليها، فإنه لا يكاد يرقى إلى وصف اوباما الدرامي له بأنه يجعل سلامة الناس حول العالم في خطر.

يضاف إلى ذلك، أن القاعدة لم تؤسس بعد حضوراً يذكر في الولايات المتحدة (..) وإن عدم حدوث هجمات داخل الولايات المتحدة مع عدم قدرة مكتب التحقيق الفدرالي العثور على منفذ مشتبه به للهجوم يشير إلى واحد من أمرين: إما أن الإرهابيين لا يبذلون مجهوداً كبيراً في ذلك أو أنهم اقل ذكاء وإمكانية مما ينسب إليهم.

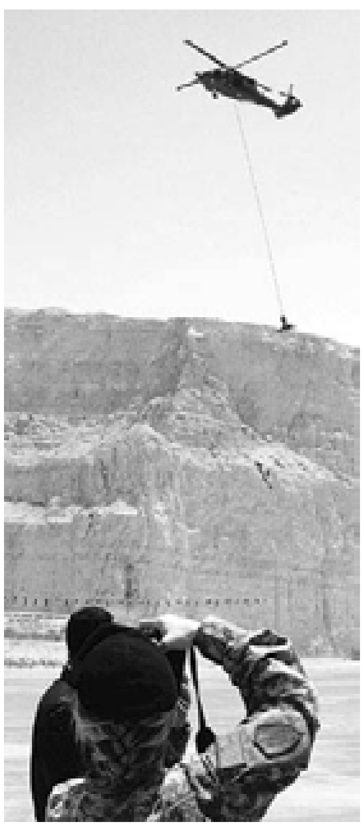
قال الرئيس أوباما إن هناك، أيضاً، عاملاً إنسانياً في المهمة الأفغانية، (..) لكن المشكلة، كما يدركها أوباما جيداً، تكمن في أن الأمريكيين أقل استعداداً للتضحية بالأرواح من أجل مهمات إنسانية في الأساس، (..) وسوف يأخذون بالتساؤل عن عدد الأرواح التي تتطلبها مثل هذه المهمة.

وقد ابتدأ هذا التساؤل بالفعل. كانت الحرب في أفغانستان قد حظيت بدعم شعبي أوسع من الحرب في العراق بسبب ارتباط الأولى بأحداث أيلول. لكن ذلك الدعم تدنى بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة. فإذا كان تذرع اوباما بالأمن القومي كتبرير لحربه في أفغانستان سيبدو مزيفاً مثل تذرع بوش بالأمن القومي كتبرير لحربه في العراق، فإنه، كما حصل لبوش، لن يجد سوى الذريعة الإنسانية لكي يستند عليها، لكنها قصة ضعيفة لا تصلح للإسناد.

■ **موقع «أيكاوس» باختصار**

الأردن يهدي «البنتاغون» قاعدة متقدمة أخرى..!

تناقش ما تسمى لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي قريباً اقتراح عضو الكنيست «أرييه الداد» اعتبار الأردن دولة للفلسطينيين. وقال النائب «الداد» إن هذا الطرح من شأنه ضمان أمن دولة إسرائيل والاستجابة لطلب المجتمع الدولي منح دولة للفلسطينيين!!



وزامن ذلك الإعلان عن تدشين مركز دولي إقليمي في الأردن ذاته في منطقة ياجوز شمال شرق العاصمة عمان «للتدريب على مكافحة الإرهاب»، من شأنه «تدريب أجهزة نخبوية في دول مجاورة على بسط الأمن»!

أما كلفة المركز، الذي أقيم بالتعاون مع الولايات المتحدة ليكون تحت إدارتها وإشرافها، فتبلغ ٢٠٠ مليون دولار. غير أن «القائد العسكري للمركز» العقيد الركن عدنان العبادي قال إن المركز وإدارته تقع بالكامل تحت قيادة عسكريين أردنيين، وأن تكلفة تشييده بمعظمها تكفل بها الجانب الأردني، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن «أهدافه ليست ربحية بالدرجة الأولى»(؟!!)

وأمام «العاهل» الأردني الذي «رعى» افتتاح المركز «شخصياً»، وبحضور ممثلين عن مصر، دول الخليج، العراق، الصين، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، أميركا، روسيا، رومانيا وجنوب إفريقيا، أكد مدير عام المركز، الأمريكي جيري هاريل، جاهزية المعهد، الذي يحوي ٣٥٠ كاميرا توثيقية، لتدريب «من يطمحون لتطوير مهاراتهم القتالية» في «مكافحة الإرهاب»، مبيناً أن هذا المركز هو الوحيد من نوعه والمتخصص في تدريب العمليات الخاصة سيوفر فرصاً لقوات العمليات الخاصة الأردنية والشركاء على مستوى الإقليم والعالم»(!!) علماً بأن كلاً من بريطانيا والسعودية تساهمان في «المعهد» أيضاً، حسب مصادر دبلوماسية، حيث يجني الأردن ٦٠ بالمئة من رسوم الالتحاق بهذا المعهد فيما تذهب النسبة المتبقية إلى «المساهمين» الثلاثة.

وشدد الجنرال الأمريكي ديفيد بتراوس قائد القيادة الوسطى الأمريكية، أثناء مشاركته في حفل الافتتاح، على أن المركز يعتبر متفرداً من نوعه على المستوى العالمي، مشيرا إلى أنه تم تطويره بالتعاون مع سلاح الهندسة وقيادة القوات الخاصة الأمريكيتين.

أما رئيس هيئة الأركان المشتركة الفريق أول الركن خالد جميل الصرايرة فقد أكد أن «تأسيس المركز يأتي استجابة لرؤى جلالة القائد الأعلى وثمرة أخرى لجهود الأردن التي تقوم على التعاون والتشاركية مع أصدقائنا في الولايات المتحدة لكي يكون مركزاً إقليميا وعالمياً متميزاً».

وتقدمت، حتى الآن، دول مثل الكويت والبحرين لتدريب كوادرها داخل ميدان التدريب المصمم على شاكلة مناطق التوتر والنزاعات المهدّدة بعمليات إرهابية..

ولم يذكر أحد ما هي طبيعة الإرهاب المقصودة، ولا مصادرها القائمة أو المحتملة..!

■■

الهروب من مجاعة نيويورك.. ما الذي يمكن فعله بمخازن فارغة؟!



◄ **نيك تورس / ترجمة: يوسف الأول**

الأزمة تختمر، وها هي تتشكل في طوابير تزداد امتداداً وتلوياً.. «جزمات عالية، ملصقٌ أو مكتوب عليها اسم شركة ما، من الواضح أن منتعليها قادمون من مواقع عملهم مباشرة. يتطلب الأمر من عامل البناء التخلي عن الكثير من كبريائه لينضم إلى رتل من أرتال مطبخ الشوربة. لم أشهد مثل هذا المنظر لا مع منكوبي ٩/١١، ولا في زمن الركود الاقتصادي». هذا ما قاله كارلوس رودريغيز المتحدث باسم «بنك المساعدات الغذائية في نيويورك سيتي»، الذي شهد في السابق أوقاتاً وظروفاً صعبة ولكنها لا تقارن بما وصلت إليه الأوضاع القائمة الآن.

تسونامي الفقر

هنا، في قطاع منعزل، من الشارع رقم ١٦٦ في حي مانهاتن، يمكن رؤية الأزمة المالية المحكمة قبضتها على الكوكب شاخصة وقريبة جداً. الفقراء الجدد من العمال، ومزيد من العائلات مع أطفالهم، ينذرون بأنهم سيخرقون آخر شبكات الأمان في نيويورك سيتي.

ليست طوابير الجائعين في هذا الشارع إلا مقدمة للأعظم القادم. في مدينة يزداد فيها الضغط، تسونامي الحاجة والعوز يهدد بإغراق النظام كله. فوفق تقديرات خبراء إطعام الفقراء، المليون ونيف من المحتاجين للمساعدة الغذائية اليوم في نيويورك، سيصبحون مستقبلاً ثلاثة ملايين من الأفواه الجائعة لا خيار آخر لأصحابها.

ثلاثة ملايين! وأين؟ في قلب العاصمة المالية للدولة!!

إذا استحال واقعاً هذا الكابوس الكامن، فسوف تكون ساحته، جزئياً، خلف واجهات المطبخ الجماعي التابع لبنك المساعدات الغذائية، ومخازن أغذية غرب حي هارلم، وأكثر من ألف مخزن مشابه، ومطابخ الشوربة، ومراكز العجزة، ومراكز العناية بذوي الدخل المنخفض، والملاجئ، وغيرها من مشاريع منتشرة في أرجاء البلدات الخمس المحيطة بالمدينة.

عصر كل يوم، النيويوركيون الجائعون في هارلم لا خيار بديل لهم سوى التجمع تحت مظلة خضراء كتب عليها «بدل الطعام»: رجالاً ونساء، شباباً وشيباً. سوداً وبيضاً وهسبان وآسيويين... طيف واسع من العوز.

عصر يوم مضى، في الساعة الثالثة، شاهدتهم يتجمعون تدريجياً. في الساعة الرابعة استطال الطابور حتى بلغ منعطف نهاية الشارع. في الساعة الخامسة كانت جميع مقاعد المطبخ الجماعي ممتلئة، والطابور في الخارج لا يزال طويلاً، و«نموذجياً تماماً، يعبر بدقة عما نراه ونسمع عنه في كل مكان تصله شبكتنا» حسب تعبير رودريغيز.

مليونان من الأفواه الجائعة

في عام ٢٠٠٧، وحتى قبل أن تصيبنا الأزمة المالية الحالية، اعتمد مليون وثلاثمائة ألف نيويوركي على مطابخ الشوربة والمساعدات الغذائية. وقد أظهرت إحصائية أجراها بنك المساعدات الغذائية العام الماضي أمراً أكثر ترويعاً: ربع النيويوركيين أكّدوا أنهم لا يملكون أية مدخرات تعينهم إذا فقدوا وظائفهم، وسوف ينضمون مباشرة لأرتال المحتاجين للمساعدات الغذائية! إنه لرقم مقلق في ظل انخفاض معدلات التشغيل والتسريحات التي تزايدت في العام الماضي، خاصة مع الضربة التي أصابت قطاع البناء، الأمر الذي يؤكده «مجلس إحصائيات العمل». ورغم عدم وجود أرقام دقيقة عن الأوضاع الحالية، إلا أن البنك ذاته يشير إلى ارتفاع عدد المحتاجين للمساعدة بنسبة الضعف منذ إجراء تلك الإحصائية، وأكثر من الضعف لدى بعض وكالات توزيع الأغذية والمطابخ الجماعية.

يتابع رودريغيز قائلاً: «هذا يعني، بطريقة أو بأخرى، احتمال وجود مليوني محتاج لخدماتنا، ونحن بالكاد نتمكن من توفير الغذاء للعدد الموجود من الناس حالياً. ماذا نفعل إذا لم يتمكن هؤلاء المليونان من الناس الفاقدين للمدخرات وللبدائل من الاعتماد على أنفسهم يوماً؟ بدء تنفيذ خطة طوارئ غذائية؟ يا لها من ورطة كبيرة».

يرسم رودريغيز الخطوط العريضة للسيناريو الكابوسي بلهجة ملحوظة الهدوء والرزانة إلى حد ما، ربما، لأن الخوف يحتل اليوم مساحة قليلة في العالم المسعور لنائب رئيس وكالة العلاقات وإدارة البرامج في بنك المساعدات الغذائية.

في يوم زيارتي، لم يكن في مطبخ هارلم الجماعي عدد كاف من المتطوعين للعمل. فأخذت استراحة في منتصَف المقابلة لأساعد في تحميل صناديق الغذاء المتراصة (صناديق تفاح وبهارات وخضار وخبز وخضراوات معلبة ومحارم وأكياس بصل) على العربات التي تذهب للتفريغ وتعود ثانية بسرعة. كان من الضروري إخلاء المساحة لملئها بالطاولات والكراسي التي سيجلس عليها الناس المنتظرين خارجاً، الذين يطالبون بل يتوسلون أن يبدأ المطبخ بتوزيع وجبة الغداء.

تأتي مؤونة المطابخ عادة من مستودعات ضخمة ومخازن خاصة بحفظ الأغذية. في عام ١٩٩٧، أوردت صحيفة نيويورك تايمز تقريراً مثيراً للأعصاب عن زيادة معدلات الجوع التي رفعت كميات الأغذية الصادرة من المستودعات من ٢.٥ مليون باوند شهرياً في بداية العام إلى أربعة ملايين باوند في نهايته. أما اليوم، فهذا الرقم العالي صار يعد تافهاً. إذ يقول براد سوبيل، مدير مستودع الأغذية: «خلال الشهر الماضي وحده صدرنا ٧.٢ مليون باوند».

زرت مرة مخزن برونكس، مثلما زارته ٥٧٦ ألف بيضة أفرغت في مستودع كبير مبرّد. لم يبق منها خلال أسبوعين سوى الذكرى.. والكلام لسوبيل: كلها تم توزيعها على المطابخ الجماعية وبرامج المساعدات الغذائية التي تحتاجها في أزمنة الفاقة. وحدهما الحاجة والعوز لا ينتهيان أبداً، أمن المعقول أن تعود الوجبة من يد قبضت عليها؟.

المستودعات ممتلئة بأنواع مُختلفة من الأغذية وبكميات ضخمة جداً. بعضها تبرعات من الشركات الغذائية، وبعضها مقدّم من أموال الحكومة الفيدرالية عبر «برنامج طوارئ المساعدات الغذائية»، وبعضها يشتريه المستودع بسعر الجملة.

يضيف سوبيل: «التبرعات في ازدياد»، وهو ما تعكسه أيضاً تصريحات مسؤولي بنوك المساعدات الغذائية عبر الولايات المتحدة التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في التبرعات أثناء تدهور الاقتصاد. ولكن العوز أيضاً في ارتفاع، وقد بلغ نقطة حرجة.

أما بول، وهو المراقب في المستودع، فيقول مستعيداً ذكريات الطفولة مع عائلته التي مرت بها أيام الحاجة الصعبة للغذاء: «أحب عملي هنا، إنه مجز، فنحن نعمل في مهنة إطعام الجائعين، نوفر سريّان الدفء في بطون كثير من العائلات. في هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة، عدد متزايد من الناس يفقدون أعمالهم ووظائفهم، وعدد متزايد منهم يكافح بمشقة ليبقى».

جائعون من ذوي الياقات البيضاء

حتى بعض أولئك الذين ما زالوا محتفظين بأعمالهم يعانون من مشكلة تأمين طعامهم، والدليل على ذلك يظهر واضحاً في هارلم، حيث بدأ قدوم العمال ذوي الياقات البيضاء بثيابهم الأنيقة للانضمام إلى عمال البناء، كوجوه جديدة في طوابير مطابخ الشوربة.

بعضهم يحتاج للغذاء أثناء بحثه عن عمل، فالباحثون عن العمل صباحاً ليسوا ظاهرة نادرة هذه الأيام. تيلور، أحد مدراء المطبخ الجماعي يتذكر: «قرع بابنا ذات صباح، رجل يرتدي بذلة وقميصاً مرتبين وياقة أنيقة، طالباً وجبة طعام. أخبرته أننا نقدم الطعام في الساعة الرابعة بعد الظهر، فقال لي إنه آت إلى هذه المدينة حديثاً من كاليفورنيا، وإنه مشرَّد يسكن في ملجأ حالياً، ويحاول أن يجد عملاً». وأردف: «أود أن أعود في الساعة الرابعة، ولكنني لا أعرف أين سأكون، أتمنى أن أكون قد وجدت عملاً حتى ذلك الوقت. أيمكنك أن تعطيني أي شيء للأكل؟ أي شيء؟». فأعددنا له سندويشة على الماشي!!

وحسب قول تيلور: «يزداد كثيراً عدد الأطفال والمسنين في طوابير المطبخ الجماعي، وقليل من المتأنقين يأتون في وقت واحد عادة مرتدين بذلات عملهم. يوماً بعد يوم، تصبح ملابسهم أكثر انسجاماً مع ملابس المشردين المصطفين في الطوابير، الحاملين ثقل العالم كله على أكتافهم».

في ذلك المساء لم أشاهد أحداً من أولئك المتأنقين في الطابور. ولكنني شاهدت رجالاً ينتعلون جزمات عملهم، وشباباً في سن المراهقة. وخلف منصات الطعام الزجاجية في غرف الإطعام الدافئة، تسعة متطوعين شباب، معظمهم من النساء، بقبعات وقفازات يقدمون اللحم والبطاطا المسلوقة والكرنب المطبوخ، مع تفاحة، وقطعة خبز، وكأس عصير أرجواني اللون.

المشهد نفسه يتكرر من يوم الاثنين وحتى الجمعة، مع وجبة فطور صباحي الثلاثاء والخميس.. هذا المساء كان الحشد يأكل بنهم وعن سابق إصرار وتصميم ولهدف!. وبانتهاء الدفعة الأولى من الأكل تقدمت الدفعة الثانية من الجائعين المنتظرين، بينما المتطوعون يملؤون الطبق تلو الطبق بجد. لم يقصّروا في هذا المساء، ولكن ألن يقصروا إذا ما اشتدت الأزمة الاقتصادية أكثر؟.

ما الذي يمكننا فعله؟

طابور المطبخ الجماعي ليس الوحيد في هذا الشارع من حي هارلم. فطيلة أربعة أيام من الأسبوع، يمتد رتل طويل في الاتجاه المعاكس أمام مركز توزيع للأغذية المتنوعة، من اللحوم المعلبة وحتى حليب الأطفال، لسكان نيويورك الحائزين على كوبونات إعانات مالية (غذائية حصراً). يحق لفرد واحد من أفراد العائلة فقط، في يوم واحد من الشهر، التزود بالمؤونة المخصصة لعائلته، بعد إثبات إقامته في نيويورك وإبراز كوبونات الإعانة.

وحسب قول تايلور «يرتاد هذا المركز ما بين مائة ومائة وخمسين عائلة يومياً، يشفطون كل ما فيه، مع العلم أن الإعانة الغذائية التي تحصل عليها العائلة لا تكفيها حتى الأسبوع الثاني من الشهر».

كما يلحظ كارلوس رودريغيز: «حتى قبل الأزمة الاقتصادية الحالية ارتفعت المعونات الغذائية بنسبة ٢٤٪، وفق إحصائية بنك المساعدات الغذائية، بينما معدلات التبرعات بدأت بالانخفاض، قياساً بازدياد الحاجة على الأقل. فما بالك بعد آثار الأزمة الاقتصادية المتزامنة مع مشاكل عولمة سوق الأغذية، وآثار التغيرات المناخية. كلاهما يشكلان موجات من آسيا إلى حي هارلم. فبعد موجة الجفاف التي أصابت بعض مناطق في العالم ارتفع سعر الرز ارتفاعاً مذهلاً خلال الصيف الماضي، فعجزنا عن تأمين الرز وبعض أنواع الحبوب».

في الوقت نفسه، تعاني المصانع الغذائية من أزمة خانقة. فهي التي كان فائض إنتاجها يُعتبر أحد مصادر بنك المساعدات الغذائية، أما في هذه الأيام فلم تعد تنتج سوى ما تستطيع بيعه. وبما أننا في سوق معولم، تلجأ بعض المصانع المقتدرة إلى بيع فائض إنتاجها في السوق العالمية. مما يعني واقعياً انخفاض التبرعات المقدمة لبنك المساعدات الغذائية.

ورغم حقيقة أن بنوك المساعدات الغذائية في كل الولايات الأمريكية قد سجلت ارتفاعاً (مؤقتاً أو طويل الأمد لا أحد يعلم) في التبرعات ساعد بنك نيويورك على الصمود في وجه الضغط الهائل عليه، لكن إذا ما استمرت المؤسسات المتبرعة بالرضوخ لضغط الكساد الاقتصادي المتزايد، والمؤسسات الخيرية في تخفيض منحها، طالما أن البيزنس يقلص تبرعاته، فإن تسونامي المجاعة الذي يخيف رودريغيز قادم باتجاه نيويورك على الأغلب.

إنه الزمن الصعب. حتى الآن يستطيع بنك المساعدات الغذائية في نيويورك، شبكة الأمان الأخيرة، تأمين قوت المحتاجين، حائلاً بينهم وبين المجاعة المطلقة. ولكن إذا استمر تمدد الطوابير، وتجاوز عدد المحتاجين سقف المليونين، فلسوف تقع الكارثة..

وما الذي يمكننا فعله بمخازن فارغة؟

■■

• يزداد كثيراً عدد الأطفال والمسنين في طوابير المطبخ الجماعي، ويوماً بعد يوم، تصبح ملابسهم أكثر انسجاماً مع ملابس المشردين المصطفين في الطوابير، الحاملين ثقل العالم كله على أكتافهم.

• طيلة أربعة أيام من الأسبوع، يمتد رتل طويل من فقراء نيويورك المتزايدين بكثرة أمام مركز توزيع للأغذية المتنوعة للحصول على اللحوم المعلبة وحليب الأطفال..

• حتى الآن يستطيع بنك المساعدات الغذائية في نيويورك، تأمين قوت المحتاجين حائلاً بينهم وبين المجاعة المطلقة. ولكن إذا استمر تمدد الطوابير، وتجاوز عدد المحتاجين سقف المليونين، فلسوف تقع الكارثة..

«تقرير الجبل الحديدي».. الرأسمالية تعيد إنتاج الاستبداد

◄ **ريتشارد سي. كوك**

ما يثير الدهشة في الأزمة المالية الراهنة هو الإخفاق شبه التام لما يدعى بالتقدميين في إدراك أهمية ما يحدث أو مستوى الذكاء الكامن خلفه. كم من الناس سيقولون على سبيل المثال إنّ الانهيار صمّم عمداً عن طريق خلق، ومن ثمّ تدمير، فقاعات الاستثمار في العقود الأخيرة؟

حين يخلق النظام المالي فقاعةً، فهو يرفع كلفة الأصول أكثر بكثير من قيمتها الحقيقية في إنتاج الثروة أو ادخارها. حين تنفجر الفقاعة، تتهاوى قيمة الأصول فيشتريها من يملكون أموالاً سائلة بأثمان بخسة. وحين تنتهي المشكلة، يتركز المزيد من الثروة في حفنةٍ من الأيادي. يصبح الأثرياء أكثر ثراءً، في حين يخضع عامة النّاس لمزيد من المديونية والفقر، ويصبحون مضطرين لتقديم المزيد لإرضاء سادة المال.

ما عجزنا عن الاعتراف به، أنّ النظام نفسه استبدادي. لا ندرك أنّ رأسماليةً ماليةً معولمةً وحكومةً تحميها أو تسمح بها أو تنظّمها هما استبداديتان حتى النخاع.

ما حدث في العام المنصرم حين بدا أنّ النظام المالي قد أفلس، وأنّ المعونات الحكومية الهائلة هي التي تبقيه قائماً، هو جزءٌ من نموذج نعيشه منذ عقود، إن لم يكن منذ قرون. صممت الطريقة التي تعمل فيها الضوابط في العام ١٩٦٧، حين نشرت دايال برس نسخةً مسرّبة من «تقرير الجبل الحديدي». وهو دراسةٌ وضعها فريقٌ من الأكاديميين والمحللين، اجتمعوا في منشأةٍ في نيويورك تقع تحت الأرض، هي مقر معهد هدسون.

بدأ التقرير بتعريف الحرب بوصفها المبدأ المركزي المنظم للمجتمع. وهو ينصّ على أنّ «الحرب بنفسها نظامٌ اجتماعي أساسي، تتصارع أو تتآمر ضمنه الأشكال الثانوية الأخرى من التنظيم الاجتماعي. وهي نظامٌ حكم غالبية المجتمعات البشرية المعروفة، كما هي الحال اليوم».

ذكر التقرير أنّ «سلطة الدولة الحديثة الأساسية على سكانها تكمن في قوتها العسكرية»، كما ذكر أنّ أي عجز في إرادة الطبقة الحاكمة يمكن أن يؤدي إلى «سحب اعتراف فعلي بالمؤسسات العسكرية». سيكون التأثير على النظام «كارثياً» كما يذكر التقرير.

تسبب ظهور التقرير في حدوث ضجةٍ حين ظهر في بداية حرب فيتنام. لم يعلّق مسؤولو الحكومة بشيء، وأصبح التقرير في ذمة التاريخ. لكنّ بعضاً من أقسامه يتطابق بدقة مع وضع العام ٢٠٠٩.

ذلك بسبب أنّ التقرير يوجز الطرائق التي يمكن بوساطتها السيطرة على السكان المدنيين في البلدان المتطورة حتى مع عدم وجود حرب واسعة النطاق، تعطل حياتهم اليومية. تحدّد واحدةٌ من هذه الطرائق على النحو التالي: «...البديل الممكن لمراقبة أعداء المجتمع المحتملين هي إعادة إنتاج العبودية بأشكال تتوافق مع التقنية الحديثة والعملية السياسية... قد يكون تطوير شكل متطوّر من العبودية شرطاً لازماً مطلقاً للسيطرة على المجتمع». (مذكور في كتاب جيم مارس: «الحكم بالتكتم»- ٢٠٠٠).

نشاهد اليوم تطويراً لمثل هذا «الشكل المتطور من العبودية». هل هنالك اسمٌ آخر يمكن أن يطلق على نظام يعرّض سكانه لارتفاعات فائقة في ديونهم الشخصية وقروض منازلهم، وهوة واسعة بين الأغنياء وبقية الناس، وحالة حرب دائمة تسوّغها ضرورة مكافحة «الإرهاب»، وتآكل الحريّات الشخصية، والتوسيع المستمر للسلطة الممنوحة للجيش والشرطة، وتعميم التنصت الإلكتروني، والغياب الكامل لمساءلة السياسيين حول نفاقهم وجرائمهم، وتكريس وسائل إعلام جماهيرية متفردة لصناعة البروباغندا، الخ.

ما من شيء من كل ذلك يبدو وكأنه سيتقلص في ظل إدارة باراك أوباما، حتى المعافاة الاقتصادية التي يحاول أوباما تنظيمها من خلال عجز هائل في الميزانية على الطريقة الكينزية، ستكون وفق توقعات الاقتصاديين مرحلة «بطالة» جديدة، مثلها في ذلك مثل ما حدث في الأعوام من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥. بطبيعة الحال، تسهل السيطرة على العاطلين عن العمل أو أولئك الذين يخشون البطالة. وتتواصل سلسلة الحروب المتواصلة التي حرّض عليها بوش على الأراضي الآسيوية للسيطرة على الموارد وضمان النفوذ الجيوسياسي في مواجهة روسيا والصين.

لا شيء من كل ذلك عرضي، وكما أوضح بجلاء «تقرير الجبل الحديدي» منذ أربعة عقود، فقد تمّ التخطيط له منذ وقتٍ طويل.

❖ريتشارد سي. كوك

محلل فدرالي سابق يكتب في قضايا السياسة العامة

راسم المدهون: القصيدة العربية الجديدة ابنة حقيقية للحياة

◄ حوار: رائد وحش



راسم المدهون.. اسم بارز في الصحافة الثقافية العربية، وصاحب تجربة شعرية ثرية تنتمي إلى التيار المعروف بـ«شعر النبرة الخافتة»، لكنه قبل كل شيء فلسطيني حتى النخاع.. من مجموعاته: «عصافير من الورد»، «دفتر البحر»، «ما لم تقله الذاكرة»، «حيث الظهيرة في برجها».

• من خلال تجربتك في العمل السياسي مع فصائل المقاومة الفلسطينية كيف للكاتب أن يوائم بين همّه الإبداعي وهموم عامة؟

هي حالة شائكة، إن لم أقل أنها بالغة الحساسية. أن تكون مبدعاً معناه أن يكون سيرك في فضاء مفتوح فيما الالتزام بمعناه المتداول يشدّك بقوة نحو حالة من الجمود أو في الأقل إبطاء الخطوات.

ربما قلّل من تلك الأضرار أنني بطبيعتي أنفر من «الانضباط»، بل يمكنني التأكيد أنني لم أفعل ذلك يوما، ومع ذلك لقد استفدت من تلك التجربة كثيراً، بل لعلّني أراها اليوم الأساس الذي صقل تجربتي في الحياة والكتابة على حد سواء.

• كانت الصحافة الفلسطينية في طليعة الصحافة العربية، والأمثلة كثيرة جداً، ما الأسباب في تراجعها، وهل بإمكانها استعادة موقعها ؟؟

الصحافة الفلسطينية هي ابنة الحالة الفلسطينية، وهي صعدت مع صعودها وانحدرت كثيرا مع انحسارها ودخولها حالة «انعدام الوزن» التي نعيشها اليوم. في الصّعود كانت هناك أسماء لامعة ومحترفة وتستند إلى مواهب (غسان كنفاني، ماجد أبو شرار، كمال ناصر)، وكانت الحالة عموماً أقرب إلى حالة تجريب يدفع بالجديد ويبحث عن المواهب والقدرات، فيما تقف «بقايا» الصحافة الفلسطينية بمعناها القديم عاجزة وتعيش حالة تآكل. وكي يكون كلامي واضحا لا بد من التنويه أننا أنا وأنت نقصد بالصحافة الفلسطينية تلك التي تصدر عن فصائل المقاومة ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. مع ذلك ومع هبوط تلك الصحافة ثمة صحافة فلسطينية تواصل الحياة والتجدد تصدر هناك في فلسطين وخصوصاً الصحف اليومية وأهمّها في تقديري «الأيام». ما نفتقده حقاً وبوضوح هو الصحافة الكبرى، وأعني المجلات المتخصّصة (الكرمل، شؤون فلسطينية) فهذه توقفت وفقدنا بتوقفها منابر بحثية وإبداعية كان يمكن أن تثري حياتنا الثقافية عموما.

• تم تصنيفك نقدياً ضمن التيار المعروف بـ«النبرة الخافتة» في الشعر الفلسطيني. ما قولك؟؟

أن تكون شاعرا فلسطينيا في سنوات السبعينيات معناه أن تكون كالقابض على الجمر. كان السؤال في تلك المرحلة هو: كيف تكتب شعرا لا ينساق لسطوة الشعار وطغيان الهتاف العام والنشيد الجماعي. ذلك كله كان له معنى واحد محدّد هو أن تعيش أنت وقصيدتك في الظّل، وأن تواصل من ذلك الحيز المعتم حياتك الشعرية، أي أن تكون لك مقاومتك الخاصّة التي تتبرّأ من الصخب وتلوذ أكثر فأكثر بخفوتها وضعفها. أعتقد أن الشعر الفلسطيني تجاوز منذ زمن طويل تلك «اللغة المهرجانية» واستشرف ملامح حياة أخرى وتكويناً مختلفاً، وشعراء اليوم يولدون أصحّاء وقد أخذوا سلفا لقاحا ضد ذلك كله.

أهم ما يمكن ملاحظته في العقدين الماضيين هو اتساع مساحة هذا الشعر وتنوّع شعرائه رغم غياب النجومية على العكس من جيل الستينيات الذي أفرز شعراء أقل ولكنهم شعراء أكثر نجومية.

• انتقلت من التفعلية إلى قصيدة النثر. ما الدوافع وراء هذا الانتقال؟؟

لا أستطيع أن أقول إنني انتقلت «تماما» من التفعيلة إلى النثر، فقد تضمّنت مجموعتي الأولى ما يقارب نصفها من قصائد النثر.

مع ذلك يمكن أن أقول أنني انحزت بشكل نهائي إلى قصيدة النثر، وقد حدث ذلك بهدوء ودون جدل صاخب مع نفسي.

• تواظب على كتابة المراجعات للمجموعات الشعرية الجديدة. هل ترى أفقاً للقصيدة العربية؟؟

القصيدة العربية الجديدة أراها اليوم ابنة حقيقية للحياة، أصبحت مخلوقا من لحم ودم ولم تعد تطفح بالذهنية والأفكار العامة. مع ذلك هي تعيش حالة تجريب كبرى لا بد وأن تتضمّن في ثناياها الكثير من تعدّيات غير الموهوبين وتطاولهم، والمشكلة كما هي العادة دائما أن ساحتنا الثقافية العربية تطفح بالتنظير الذي يحاول جذب الحالة الشعرية إلى قمصانه الجاهزة التي يريد إلباسها للقصيدة.

■■

ربما !

من دفتر اليوميات (٢)

٢٠٠٩/٤/١٢

كتبتُ: الحديقةُ..

تحوّلت الطاولة إلى فسحة للأراجيح وأحواض الزرعيّة والأشجار.. إلى متعبين يلتقطون الأنفاس على المقاعد الخشبية.. وطلبة هاربين من المدراس..

كتبتُ: مقهى..

تقاطر الضجرون ليشربوا شاياً بالمجان.. لعبتُ الشطرنج مع شبحي.. خسرتُ.. وأخذتُ دور النادل..

كتبتُ: عائلة..

وفوراً كان ثمّة بيتُ ضاجّ بالضحكات التي تتصادى في أرجائه.. فوراً كان ثمة أب وأم.. فوراً كان ثمة أطفال يركضون ويلعبون..

كتبت أشياء كثيرة جداً، وكلها كانت تتراءى أمامي حقيقيّةً، لكنّ الورقة، بنت الكلب، في النهاية ظلت مسودّة.. مجرد مسودة..

٢٠٠٩/٤/١٥

أهذي بشموع سوداء، لهبها أسود، وهالاتها من سواد، وإذا أُشعلت يصير النهار ليلاً..

٢٠٠٩/٤/٢٠

كلما أحب امرأة زرع شجرة وسمّاها على اسمها، حتى صار لديه بستان كامل، لا تعرف أهو أشجار أم نساء!

في ركن من بستانه أربع شجرات سرو، تتدرّج في الطول والعمر. تسأله: «ومن أولاء؟» يجيب: «أم وبنت وعمة وخالة، التم شملهن في قلبي». «ولماذا جعلتهن سرواً؟» تسأل. «لأنه مثلهن دائم الخضرة)» يجيب.

٢٠٠٩/٤/٢٩

يتسرب برد بطيءٌ إلى العظام. بردٌ خازوقٌ، ومع سرعة انكماش الأعضاء، يتحوّل الجسد همهمةً تتكوم على نفسها.

طعنة منجل في الخاصرة، يسيل منها دم على طول الطريق، أو رَصاصةٌ في الصّدغ، تفرط حبل الدماغ.

في الحقيقة لا شيء يحصل، لا هذا ولا ذاك، إنما بمجرد اعتقاد الشخص أنّ شيئاً منها سيحصل، هو بالضبط، ما يفجّر هذا الهذيان.

■ raedwahash@kassioun.org

سلمان رشدي ضيفاً ثقيلاً على لغة الضاد!!

◄ محمد سامي الكيال

يندر أن نجد حالةً تُعبِّر عن المفارقة الفكرية والثقافية الكبرى التي نعيشها خيراً من الأسلوب الذي بدأ به أدب سلمان رشدي «التسلل» إلى اللغة العربية، بعد طول منع وتحريم، مما جعلنا نستهلُّ حديثنا بعنوانٍ ملتبس ومليءٍ بالمفارقة، فسلمان رشدي قد حلَّ أخيراً ضيفاً على لغتنا، بعد أن صدرت ترجمة ثلاث من رواياته عن دار التكوين بدمشق، ودار الجمل ببيروت، ولكنه حلَّ كضيف ثقيل ومرهق، والجهود الكبيرة التي بذلتها دارا النشر، ومترجَما الروايات لإفراد حيِّز لأدب رشدي، بكل غناه وعمقه وتعقيده، ضمن بنية لغة أرهقتها قرون الانحطاط الطويلة، تلك الجهود لا يُتوقع لها أن تلقى شيئاً من التقدير والرضى في بيئة ثقافية ضاقت وتجمدت إلى درجة أنها ستعاني كثيرا جداً قبل أن تنجح (إذا قُدِّر لها النجاح أصلاً) في استيعاب ذلك الوافد الجديد غير المرغوب به.



يمكننا أن نلحظ المفارقة على مستويين أساسين: يتجلى المستوى الأول في تقديم جزء من أعمال صاحب «الآيات الشيطانية» ضمن الشرط الثقافي والفكري الذي نعيشه، فإذا قارنَّا بين وضعنا الثقافي الراهن، وبين الجو الذي كان سائداً في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، عندما أثارت «الآيات الشيطانية» ضجةً كبيرةً استمرت لعدة سنوات، نجد أن شراسة الهجمة التي شنت على الرواية ومؤلفها، بكل عنفها «الفكري» والمادي، وبكل ما رافقها من تهديدات وفتاوى دموية، لم تمنع عدداً من المثقفين الكبار (من وزن سعد اللّه ونوس، وممدوح عدوان، وصادق جلال العظم... وغيرهم) من إصدار بيانهم الجريء حول ضرورة «الدفاع عن حق الكاتب بالحياة... والكتابة» الذي نشر في جريدة السفير اللبنانية في عام ١٩٨٩، وكان من آخر انجازات جيل كامل من المثقفين استطاع بفضل عمله الثقافي الطويل، والمعارك الفكرية الكبرى التي خاضها في عقدي الستينيات والسبعينيات بشكل خاص، أن يوسع الحدود الضيقة التي خنقت الثقافة العربية طيلة قرون عديدة.

الآن، بعد عشرين عاماً على صدور ذلك البيان، وبعد أن فقدنا عدداً كبيراً من الموقعين عليه، يحقُّ لنا أن نتساءل: هل لدى نجوم وسطنا الثقافي الحالي ما يقولونه، ترحيباً، أو نقداً، أو نقاشاً، لما سيحمله الوافد الجديد من أفكار ورؤى ودلالات؟ وإذا أثارت ترجمات سلمان رشدي ردود فعل سلبية لدى الأوساط المحافظة (في حال أفرجت الرقابة عن تلك الترجمات طبعاً) فهل سيتحرك وسطنا الثقافي للدفاع عن حق الكاتب بالحياة والكتابة، وعن حق القارئ العربي بالتلقي والقراءة؟!

المستوى الثاني للمفارقة، يتبدّى في وضعية سلمان رشدي كضيف ثقيل على لغتنا، فأي مطّلع على أعمال صاحب «أطفال منتصف الليل» و«العار» سيدرك مدى ارتباطها العضوي بالثقافة الإسلامية (وبالتالي باللغة العربية، لسان حال هذه الثقافة) وأهمية وعمق المعالجة الفكرية والأدبية التي أجراها على رموز تلك الثقافة ومضامينها، والاحترافية العالية التي أبداها في تفكيك سياقاتها، والتلاعب بعناصر مكوناتها البنيوية. وبالتالي فإن رشدي لا يمكن أن يكون مجرد ضيف على اللغة العربية، فهي وسط ملائم تماماً لعمله الأدبي، وهي معنيِّة بشدة بما يسعى لقوله عبر كتاباته، مثلها مثل «إنجليزية المستعمرات» التي كتب بها كل أعماله.

ورغم كل هذا، فإن الجرأة والعمق اللذين يبديهما رشدي يظهرانه بمظهر الضيف، والضيف الثقيل أيضاً، على لغتنا وواقعنا الثقافي، لأن مفرداتنا وتراكيبنا ومفاهيمنا قد فقدت منذ زمن رشاقتها وحيويتها، بعد أن ألفت التعبير عن السائد والسطحي واللا إشكالي، وبعد أن تخلفت قروناً عمَّا أعطته الثورات الفكرية المتتالية للغة من إمكانيات في الثقافات الأخرى.

وهكذا فإن ترجمات سلمان رشدي (رغم كل الانتقادات التي شكَّكت في دقتها وأمانتها منذ صدور طبعتها الأولى في الثمانينيات) تطرح تحدياً جدياً على ثقافة لم تثبت للأسف براعتها الشديدة في مواجهة التحديات.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار المضمون السياسي والاجتماعي لأدب رشدي، فإن التحدي المذكور أعلاه سيتحول إلى مأزق حقيقي، فرشدي الذي عرف بمواقفه اليسارية المناهضة للسياسات الإمبريالية، والداعمة لحركات التحرر في العالم، قد وظف كل براعته الأدبية والفكرية في سبيل كشف اغتراب إنسان العالم الثالث وهو يرزح تحت وطأة تراكب عدة مستويات من القمع السلطوي عليه، فوسط الأجواء العجائبية، والشخصيات الممسوخة والمشوهة التي يحفل بها أدب رشدي، يمكننا أن نكتشف كيف تتواطأ الأنظمة الديكتاتورية المحلية مع الخارج الإمبريالي، ومع السلطات الدينية والاجتماعية المتخلفة، لتنتج ذلك الإنسان المنتهك والمشوه والمكبوت الذي هو بكل بساطة... نحن!!

إن هذا المضمون الثوري في جوهره، سيضع بسبب عمقه وصراحته أدبنا وفكرنا العربي في مأزق جدي، لأنه سيمكّن القارئ المتمعن من اكتشاف أساليب جديدة في طرح الأسئلة الكبرى ومعالجتها، لم يألفها في أغلب آدابه المحلية.

الوافد الجديد إلى ثقافتنا العربية مازال متربصاً بنا، ومصرّاً على انتهاك راحتنا وسكينتنا الموروثة، فهل سنعرف كيف نستقبل هذا الضيف الثقيل؟ وهل من الممكن أن يصبح من أهل الدار في يوم من الأيام؟!!

■■

ركن الوراقين

حراس الهواء



صدرت عن «دار الكوكب» في بيروت رواية للكاتبة السورية روزا ياسين حسن بعنوان «حراس الهواء»، والرواية تدور حول مترجمة فورية في إحدى السفارات هي عنات اسماعيل، ومن طبيعة عملها أن تتلقى طلبات اللجوء، لتكتشف بذلك أن طالبي اللجوء مضطهدون في بلادهم نتيجة الأنظمة المتعسفة وممارستها التهديد والوعيد، وأفظع أنواع التعذيب. تتفاعل المترجمة عنات مع الأحداث، مضيفة إليها وقائع حياتها الشخصية والعاطفية، ما يضفي على الرواية نوعاً من الإثارة والتشويق. من روايات روزا ياسين حسن «أبنوس» (٢٠٠٤)، والرواية الوثائقية «نيغاتيف» (٢٠٠٨).

آلموت



قلعة آلموت وشخصيات الحسن بن الصباح وعمر الخيام ونظام الملك وعملية تقويض سلطة سلاجقة الأتراك في بلاد فارس عام ١٠٩٢ وغيرها، كلها عناصر وجدت واقعياً في التاريخ لكنها ليست في هذه الرواية أكثر من عناصر سردية في نص. الرواية الشهيرة صدرت بترجمة جديدة لفاطمة النظامي عن دار التكوين بدمشق.

انتهى فلاديمير بارتول (١٩٠٦-١٩٦٧) من كتابة هذه الرواية عام ١٩٣٨، أي في زمن تميز بصعود النظريات الشمولية وبوجود شخصيات سياسية قيادية تتطلع إلى تغيير العالم. ولا شك أن لذلك الظرف التاريخي الخاص دوراً في توجه الكاتب نحو شخصية «شيخ الجبل» ليجعل منه مجازاً عالمياً.

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/5/20) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

فنانون سوريون في محكمة الشرف



مجموعة من الفنانين السوريين شدّوا رحالهم بدعوة من الفنانة يارا صبري إلى «محكمة جنايات الزبلطاني» يوم ٢٠٠٩/٥/١٢ تعبيراً عن الرفض للصفح المجاني الذي يقدمه القضاء لمرتكبي ما يعرف بـ«جرائم الشرف» المناسبة هي القضية رقم (٤٨٤)، وهي قضية يحاكم بها قاتل المغدورة (أخوها) زهرة عزو التي أجهز عليها بسكين وهي نائمة في سرير زوجها الذي كان قد غادر المنزل يومها.

مجموعة الفنانين المكونة من: سليم صبري، يارا صبري، سلافه معمار ، ليلى جبر، ماهر صليبي، قيس الشيخ نجيب، والكاتبتان كوليت بهنا، وريما فليحان مجموعة سجلت موقفاً مشرفاً في موقف الفنان من قضايا مجتمعه، وضرورة اللاحياد في ما يخص العدالة والإنسان، ولسان حالهم يقول إنهم ضد هذه «الحالة غير الإنسانية والتي تناقض مبدأ العدالة» كما صرّح الفنان سليم صبري



«قلوب صغيرة»: الألم المتجوّل في الشوارع

يدخل مسلسل «قلوب صغيرة» إلى إشكاليات المجتمع السوري مباشرة، ليطرح أسئلته الحارقة بخصوص الأمراض الاجتماعية التي باتت تتفاقم في السنوات الأخيرة، وعلى وجه الخصوص قضية الأطفال المشردين، هؤلاء الذين نراهم يهيمون في الشوارع دون أن يتبادر إلى أذهاننا مساءلة ضمائرنا الغارقة في خدر طويل، فهم صورة شعاعية عن «إنسانيتنا المتصدعة» كما تقول مؤلفة العمل ريما فليحان. بالإضافة إلى موضوع الأطفال ثمة شبكة من المواضيع المرتبطة بالموضوع الأساسي كجرائم الشرف والرقيق الأبيض..

تدور أحداث المسلسل حول شخصية الناشطة الاجتماعية سلام (يارا صبري)، وهي امرأة تحمل بداخلها ندوبا نفسية كثيرة نتيجة لمعاناتها في الطفولة، كما أن حياتها الزوجية تظل تتأرجح في النزاعات مع زوجها كريم (سلوم حداد). ومن خلال الحياة الاجتماعية لسلام وصديقاتها اللواتي يشاركنها المعاناة نفسها مع أزواجهن، تطرح القضايا الملحة للمرأة السورية، خصوصا المرأة التي تدافع عن الحقوق الاجتماعية ودورها في تأكيد حقوقها الشخصية داخل مؤسسة الزواج.. تجسّد هذه الشخصيات مجموعة من الممثلين السوريين منهم: منى واصف، ليلى جبر، ماهر صليبي، شكران مرتجى، أمل عرفة، عبد الحكيم قطيفان، ميرنا شلفون.. مع حوالي الخمسين طفلاً لعبوا أدوار أطفال الشوارع. العمل الذي انتهى تصويره منذ مدة من إنتاج شركة «غزال» وإخراج عمار رضوان.

«مزرعة القّبرة»: التراجيديا الأرمنية



◄ رضوان محمد - قامشلي

ضمن نشاطات الجمعية الخيرية العمومية الأرمنية بالقامشلي، وبمناسبة الذكرى الرابعة والتسعين للإبادة الجماعية للأرمن تم عرض فيلم «مزرعة القّبرة» عن رواية الكاتبة الإيطالية ذات الأصل الأرمني أنطونيا أرسلان- مواليد إيطاليا ١٩٣٨ ، وهي تحمل شهادة في الآثار وتعمل أستاذة في الأدب الإيطالي والأدب المقارن في جامعة «بادوفا» الايطالية، اهتمت في كتابتها بالتراث الأرمني، فترجمت مجموعتين للشاعر تانيل وارجان إلى الإيطالية، كما أصدرت كتابين عن الإبادة الأرمنية اعتمادا على شهادات الأرمن اللاجئين في إيطاليا .

فيلم «مزرعة القّبرة» من إخراج الأخوين باولو وفتوريو تافيان، ونتيجة لعدم توفر نسخة مترجمة عنه إلى العربية، فقد قام رئيس اللجنة الثقافية في الجمعية د .أنطون أبرط بترجمة الفيلم إلى العربية، وقام د .روبرت كريكور بتنفيذ الترجمة تحت إشراف الجمعية.

الفيلم يروي سيرة حياة عائلة الكاتبة، عندما تعرض الأرمن للإبادة الجماعية على يد العثمانيين عام ١٩١٥ ، وقد نالت هذه الرواية أكثر من خمس عشرة جائزة محلية وعالمية، وترجمت إلى أكثر من اثنتي عشر لغة عالمية، وقد قيل عن الفيلم: إنه لا يتعرض لتاريخ الإبادة الأرمينية فحسب، بل يدعو المؤسسات الرسمية التركية لإعادة النظر بتاريخهم بموضوعية.

«مزرعة القّبرة» صرخة من أجل تحقيق العدالة ودعوة للحوار، لا للانتقام. ويتميز بالمشاهد الإنسانية التي تعبر عن نبل الإنسان المجبول على المحبة والخير، رغم وجود الشر في جميع الأماكن.

نونيك أفاكيان، بطلة الفيلم، قدّمت صورة عظيمة للتضحية، مرة عندما خسرت حبيبها الضابط التركي في البداية، ومرة عند اضطرارها إلى عرض جسدها للجنود الأتراك من أجل تأمين لقمة خبز لأطفال عائلتها، ومرة ثالثة عند تخليها عن روحها من أجل إنقاذ بقية أفراد عائلتها، حيث قامت بتسليم نفسها من أجل إنقاذ الآخرين.. ولا يقل عنها موقف الجندي التركي يوسف الذي رفض الاقتراب منها عندما عرضت نفسها عليه، وأحبها كثيرا، وكذلك قيامه بقتل حبيبته نوني عندما طلبت منه ذلك، وكان أول شاهد في المحكمة لإنصاف الأرمن في محاكمة مجرمي الإبادة وأدان نفسه أولا، وقبل الجميع.

«مزرعة القّبرة» فيلم جسّد مأساة شعب كامل من خلال قصة عائلة أرسلان الأرمنية التي تعرضت لأبشع أنواع التعذيب على مرأى من جميع الأنظمة التي أخذت دور المتفرج، فراح هذا الشعب ضحية الصراعات الدولية والإقليمية والدينية..

■■

في دار الفنون بدمشق

فواز الساجر.. سر الحياة والمسرح

«الحب سر المسرح وسر الحياة» بهذه الكلمات الشهيرة للمخرج المسرحي الكبير فواز الساجر افتتحت الأمسية التي أقامتها دار الفنون بدمشق إحياءً للذكرى السنوية الحادية والعشرين لوفاة ذلك المسرحي الكبير، تحت عنوان «فواز الساجر في الذاكرة»، والتي حضرها عدد من أصدقاء الفنان الراحل وطلابه ومحبي مسرحه.

وقد أضاء الحضور عددا من الشموع في ممرات دار الفنون ووزعوها حول صور الفقيد . ثم قدم كل من مانويل جيجي، وأيمن زيدان، وحسن م يوسف، ورفيف الساجر ابنة فواز الساجر، شهاداتهم عن المسرحي الكبير، بالإضافة إلى شهادة لجواد الأسدي قرأتها ريم حنا ، وشهادة كتبها سعد اللّه ونوس قبل وفاته قرأتها الفنانة ندى الحمصي.

واختتمت الأمسية بعرض فيلم وثائقي بعنوان «فواز الساجر: حياة رغم موت الآخرين» للمخرج ثائر موسى، وقد تضمّن الفيلم الذي تمّ إنتاجه في عام ١٩٨٨ لقاءات مع والد الساجر وابنته، وسعد اللّه ونوس، ووليد إخلاصي، وغيرهم، إضافة إلى مقاطع من عروض مسرحية أخرجها الراحل. ■■

أفلام قصيرة في جامعة البعث..

والكتّاب آخر من يعلم!

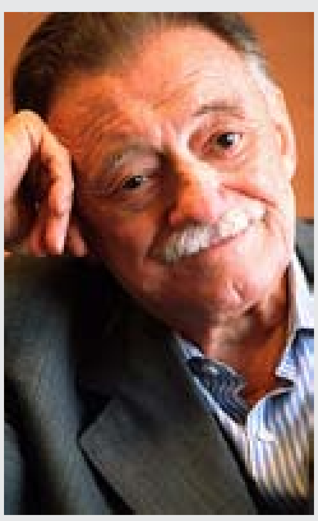
استضافت جامعة «البعث» بـ«حمص» الدورة الثانية من المهرجان السينمائي للأفلام السورية القصيرة.. وكان لافتا اهتمام الطلاب بالتظاهرة اهتماما كبيرا كما كتبت الصحافة، مما يؤكّد على ضرورة إقامة فعاليات ثقافية في جامعاتنا، لما في ذلك من أهمية اجتماعية وثقافية واستراتيجية، كون الطلاب الشريحة الأكثر فاعلية في الإدارة والإبداع وإحداث التغيير..

افتتح المهرجان بعرض فيلم «محاولة أخرى» وهو من تأليف الزميل جهاد أسعد محمد وإخراج عمار رضوان، وقد قام بأداء أدوار البطولة ميلاد يوسف ونسرين الحكيم، ويتحدث عن الضغوط التي يواجهها الشباب في محاولتهم الانعتاق من القيود الاجتماعية، وإحكام الطوق على أحلامهم وتطلعاتهم من خلال المؤسسات الاستبدادية الاجتماعية والسياسية والروحية.. وقد استقبله الحضور بكثير من التفاعل والإعجاب..

وكان برنامج العروض قد تضمن الأفلام التالية: «زيارة خاطفة والسلام» (بطولة: حاتم علي وديمة قندلفت- إخراج رامي حنا)، «رماد الذاكرة» (بطولة: فايز قزق، أحمد الأحمد- إخراج راما شرواني)، «أنا أتوب عن حبك» (بطولة: سمر سامي، جهاد سعد- إخراج ماهر صليبي). وعلى العموم تطرح هذه الأفلام أسئلة عميقة، وتمتاز بلغتها السينمائية الراقية مع أنها صنعت بالأصل لتكون أفلاماً تلفزيونية ضمن مسلسل «هذا العالم» الذي انتج عام ٢٠٠٦، لكن ظروفاً كثيرة جعلت المسلسل الأول من نوعه يخفق كثيرا خصوصا في هدفه الرئيسي المزعوم، وهو صناعة سينما تلفزيونية، إلا أن هذه الأعمال تصلح أن تكون النماذج الأنصع عن الفكرة التي لاقت الكثير من التشويه.

من جهة أخرى لم يعلم مؤلف فيلم الافتتاح بالحدث إلا من خلال الصحف مما يعني أنه تم استثناؤه، وكأن مصير الكاتب أن يكون على الهامش على الدوام مع أنه حجر الأساس، ولدى سؤالنا للزميل جهاد أسعد محمد عن ذلك أجاب: «لا أعتقد أنه كانت لدى المنظمين نية في إقصائي.. إنما أرى أن الأمور سارت وفق السائد الاعتيادي.. أي الاحتفاء بالمخرج وأبطال العمل وخاصة إذا كانوا نجوما، وإهمال الكاتب.. وهذا طالما حدث في المهرجانات والفعاليات المشابهة، ولسوف يستمر بالحدوث مع بقاء وترسخ هذه الذهنية لدى الكثير من العاملين في هذا الحقل.. طبعا أنا سعيد بافتتاح المهرجان بفيلمي، وهذا يعد تمييزا له واعترافا بجدارته، ولكن ساءني كثيرا ألا أستشار، وألا توجه لي دعوة لحضور العرض، وهذا أضعه برسم منظمي المهرجان».

وفاة «ماريو بينيديتي» أشهر كتّاب الأورغواي



توفي يوم الأحد الكاتب الأوروغواني الكبير ماريو بينيديتي عن سن الثامنة والثمانين، وذلك في منزله في مونتيفيديو.

وبينيديتي صاحب السجل الأدبي الذي يضم ما يزيد على ثمانين عملاً أدبيا بين الشعر والمسرح والرواية والدراسة يعتبر إلى جانب مواطنه إدواردود غاليانو أحد أشهر كتاب الأورغواي المعاصرين.

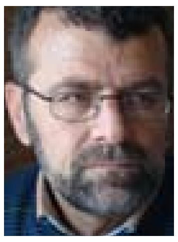
كان بينيديتي مسؤولاً سياسياً يسارياً، فهو من أسس «حركة ٢٦ اذار» في العام ١٩٧١ ، وكان عضوا في المكتب التنفيذي لـ«الجبهة الموسعة» وهي ائتلاف يساري يتولى السلطة في الأروغواي. إبان الديكتاتورية العسكرية في الأوروغواي بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٥ ، أجبر الكاتب على مغادرة بلاده فأقام في الأرجنتين والبيرو وكوبا وإسبانيا .

وكان صاحب «الهدنة» (صدرت ترجمتها عن وزارة الثقافة السورية بتوقيع المترجم صالح علماني) نال جوائز أدبية عدة من بينها جائزة خوسيه مارتي، وجائزة مينينديث بيلايو العالمية، وجائزة الملكة صوفيا للشعر.

بين قوسين

كان ينبغي أن يُقتَل

◄ ثائر ديب



ربما كان مهدي عامل أوّل من طرح السؤال عن مشروعية استخدام الماركسية في تحليل بنية مجتمعاتنا، ليجد الجواب في أنَّ الرأسمالية قد طاولت العالم برمّته، بما فيه بلداننا، وأنَّ لا وزن كبيرا للقول إنَّ الماركسية فكرٌ إنسانيٌّ ملكُ البشرية جمعاء ويصحّ في كل مكان.

ولعلَّ عامل من أوائل الذين رأوا أنَّ الرأسمالية التي طاولت العالم كلّه لم تطاوله على النحو الواحد المتجانس ذاته؛ وأنَّ قوانينها العامة أو الكونية لا توجد إلا متميّزةً، تبعا لبنية كلّ منطقة وتاريخها؛ وأنَّ على الماركسية في كل منطقة أن تكون علم هذا التميّز ضمن الكونية وإلا فلن تكون أكثر من محفوظات عامة لا قيمة لها .

هكذا، رأى عامل أنَّ الماركسية محكومة بألاّ تكفّ عن إثبات نجاعتها في فهم مشكلات بلداننا وتحليلها، وأقام فارقا حاسما بين ماركسية «مُكوَّنة» وأخرى «تتكوَّن» كلما تصدّتْ لمشكلة وأفلحت في الإمساك بتلابيبها. وبمثل هذه الماركسية الأخيرة أمكنَهُ أن يقدّم كشوفه الفذّة الكثيرة، وأهمها مفهومه عن «نمط الإنتاج الكولونيالي»، شكل وجود نمط الإنتاج الرأسمالي في منطقتنا، ومفهومه عن «الطائفية» و«الدولة الطائفية»، حيث لم يقلّ ما اجترحه هنا عن تغيير تعريف «الطائفة» ذاتها وكامل تصورنا عنها، فلم تَعُدْ جماعة بشرية بل علاقة سياسية تربط الطبقات الكادحة بالبرجوازية الكولونيالية ذلك الربط الذي يَحُول دون استقلالها كطبقات.

وما من فكر، عند عامل، إلا وينطلق من موقع، ولذلكَ فإنَّ على النقد المنتج للمعرفة – والنقد هو السبيل لإنتاج المعرفة- أن ينطلق من الموقع النقيض لما هو سائد وبال. من هنا ذلك النقد الدؤوب الذي سلّطَه عامل على عمايات الفكر الماركسي السائد، وعلى الفكر القومي، والليبرالي، والبنيوي، والطائفي، واليومي، وفكر رفاقه هو نفسه، فضلاً عن فكر أدونيس، وإدوارد سعيد، وميشيل فوكو، وابن خلدون، وسواهم.

ومن الواضح أنَّ نقد عامل الفكرَ الماركسي السائد لم يسُقهُ إلى مزالق الفكر القومي أو الليبرالي أو الديني، أو الطائفي، كما ساق سواه من نقّاد الماركسية السائدة «الماركسيين». وبقي في فكره كلّه ابن هبّة الحزب الشيوعي اللبناني باتجاه مزيد من الماركسية وليس العكس. بل إنَّ نقد عامل فكرة «الخصوصية» بلغت حدَّ كراهيته استخدام هذه اللفظة، مفضّلاً عليها مصطلح «التميّز»، في حسم قاطع بشأن وجودنا في العالم الواحد ذاتهً مع غيَرنا من البشر: في ظلّ القوانين ذاتها، وفي مواجهة التحديات ذاتها، في النهاية.

في ١٨ أيار ١٩٨٧ ، خرجتُ من البيت في أطراف اللاذقية إلى وسط المدينة سيرا على الأقدام لأشتري مجلة «الطريق»، ولم يكن في جيبي ما يتعدّى ثمن ذلك العدد. وفي حديقة عامة على درب العودة جلستُ وقرأت ما كتبه مهدي عامل عن «الثقافة والثورة»، ولم أكدْ أنهي تلك القراءة حتى اعترت أوصالي قشعريرةٌ أخبَرتني –أنا الذي لا أؤمن بالتخاطر وما شاكله- أنَّ «مثل هذا الفكر ينبغي أن يُقتَل»... أنَّ «هذا الرجل قد قُتل». ولم تمض ساعة حتى علمت أنَّ عاملَ قد اغتيل في شارعٍ في بيروت.

كان ينبغي لهذا الفكر/ الرجل أن يُقتَل، وإلا كيف كان لنا أن نمتّع أبصارنا بما نراه اليوم من «فكر» و«أدب» و«ثقافة» و«حوار»، وبمن نراهم اليوم من «كَتَبَةٍ» و«مثقفين».

■■